

التعاون الدولي والسلام العام

تأليف

محمد رفعت بك



ملتزم الطبع والنشر
دار المعارف
بمصر

دار المعارف

للطباعة والنشر

المحل الرئيسي بالقاهرة ٧٠ شارع الفجالة

فرع الاسكندرية ٢ ميدان محمد علي

مكتب فلسطين وشرق الأردن شارع مأمن الله بالقدس

مكتب السودان شارع السردار بالخرطوم

تقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

وبعد فسيكون هذا الكتاب فى متناول الناس فى الوقت الذى يوشك فيه العالم أن يتحرر من الخوف ومن أسر الحرب ليستمتع بالأمن والطمأنينة والسلام العام ، ويفتتح عهداً يبدأ صاخباً قلقاً تتجاوب أصداؤه بعويل « المولود الجديد » الذى يترقب الأهل والخلان فى اجتماعهم القريب فى « سان فرنسيسكو » مقدمه السعيد . ويقول الحكماء والعارفون بالأنساب إن الولادة فى هذه المرة ستكون عسرة كسابقتها ، ولكنهم يؤكدون أن الطفل سينشط ويقوى متى رأى النور ، وسيكون أسعد حظاً من أخيه ، فيتربى فى أحضان أمه وفى كنف أبيه ، ولا ينكره أحد من أهله وعشيرته فيولون عنه وجوههم هاربين . ويستدلون على ذلك بأن مسقط رأس هذا الطفل المرتقب سيكون على أرض العالم الجديد بلد أمه وأبيه وقبيلته التى تؤويه .

وعلى ذلك لن يصح القول فى هذه المرة بأن التاريخ يعيد نفسه ، اللهم إلا إذا عاد القوم إلى أخطائهم وأهملوا عبرة الماضى فشغلوا بأنفسهم عن مولودهم ، وأغواهم الجهل والأثرة والجشع ، فاتبعوا شيطان التسليح والحرب يقودهم إلى الخسران والدمار « وما كان ربك ليهلك القرى بظلم وأهلها مصلحون » .

وهذا الكتاب يحاول أنّ يرفع الحجب عن الأعين ويلقى ضوءاً من اليقين والمعرفة على غريزة الخير فى البشر ، وعلى جهود العاملين فى سبيل التفاهم والتعاون السياسى ، عسى أن يكون فى درس الماضى وقاية من أخطائه وعيوبه ، وسبيل إلى حسن فهم موضوع السلام وتعرف أصوله وقواعده . ولعل ذلك أن يكون باعثاً على الأمل فى نظام يكفل للعالم سلاماً دائماً ومستقبلا آمناً هانئاً إن شاء الله .

محمد رفعت

مارس سنة ١٩٤٥

الفصل الأول

تمهيد

لماذا نحارب ؟

الحياة كفاح ، وكل كائن حيّ نام فإنما يكافح ويقتات ليعيش وينمو ويتكاثر حتى يأذن الله أن يموت . هذه سنة الطبيعة التى أمدت الحيوان عاليه وسافله بمختلف الأسلحة ، من أنياب ومخالب وقرون وزعانف ، يقاتل بها ليقتنص فريسته، ويدفع بها عن نفسه الأذى ضد عوادى غيره من الحيوان حيناً ، وضد عوادى الإنسان أحياناً ، إذ الإنسان هو الحيوان الوحيد الذى سلحته الطبيعة البشرية بالعقل وهو أقوى وأمضى سلاح وهبه الله تعالى للإنسان وميزه به على سائر المخلوقات ؛ وبالعقل والحيلة استطاع الإنسان أن يعمل بيديه ، فصنع سلاحه واستخدم سائر حواسه وقواه فى بسط سلطانه على ما حوله من نبات وحيوان وماء ويابس . وكلما لجت به الحاجة إلى الميرة والغذاء حشد جموعه وعتاده وهاجم القبائل والجماعات المجاورة فقاتل رجالها وسبى نساءها وصادر نتاجها واحتل أرضها . وبهذا اندمجت القبائل ، أو أخضعت ، واتحدت وظهرت الحكومات وتكونت الدول وأساس سلطانها القوة المنظمة التى تتمثل فى الرجال المسلحين عند الحاجة سواء أكانوا أحراراً وطنيين أم أجانب مرتزقة . بهم يصان النظام فى الداخل وتأمن البلاد خطر العدوان فى الخارج ، وعليهم المعول إذا لاحت بارقة أمل فى توسيع رقعة الدولة ونشر سلطانها على الأرضين والأسواق المجاورة .

العامل الغريزى :

لذلك يرجعون السبب الأول فى نشوء الحرب بين البشر إلى العامل الغريزى ، فقالوا إن الإنسان ميال بطبعه ونشأته إلى الشر والأنانية وحب المقاتلة . وما دمنا لا نستطيع تبديل الطبيعة البشرية فإن ظاهرة الحرب تبقى الملاذ الأخير تلجأ إليه الدول إذا تضاربت مصالحها واشتد بينها التنافس وعز عليها الوفاق. ويستدلون على ذلك بما يبديه الأطفال والشبان فى سن مبكرة من إعجاب بالقوة وتقديس للبطولة ومحاكاة للحروب فى حركاتهم وألعابهم . ونسى القوم أن الطبيعة البشرية فى مظاهرها الاجتماعية تتحول وتتشكل طوعاً لرغبة المجتمع ووفقاً لمقتضيات البيئة وعوامل الرقى ، وأن المجتمع أو القانون قد استطاع أن يقضى على كثير من مظاهر غريزة حب المقاتلة التى يعتبرونها أساساً لنشأة الحروب ، فأبطل المبارزة بين الأفراد وكانت من مفاخر الرجال فى القرون الماضية ، كما قضى على القرصنة والرق والمرتزقة فى الحروب . وكما تغلب المجتمع على غريزة حب المقاتلة بين الأفراد بأن وضع قانوناً يمنع الاعتداء والمقاتلة بينهم ، وجعل من وراء القانون قوة تسنده وتنفذ كلمته بعد أن كانت القوة من وراء المعتدى تسنده وتشد أزره على الضعيف — كذلك تستطيع الدول أن تضع قانوناً يمنع المقاتلة والحرب بين الدول بعضها وبعض ، وتجعل من وراء هذا القانون قوة دولية تؤيد سلطانه وتكفل تنفيذ أحكامه .

وليس فى إعجاب الشباب بالقوة وتقديسهم البطولة ما يدل على تأصل طبيعة الحرب فى نفوسهم . فليس من شك فى أن المنافسات والمباريات الجسمانية والرياضية ، بل المنازعات بمختلف أنواعها بين المجموعات والطبقات والطوائف ، من شأنها أن تستثير فى الشباب غريزة المقاتلة الكامنة فى نفوسهم ، ولكن بعد تهذيبها والتسامى بها وتحويلها إلى غريزة طيبة صالحة للفرد وللجماعة . أما الحرب والتدمير

و إراقة الدماء وقتل النفوس البشرية من غير ذنب جنته فهى شرور لا تثيرها غريزة حب المقاتلة وحدها ؛ إذ لا يعقل أن يقف الناس صفوفاً مسلحين من تلقاء أنفسهم منادين بإشباع غريزة المقاتلة و إرضاء شهوة الحرب فى نفوسهم بمحاربة الغير وتقتيل الأفراد وتدمير البلاد ، و إنما تتحرك الشعوب للحروب وتضحى فى سبيلها إذا دعاهم داعى الوطن أو استثارتهم حكوماتهم الوطنية وحركت فيهم عوامل الكراهية وحب الجهاد والانتقام لصيانة الشرف الرفيع الذى لا يسلم من الأذى حتى يراق على جوانبه الدم !

إذن ليست النزعات أو العواطف البشرية هى السبب الأصيل للحروب ، و إنما يرد سببها إلى سوء استغلال الحكومات لهذه النزعات التى تدعو إلى الحروب وتجعلها واجباً مقدساً فى نظر الجميع . ولا صحة البتة لما يقوله البعض من أن هناك شعوباً ، كالشعب الألمانى ، نشأت بطبعها ميالة للحروب وأنه من العبث العمل على إبرائها من داء حب المقاتلة وغريزة التفوق ؛ فمثل الألمان فى ذلك مثل أية أمة أخرى يستثيرها قادتها وتدعوها حكوماتها إلى امتشاق الحسام فى سبيل الوطن . ولا تسل عن مفعول هذا النداء فى نفوس القوم فإنه « إذا أذن النفير بالحرب ذياداً عن حرمة الوطن فسرعان ما ينسى أبناؤه منافعهم ولذاتهم وكل ما تطلعوا إليه من متع الحياة وأسبابها ، بل سرعان ما ينسون أبناءهم وأهليهم وأدنى الخلق إلى قلوبهم ، ينسون كل أولئك ولا يذكرون إلا شيئاً واحداً هو الوطن . ولهذا الوطن ينفرون خفافاً ليبذلوا فى سبيل حريته ومجده واستقلاله مهجهم طيبةً بها نفوسهم ، إذ كان الوطن هو كل تراث الآباء ، وهو كل مجد الأبناء ، وما خير العيش بعد كل هؤلاء[1] » .

(١) من إنشاء المرحوم الأستاذ عبد العزيز البشرى فى كتاب « التربية الوطنية » .

لذلك تعلق الحكومات الحديثة أهمية كبرى على تهيئة الرأى العام وتغذيته بالآراء والمبادئ التى تريد أن تطبعه بها ، وتلجأ فى ذلك إلى استخدام الصحافة والدعاية الحربية وإلى نظم التعليم؛ وبذلك تضمن الحكومات أن تستند فى أزماتها إلى الرأى العام الذى تلوذ به إذا دعت الحال للتجنيد واستعمال القوة؛ إذ لا شك فى أن كل قوة حربية مهما بلغت درجتها من العناية والكفاية لا تدعمها قوة أدبية موازنة من جانب الجمهور لا يمكن أن يكون لها الأثر الفعال فى تغليب إرادة الدولة. فقد انقضى الوقت الذى كانت فيه الحكومات تزج بنفسها فى الحروب دون أى اعتبار يذكر للرأى العام، وفطنت الآن إلى أهمية سلاح الدعاية فألفت له الوزارات، وكانت وزارة الدعاية برياسة لورد نورثكليف فى انجلترا من أهم العوامل التى ساعدت انجلترا على كسب الحرب العالمية الأولى. وفطن إلى ذلك مسولينى فى أثناء أزمة أثيوبيا سنة ١٩٣٥ فلم يحفل بقوات بريطانيا التى كانت تناوئه ، لأنه كان يعلم تمام العلم أن من وراء القوات البريطانية فى البحر وفى الجو وفى البر إرادة الشعب الإنجليزى الكامنة التى كانت تتوق إلى السلم وتمقت الحرب ، فتحدت إيطاليا بريطانيا وتحدت معها عصبة الأمم وكسب مسولينى الحرب. وها نحن أولاء نشهد الآن الصراع العالمى الحالى وفيه نستبين أثر الصحافة والخطابة والدعاية فى تحريك النفوس البشرية للتضحية الكبرى طوعاً وافتخاراً فى سبيل الوطن. ترى ماذا يكون أثر هذه الصيحات لو أنها انطلقت تنادى بالخير والسلام وتدعو الناس إلى التعاون والبر والحسنى ؟

العامل الاقتصادى :

أما العامل الاقتصادى لنشأة الحروب فيتلخص فى أن الدول إذا اجتازت طور البداوة والزراعة وانتقلت إلى طور الصناعة والإنتاج احتاجت بطبيعة الحال إلى حاجات تستوردها من الخارج لغذائها أو لصنعها أو للغرضين معاً ، واحتاجت أيضاً إلى الأسواق تروج فيها سلعها وتنشر نفوذها الاقتصادى أولاً ثم السياسى ثانياً . وضماناً لتحقيق غرضها من الوصول إلى الخامات والأسواق ترى الدول لزاماً عليها أن تحتفظ بأسطول تجارى وحربى ينقل الخامات ويدفع عنها الأذى وهى فى عرض البحار ، وبالجيوش البرية تعبئها عند الحاجة ذوداً عن أسواقها ومناطق نفوذها ، ثم لا يلبث نفوذها الاقتصادى أن يتحول إلى نفوذ سياسى ، وما أسرع ما ينقلب هذا النفوذ السياسى بفضل القوة إلى نفوذ حربى استعمارى . وما دامت العلاقات بين الدول بعضها وبعض تقوم على أساس الغلبة والتنافس والأثرة وعدم التعاون فإن الحرب لا بد أن تقوم بينها فى سبيل الوصول إلى الغرضين السابقين : الخامات والأسواق . ومن أجلهما قامت معظم الحروب فى عصور التاريخ المختلفة وفى مقدمة أسبابها الدوافع الاقتصادية ، فمصر حاربت جيرانها فى الماضى فى الجنوب وفى الشرق وفى الشمال لحاجتها إلى المعادن والأخشاب ، وحاربت روما قرطاجة للسيطرة على طريق التجارة فى البحر المتوسط ، وقامت حروب الاستعمار بين انجلترا من جهة وإسبانيا والبرتغال وهولندة وفرنسا على التوالى فى الأزمنة الحديثة بسبب استعمار الهند وأمريكا والسيطرة على طرق التجارة فى المحيطين الأطلنطى والهندى .

ولكن المنافسة فى الميدان الاقتصادى مبدأ سليم يؤدى إلى أحسن النتائج إذا وسع نطاقه الأفراد والشركات والجماعات ، فما باله فى المجال الدولى يجر إلى الاستعمار

والحروب ؟ لماذا نرى التنافس التجارى والصناعى قائماً على أشده بين مختلف الولايات المتحدة فى أمريكا ومع ذلك لم نسمع بأن هذه الولايات تريد أن تقاتل ويحارب بعضها بعضاً فى سبيل الغلبة الاقتصادية ؟ السبب فى ذلك أن الأفراد والشركات والجماعات لا ترى فى المنافسة الاقتصادية إلا سُبيلا إلى شىء واحد هو تنمية الثروة بقصد رفع مستوى الحياة فحسب ، أما الدول فتتخذ من المنافسة الاقتصادية أداة لاستغلال نفوذها السياسى بضم المستعمرات وتسخير الغير فى خدمة أغراضها الخاصة ضد منافسيها .

وقد خطت عصبة الأمم الخطوة الأولى فى سبيل تقليم أظفار الاستعمار ووضع حد للجشع الاستعمارى ، فقررت فى المادة الثانية والعشرين من ميثاق العصبة أن يكون الاستعمار لفائدة السكان أولاً، وحرمت تسليحهم والاتجار بالأسلحة والمشروبات الروحية بينهم ، ثم أنشأت قسما خاصاً فى العصبة لمراقبة شئون المستعمرات ، وأوجدت نظاماً جديداً أسمته « الانتداب » اتبعته الدول فيما يخص الأقاليم التى كانت تحكمها تركيا وألمانيا قبل الحرب العالمية الأولى . ومعنى هذا النظام أن تشرف الدولة صاحبة الانتداب على إدارة هذه الأقاليم نيابة عن العصبة وتكون مسئولة أمامها وتقدم لها تقريراً سنوياً بأعمالها ، على أن يكون الغرض الأول من انتدابها مصلحة أصحاب البلاد وتهيئتهم فى البلدان الراقية نوعاً لتولى زمام أمور بلادهم فى الوقت المناسب .

ولو خلصت نيات الحكومات من الوجهة الاقتصادية وتجردت أغراضها من الدوافع السياسية ونفذت جميع الشروط وحققت جميع الأغراض التى قصد إليها ميثاق عصبة الأمم بشأن الاستعمار والانتداب لبات الاستعمار أو الانتداب تكليفاً وعبئاً ثقيلاً على الدول صاحبات الانتداب ، ولانتفت الحروب التى تقوم

بين الدول بسبب الاستعمار وأصبحت المنافسة الاقتصادية بينها ترمى — كما يرمى التنافس بين الأفراد والجماعات — إلى زيادة الإنتاج واتقانه بأقل النفقات لصالح المستهلكين فى جميع الأنحاء، وفى هذا كل الخير والبركة للعالم أجمع، وحينئذ لا يضير الإنسانية أن يتنافس فى مثل ذلك المتنافسون .

الحكومات والصوالح الحيوية :

يتضح إذن من بحث العاملين الأساسيين لظهور الحرب ، وهما العامل الغريزى والاقتصادى ، أن الحكومات أيا كان نوعها هى التى تخلق أسباب الحروب باسم الوطن ، فتدعو لها وتهيىء العقول لقبولها والاستشهاد فيها . غير أننا نلاحظ أن الحكومات الفردية المطلقة التى تقوم على الطغيان والأثرة والقوة ، أدنى إلى خلق الحروب وأسرع من الحكومات الدستورية الديموقراطية التى تؤثر كلمة القانون وصالح الجمهور على ما عداه .

ولكن الصفة المشتركة بين الحكومات جميعها والتى كانت سبباً فيما انتاب الإنسانية من بلاء الحروب ، هى أنها جميعاً تتمسك بحق السيادة الكاملة وتأبى أن تعترف لأية هيئة دولية بأية سلطة أكبر منها ، بل إنها لترى فى كل عمل و إن صغر من شأنه أن ينتقص هذه السيادة هدماً لاستقلالها وأهداراً لكرامتها ، وتسمى الحكومات كل ما يتصل بحق السيادة التامة « صوالحها الحيوية » تصونها وتحرص عليها حرص البخيل على أعز ما يملك . فمن أجل هذه « الصوالح الحيوية » أبت الدول فى نهاية القرن التاسع عشر أن تقبل مبدأ التحكيم الدولى فى المسائل التى تمس الشرف الوطنى ، ومن أجل هذه الصوالح لم تقبل الدول أن تنزل عن شيء ما فى سبيل المسئولية المشتركة لضمان السلم بين الدول ، فترك للدول حق

الانسحاب من عصبة الأمم كما ترك توقيع العقوبات على الدولة العاصية دون أى تحديد .

ولما أصدرت الولايات المتحدة بالاشتراك مع فرنسا ميثاق « كيلوج » سنة ١٩٢٨ وفيه تعهدت الدول المشتركة فى الميثاق باستنكار الحرب كوسيلة لحل المنازعات الدولية ، أبدت بعض الدول تحفظات قبل التوقيع ؛ ومن هذه التحفظات نتبين أثر تمسك الدول بما تسميه « مصالحها الحيوية » فى عرقلة مساعى السلم العام ؛ فمن ذلك أن الحكومة البريطانية ذكرت فى خطاب لها أن هناك أقاليم فى بقاع معينة من العالم يتوقف على سلامتها وعدم مس كيانها أمن الأمبراطورية البريطانية وسلامتها ، وعلى ذلك فهى تقبل الموافقة على الميثاق بشرط ألا تقيد حريتها فى العمل فى تلك البقاع . وهى تعنى بذلك مصر وقناة السويس ومناطق نفوذها فى الشرق الأوسط . وقد ذكرت إيطاليا فى أثناء أزمة أثيوبيا أنها قبلت ميثاق كيلوج بتحفظ فى شأن أفريقيا وأثيوبيا كتحفظ بريطانيا بشأن مصر والعراق . ومع أن مصر والعراق والمملكة السعودية العربية وكل دول العالم تقريباً قد انضمت إلى ميثاق كيلوج ضد الحرب فإن الميثاق بقى حرفاً ميتاً إزاء التحفظات الظاهرة والباطنة التى اشترطتها الدول ، وإزاء ما فسرت به فرنسا وغيرها الميثاق من أن الحرب التى استنكرتها الدول فى الميثاق هى الحرب المهاجمة ، أما الحرب الدفاعية فإن الدول تعتبرها « صالحاً حيوياً » وحقاً طبيعياً لها ، ليس للمواثيق أو المعاهدات أن تحد من حرية الدول فى استخدامه .

التسليح والحرب مترادفان :

لذلك واصلت الدول سياسة الاستعداد للدفاع فسلحت نفسها بمختلف الأسلحة البرية والبحرية والجوية ، وسمت وزارات الحربية بها وزارات الدفاع الوطنى، كأنما يكفى مجرد تغيير الأسماء لإفساد تلك العدد الجهنمية التى كانت تعبأ للحرب ؛ وكانت كلما زادت دولة فى قواتها ظنت الأخرى أنها المقصودة بهذا الاستعداد فأخذت هى أيضاً بأسباب التقوية ، وهكذا حتى شمل التسليح معظم الدول وغطت ميزانيته على جميع مرافق الحياة فى الدولة .

ويجب أن نذكر أن للحكومات والأمم والجماعات أعصاباً كأعصاب الأفراد : لها طاقة لا تتعداها . فكما أن الأفراد المسلحين إذا ساروا فى الليل البهيم واجتازوا مسالك وعرة ثم تراءت لهم من بعد أو قرب أخيلة وأشباح ، ظنوها عصابة من اللصوص تتربص بهم فيفقدون توازنهم العقلى والعصبى ويقذفون أسلحتهم على أول عابر سبيل — كذلك شأن الحكومات والأمم التى تأخذ أهبتها من السلاح وتقف مترقبة اقتراب الساعة — لا بد أن ينتهى مصيرها إلى الحرب عاجلاً أو آجلاً .

وظاهر أنه متى وجدت الدولة نفسها وقد تسلحت واستكملت عدتها للدفاع فما أيسر أن تتحول من قصد الدفاع إلى الهجوم ، فما هى إلا عملية شكلية بحتة لا تقتضى تغييراً أو تنظيما جديداً ، فقوات الدفاع نفسها هى التى توجه للهجوم ، وكل دولة تدخل الحرب تعتبر نفسها فى حالة دفاع عن كيانها وأن الأجنبى هو المهاجم البادىء عادة بالعدوان . ففى الحرب الكبرى الأولى ادعت ألمانيا أنها إنما تحارب لتخليص نفسها من الأسر الحديدى الذى كان يحيط بها غرباً من جانب

فرنسا وشرقاً من جانب روسيا ، وعلى رغم ارتباط انجلترا بفرنسا ارتباطاً وثيقاً اعتبرت اختراق ألمانيا لحياد بلجيكا تهديداً لكيانها وسلامة مصالحها ، وبقى موضوع مسئولية قيام الحرب العالمية الأولى مثار نقاش ونقد بين الساسة والكتاب حتى الآن ؛ فقد قررت المادة ٢٣١ من معاهدة فرسايل أن ألمانيا وحلفاءها مسئولون عن الأضرار والخسائر التى لحقت حكومات الحلفاء ومواطنيهم بسبب الحرب التى فرضتها ألمانيا وحلفاؤها عليهم . ومع أن الغرض الأول من هذه المادة كان تحميل ألمانيا نفقات التعمير فى البلدان التى خربتها فإن خطيئة الحرب قد لصقت بالألمان على أثر إقرار هذه المادة واتخذ منها زعماؤهم سبباً جديداً لإثارة البغضاء والكراهية وحب الانتقام فى نفوسهم .

وفى هذه الحرب التى كادت تحول بلدان أوربا إلى خرائب ومقابر لم يزل كلا الطرفين يقول إنه فى موقف دفاع ؛ فيزعم الألمان أنهم يدافعون عن مجالهم الحيوى ، ويؤكد الحلفاء أنهم إنما ينتصرون للأمم الصغيرة ضد الظلم والعدوان والتسلط . ولا يخلو الحال فى كل عهد من حكومة شريرة يخشى الجميع بأسها ويعرف عنها الجشع والبطش والظلم ، وسرعان ما يتألب عليها الجميع لذلك وما يزالون بها حتى تعود سيرتها الأولى أو أدنى منها . كذلك كان نصيب أسبانيا فى القرن السادس عشر ، وكذلك كان نصيب فرنسا فى القرن الثامن عشر ، وكذلك كان نصيب روسيا منذ منتصف القرن التاسع عشر إلى أن استردت حيويتها الجديدة بعد ثورتها سنة ١٩١٧ ، وهاهى ذى ألمانيا تنال نصيبها الآن على وجه لم تنل مثله دولة من قبل .

وإذا كان التاريخ يذكر عهد الفروسية فى العصور الوسطى حين كان العرف يقضى على كل رجل حر أن يتسلح ويتعلم فنون السلاح والقتال ليستكمل أسباب

الفتوة ، فسيذكر التاريخ هذا العهد بأنه العصر الذى كان العرف فيه يقضى على كل أمة حرة بأن تتسلح من قمة رأسها إلى أخمص قدميها لتستكمل أسباب الغلبة ؛ و بدلا من تلك المباريات والمناورات الصورية الحربية التى كان يتسلى بها الفتيان فى العصور الوسطى ، قامت الحروب الحديثة بين الأمم بأهوالها وكامل عددها الجهنمية فأشاعت الموت والحرمان والمرض والدمار فى معظم أنحاء المعمورة واستهدفت لأجلها المدنية لخطر الزوال .

وترجع أسباب المغالاة فى هذا التسلح العام الذى أدى إلى الكارثة الحالية إلى ضعف أداة السلم التى تمخضت عنها الحرب العظمى الأولى ، وهى عصبة الأمم ، و إلى خيبة الأمل فى مبدإ التضامن الدولى للتأمين ضد الحرب ، و يسمى التأمين المشترك Collective Security وهو المبدأ المفهوم من مقتضى المادة العاشرة وما يليها من ميثاق عصبة الأمم ، وفيها تتعهد الدول بأن تكون كل منها مسئولة عن سلامة أراضى الأخرى واحتفاظها باستقلالها السياسى والذود عنها ضد كل عدوان .

وقد خابت آمال الأمم لأن معظم الدول التى كانت تؤمن بهذا المبدأ لم تر فى أول الأمر ضرورة تدعوها إلى زيادة التسلح ، وخاصة بعد أن انضمت ألمانيا إلى العصبة سنة ١٩٢٦ . فلما تفتحت العيون على مشهد انهيار هذا المبدإ بعد أن اعتدت اليابان على منشوريا ووقفت إيطاليا تتحدى العصبة بمهاجمتها أثيوبيا زالت الغشاوة عن الأعين وأخذ الجميع يتنافسون فى التسلح — كل لنفسه — وتفرقت الجماعة بددا .

أما الاعتماد على المعاهدات والمحالفات والمواثيق السياسية فقد برهنت الحوادث التى تلت الحرب العظمى الأولى على أنها لا تعدو أن تكون

قصاصات من الورق يرمى بها فى سلة المهملات إذا لم يجد فيها القوى سناداً لأغراضه ضد الضعيف ، وزالت القداسة التى كانت للعهود والمواثيق قديماً وحل بها الهوان كما حل بكثير من النظم والتقاليد التى كان يعتز بها من قبل ، فجاء الانقلاب الفاشستى والنازى أخيراً فجرفها ومزقها فيما مزق شذر مذر .

ثم جاءت الحرب الحالية فأقامت الدليل بصفة قاطعة على إخفاق سياسة الحرب الخاطفة ، وعدم جدوى التسلح بين الأمم الصغيرة التى هاجمها العدو فى أول منى الحرب الحاضرة فحصد قواتها حصداً ولم تقو على المقاومة إلا أياما معدودة ضاعت على أثرها القوات التى ذاقت هذه الدول فى سبيل أعدادها ألم العوز والحرمان سنين طويلة . أما التسليح بين الدول الكبرى فكان عظيماً وهائلاً فى البلاد الدكتاتورية تمكنت بفضله أن تتفوق فى الميدان سنتين أو ثلاثا ، حتى إذا كمل استعداد الدول الديمقراطية ووحدت كلمتها استطاعت أن تثبت فى الميدان ، لتنجو من الهلاك أولا ، ثم لتكيل لعدوها الصاع صاعين أو أكثر ، حتى دب اليأس فى صفوفه وبات يرقب مصيره المحتوم .

إذن لم يجد التسليح ولم تفد منه ألمانيا أو إيطاليا أو فرنسا شيئاً يذكر . ولو لم تتحد كلمة بريطانيا وروسيا والولايات المتحدة وتنسق جهودها لباءت كل منها كذلك بالخسران لا محالة . ما معنى ذلك ؟ معناه أنه يجب أن يقضى نهائياً ومن غير رجعة على التسليح الفردى للأمم ، وأن يكون المستقبل للتسليح الدولى ، فهو وحده الكفيل بردع المعتدى وكسب المعركة . وكما أن القانون المدنى يحرم تسليح الأفراد إلا لأغراض معينة ، حتى إذا ما اضطرب حبل الأمن فى بلد وقامت عصابات تنشر الرعب بين المواطنين وتعيث فى الأرض فساداً كان أول ما يقضى به القانون والواجب أن توجه إلى الأشرار قوة بوليسية مرهوبة تنزع

سلاحهم وتصون الأمن من أذاهم بتطبيق القانون عليهم — كذلك يجب أن تنظم العلاقات بين الدول على هذا النحو فيقوى القانون الدولى وتصبح له قوة عسكرية مرهوبة تنزع سلاح الحكومات والشعوب التى تحدثها نفسها بتهديد السلام العام .

التوازن الدولى من أسباب الحروب :

وهناك عامل مهم طالما تذرعت به الدول فى تبرير إعلانها دخول الحرب ، وهو التوازن الدولى ، ومعناه التكافؤ بين الدول من حيث القوة والنفوذ ، فإذا حاولت إحداها توسيع نفوذها إقليمياً أو سياسياً تصدت لها الدول الأخرى ومنعتها من المضى فى مشروعها الذى يهدد مصالح الآخرين . وقد كان التوازن الدولى مبدأ سياسياً سارت على نهجه دول أوربا منذ القرن السادس عشر ، فتكونت المحالفات ضد الإمبراطور شارل الخامس حين اتسع سلطانه ، وفى القرن الثامن عشر أرسل لويس الرابع عشر ملك فرنسا حفيده فيليب ليتولى عرش أسبانيا وخشيت الدول أن يؤدى ذلك إلى ضم أسبانيا إلى فرنسا فيزداد بذلك نفوذها وتصبح خطراً على الدول الأخرى فتألفت محالفة أوربية ضده وقامت حرب الوراثة الأسبانية — وفيها امتاز الدوق « مارلبرو » القائد الإنجليزى العظيم الذى ينتسب إليه مستر تشرشل وكان النصر حليفه فى مواقع عدة — فوقف لويس الرابع عشر فى النهاية عند حده بمقتضى معاهدة أترخت سنة ١٧١٣.

وفى أوائل القرن التاسع عشر حين كان نابليون بونابرت مسيطرا بنفوذه على جزء عظيم فى أوربا لم تنفك المحالفات بزعامة انجلترا لمحاربة نابليون فترة بعد أخرى حتى دحر فى النهاية .

ثم جاءت الفترة بين مؤتمر فينا ١٨١٥ وقيام الحرب العالمية الأولى ، وفى أثنائها شغلت أوربا بالحركات الدستورية والقومية فى الشعوب المختلفة فلم يظهر أثر ما لمبدإ التوازن الدولى ، اللهم إلا فى الفترة التى نشأت فيها المحالفة الثلاثية بين ألمانيا والنمسا و إيطاليا من جهة ، والاتفاق الودى بين انجلترا وفرنسا وروسيا من جهة أخرى ؛ وكان السبب الأول فى تكوين هذه المحالفات هو الرغبة فى حفظ التوازن الدولى بين الجانبين . ويخيل إلينا أنه لو لم تتردد انجلترا فى إعلان موقفها صراحة قبل الحرب العالمية الأولى بوقوفها موقف المنتظر حتى تخرق ألمانيا حيدة بلجيكا قبل أن تعلن الحرب عليها ، ولو أن الولايات المتحدة قررت صراحة منذ بداية تلك الحرب عزمها على الدخول فى صفوف الحلفاء — لو أن هذا وذاك قد كان لأمكن الاحتفاظ بالتوازن الدولى ولترددت ألمانيا طويلا قبل أن تقذف بنفسها فى حرب لا يمكن أن تأمن عواقبها .

لذلك يعتبرون قيام الحرب العالمية الأولى إيذاناً بفشل مبدإ التوازن الدولى واقتراب عهد جديد من شأنه أن يتطلب مبادئ جديدة ؛ فبعد أن كانت الحروب محلية أو دولية بين دولتين أو أكثر ، و بعد أن كان التوازن السياسى مقصوراً على الدول والأقاليم الأوربية ، تطورت الحرب إلى معركة عالمية يشترك فيها معظم دول العالم المهمة ، وامتدت ميادينها حتى وصلت إلى جميع أصقاع العالم براً و بحراً وجواً، وأصبح الخطر الذى يواجه العالم لا يكفى فى رده حلف أو عصبة، بل لا بد من اتحاد عالمى ترهبه الدول المعتدية من جهة و يقدر على أن يصون السلام العام بين الدول جميعاً من جهة أخرى .

ولا يتسرب إلى الذهن أننا نعتقد إمكان تكوين اتحاد عالمى الآن ، أو أن أسباب الحروب ستزول من العالم بمجرد تكوين هذا الاتحاد ؛ لا ، إنما قصدنا

بهذا البحث أن نسوق إلى القارئ الشواهد التي تثبت أن الحرب ليست شيئاً طبيعياً محتوماً وإنما هو مرض دولي مزمن في طاقة البشر استئصال شأفته كما استأصل شأفة أمراض بشرية واجتماعية غيره كانت مستعصية على العالم حتى كشف الخبيرون عن أسبابها وجراثيمها ومدى انتشارها فقضوا عليها أو كادوا ، بالحيطة أولا وبالعلاج مرة وبالتطعيم تارة وبالجراحات والبتر أحياناً .

فداء الحرب قد يبقى إلى ما شاء الله ، وقد تنتشر عدواه فترات طويلة أو قصيرة في مختلف الأرجاء ، ولكن ما دام الحكماء منا يوالون الاستشارة وعيادة المريض فأخلق بالداء أن يزول إذا اقتلعت أسبابه وعولجت أعراضه وأبيدت من العالم جراثيمه .

الفصل الثانى

كيف تعاونت الدول

إن ارتباط شعوب العالم المتمدين فى نظام سياسى واحد فكرةٌ قديمة يمكن تتبع أصولها فى عصور التاريخ المختلفة ؛ ففى العصور القديمة كانت غزوات كبار الفاتحين ، كالإسكندر وقيصر ، ترمى إلى نشر النفوذ الإغريقى والرومانى على التوالى بين الشعوب المعروفة فى ذلك الوقت .

وكان النظام الذى أقامته الدولة الرومانية وساد العالم عدة قرون فى ظلال السلم أعمقَ أثراً وأبقى على الزمن من أى نظام مضى أو جاء بعده إلى الآن ؛ فقد كان فى الدولة الرومانية أقوام يختلفون جنساً ولغةً وديناً وعادة ، فكانت رومة تغرس فيهم جميعاً حضارتها وتنشر ثقافتها وتمد طرقها وتقيم جسورها وتطبق قانونها وتمنحهم جميعاً حقوقاً مثل حقوق أهل رومة نفسها . وكان من أثر هذه الطمأنينة بين الشعوب أن اصطنعوا للسلام صفة ينعتونه بها وصلة ينتسب إليها ، فأطلقوا عليه « سلام رومة » .

غير أن هذا الارتباط كان أساسه القوة ، وقد قام مستنداً إلى حراب الفيالق الرومانية التى كانت تحافظ على تخوم الدولة وتمنع عنها غارات أعدائها خارج الحدودُ . فلما ضعف السند وبدا للناس أثر انهزام الجيوش الرومانية على أيدى القبائل المتبربرة التى أغارت على أملاك الدولة فى أوربا ، انهار البناء من جميع

أركانه وعم الاضطراب وانحلت الدولة العالمية التى كانت ملء أسماع الناس وأبصارهم ، إلى أقطاع صغيرة وفرق مختلفة أهواؤها .

وهذا مصير كل نظام يقوم على مجرد القوة والجبروت مهما تباعدت العصور وتباينت الأساليب .

جاءت بعد ذلك فترة العصور المظلمة أو العصر الوسيط ، وهو على رغم ما ظهر فيه من انحلال فى جميع المرافق السياسية والإقتصادية والثقافية فى أوربا ، قد أضاء بنور الأديان الإلهية التى دعت الناس إلى عبادة الله تعالى وأشاعت بينهم روح الإخاء والمحبة والمساواة . وكان الرسل الكرام فى نشر دعوتهم يؤمرون بتعميم رسالاتهم وإذاعة مبادىء الرحمة والعدل بين الناس على اختلاف أجناسهم وطبقاتهم . جاء على لسان الرسول الأمين :

« أيها النـاس ، إن ربكم واحد ، وإن أباكم واحد : كلكم لآدم وآدم من تراب ، إن أكرمكم عند الله أتقاكم » ، « ليس لعربى فضل على عجمى إلا بالتقوى » .

وقال الله تعالى فى كتابه الكريم : « يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا ، إن أكرمكم عند الله أتقاكم » .

وقال تعالى : « إنما المؤمنون إخوة فأصلحوا بين أخويكم واتقوا الله لعلكم ترحمون » . وبذلك أثبت الإسلام تسامحاً فى الدين وإخاء بين الأسر والقبائل ومساواة بين الشعوب وسجل ذلك كله بأن جعل أمر الناس شورى بينهم .

وجاء فى العهد القديم :

« واقطع لهم عهداً فى ذلك اليوم مع حيوان البرية وطيور السماء ودبابات الأرض ، واكسر القوس والسيف والحراب من الأرض واجعلهم يضطجعون آمنين » .

وجاء أيضا : « . . . . فيطبعون سيوفهم سككاً ، ورماحهم مناجل ، لا ترفع أمة على أمة سيفاً ولا يتعلمون الحرب فيما بعد » .

أثر الكنيسة :

وكانت الكنيسة المسيحية قد جذبت إليها أباطرة الرومان ، فعمّد قسطنطين امبراطور الرومان مسيحياً سنة ٣٢٠ م . ومنذ ذلك الوقت اتحدت المسيحية والإمبراطورية ، فلما سقطت الإمبراطورية الغربية قامت الكنيسة تؤدى للشعوب ما كانت روما تؤديه من رعاية وزعامة ، وورثت الكنيسة عن الدولة الرومانية صفتها العامة فصارت تعرف بالكاثوليكية ، أى الجامعة ، وأصبح لبابا روما سلطان روحى أخذ ينمو ويقوى بدخول القبائل المتبربرة فى الدين المسيحى ، حتى شمل جميع ملوك أوربا وأمرائها ، وصار البابا هو الهيئة العليا التى يحتكم إليها جميع الملوك والأمراء فى مشاكلهم وخلافاتهم ، حتى الإمبراطور نفسه لما أعيد إنشاء الدولة الرومانية المقدسة فى عهد شرلمان فى آخر القرن الثامن الميلادى واجتمعت له أسباب السلطة الزمنية أو السياسية — كان يدين بتاجه إلى البابا ، ومن عصاه منهم فإن البابا لم يكن غفوراً ولا رحيماً . ولا يزال التاريخ يذكر كيف وقف الإمبراطور هنرى الرابع (١٠٧٧ م) على أبواب قصر كانوسا ثلاثة أيام ملتمساً أن يأذن له البابا جريجورى السابع فى المثول بين يديه خاشعاً تائباً نادماً على ما فرط

منه في حق البابوية ؛ ومع أن هنرى قد انتقم لنفسه من البابا أخيراً فإن إذلال الإمبراطورية فى « كانوسا » كان أسطع دليل على ما كان للبابا فى ذلك الوقت من سلطان روحى وسياسى فى العالم المسيحى فى أوربا .

وقد كان لاشتراك الشعوب الأوربية فى العقيدة المسيحية وسير الناس فى جميع الأصقاع على نهج مسيحى واحد ، أثر ظاهر فى ارتباطهم معاً فى أثنا الحرب الصليبية على رغم الحواجز الطبيعية والمسافات الشاسعة التى كانت تفصل بعضهم عن بعض . والحق أن ارتباط الشعوب الأوربية فى أثناء الفترة التى سيطرت فيها الكنيسة والبابوية يعتبر أقرب النظم إلى فكرة التعاون الحديثة بين الدول .

غير أن البابوية ما لبثت أن انغمست فى الماديات وانحرفت عن طريق التقوى والصلاح ، فقامت حركة الإصلاح الدينى فى القرن السادس عشر بزعامة لوثر وانقسمت الكنيسة ودب الخلاف بين المسيحيين وانفرط عقد ذلك الارتباط السياسى والروحى الذى ساد العصور الوسطى فترة من الزمن . وكانت الروح الوطنية والقومية قد أخذت تشتد وتنمو، فظهرت المدن والثغور وتكونت إمارات ودويلات ، ثم تألفت من هذه الإمارات ممالك أخذت تعتز كل منها باستقلالها وتفخر باتساع رقعتها ، ونشأت من ذلك حروب متوالية كان سببها الانقسام الدينى أولاً ثم الرغبة فى الاستعمار والسيطرة ، واستمرت الحال كذلك إلى أن قامت الثورة الفرنسية فى أواخر القرن الثامن عشر .

المشروعات النظرية :

على أنه على رغم الحروب المتعاقبة التى اشتركت فيها دول أوربا فى أثناء القرنين السابع عشر والثامن عشر لم تكن تلك الفترة خلواً من المشروعات النظرية

والآراء السياسية التي كانت ترمى إلى تحقيق السلام وتكوين اتحاد عام يشمل الدول المختلفة . وأول هذه المشروعات جادت به قريحة الوزير الفرنسى الشهير «دوق دى سلى» Sully الذى توفى سنة ١٦٤٠ وكان وزيراً لهنرى الرابع ملك فرنسا ويعرف اقتراحه « بالمشروع العظيم » وفيه يقترح «سلى» تكوين اتحاد مسيحى من دول أوربا تشرف عليه هيئة عليا تقوم بتسوية المشاكل التى تنشأ بين الدول ويخشى منها على السلام، وقد قسم الدول إلى مجموعات متجانسة ، فجعل مجموعة من الدول الملكية مثل انجلترا وأسبانيا وفرنسا ، وأخرى من الدول الجمهورية مثل سويسرا والبندقية ، وثالثة من الدول الملكية غير الوراثية مثل بولنده والأملاك البابوية والإمبراطورية .

وفى هذا الوقت أيضاً ظهر كتاب المشرع الهولندى « جروتيس Grotius » عن القانون فى الحرب ، والسلم وأهمية هذا الكتاب أنه أول محاولة لدرس الصلات الدولية وتنظيم العلاقات بين الأمم بواسطة القانون .

ثم ظهر « وليم بن » Penn الإنجليزى الذى تزعم عهد « الإخوة » Quakers وأنشأ مستعمرة « بنسلفانيا » فى أمريكا ووضع العلاقات بينها و بين الهنود الحمر على أساس من التعاون والسلام . وفى سنة ١٦٩٣ ظهرت رسالته « فى سبيل السلام الحاضر والمستقبل فى أوربا » وهى رسالة أساسها مشروع الوزير الفرنسى سلى ، وقد اقترح بن إنشاء برلمان أو « دياط » يجتمع فيه مندوبون عن دول أوربا فى فترات معينة لبحث جميع المشاكل التى يتعذر حلها بالطرق الودية ، فإذا امتنعت دولة عن قبول حكم هذا البرلمان أو حاولت بالحرب تنفيذ إرادتها فإن الدول الأخرى تتحد معاً لقمعها وتعويض الدولة المعتدى عليها ، وبهذه الطريقة يصان السلام بين دول أوربا .

ومن طريف ما اقترحه پن عند بحث التفصيلات الخاصة بتنفيذ مشروعه أن يجتمع البرلمان فى ردهة مستديرة الشكل لها أبواب عدة يدخل منها ملوك ورؤساء الدول فرادى ويخرجون دون أن تحتك أكتافهم وتمس كرامتهم بتفضيل واحد على الآخر !

ومن الكتاب السياسيين الذين عالجوا موضوع التعاون السياسى فى أواخر القرن الثامن عشر الفيلسوف الإنجليزى «جريمى بنتام» Bentham (توفى سنة ١٨٣٢) وقد بنى مشروعه على أساسين من الأهمية بمكان، وهما تخفيض التسليح بالنسبة إلى جميع الدول، والثانى تحرير المستعمرات، وأشار فى مشروعه إلى ضرورة تكوين محكمة دولية تنظر فى تسوية جميع المشكلات والمنازعات التى تنشأ بين الدول بشرط حظر المعاهدات السرية وتأمين حرية الصحافة، ولم يقترح عقوبات توقع على الدولة المتمردة سوى طردها خارج نطاق الدول ووضعها تحت نقمة المجتمع. وفى سنة ١٧٩٥ نشر الفيلسوف الألمانى «كانت» Kant كتابه عن السلام الدائم وفيه يقول: « أن الطبيعة البشرية ستسوق الناس بسبب ما يعانونه من ويلات الحرب وثقل عبء التسليح الذى تشقى به الأمم حتى فى زمن السلم، إلى محاولة اتباع ما يمليه العقل مترددين أولا ثم مدفوعين فى النهاية بالرغبة فى الخلاص من حياة همجية تسير على غير قانون وينخرطون فى سلك نظام كالعصبة تجد فيه كل دولة حتى الصغيرة منها ما ترجوه من أمن وطمأنينة تستمدها من أرادة المجموع لا من قوتها » واشترط «كانت» شرطين للقبول فى هذه الجماعة: الأول أن تكون الدولة جمهورية بمعنى أن يكون نظامها دستوريا، والثانى ألا تتدخل الدول فى السياسة الداخلية للأمم.

غير أن جميع هذه الآراء والمشروعات لم تحل دون قيام الحرب التى لم تقتصر

على أوربا وحدها بل تعدتها إلى المستعمرات الأمريكية والأسيوية فى عرض البحار ، أوسبب ذلك أن الأفكار فى أوربا لم تكن قد استعدت بعد لقبول فكرة التعاون والاتحاد ، ذلك لان دولها كانت حديثة عهد بالاستقلال شديدة الحرص عليه ولا تقبل أن تتنازل عن شيء من سيادتها فى سبيل تكوين اتحاد عام يكون له عليها حق ما ؛ وبذلك انقضى القرن الثامن عشر وفكرة التعاون الدولى لم تتعد أفكار الفلاسفة وصفحات الكتب والرسائل ولم تخرج عن نطاق أوربا وحدها .

المؤتمر الأوربى أو « الكنسرت » :

وأول مظهر من مظاهر التعاون السياسى فى القرن التاسع عشر محاولة نابليون بونابرت تجديد عهد الإسكندر وقيصر وتأليف نظام أوربى عام تخضع له شعوب أوربا وترتبط أجزاؤه بعضها ببعض بقوة السيف أو بأواصر القرابة والنسب ، وقد مهد الغرضه هذا بزواجه من ابنة أمبراطور النمسا سنة ١٨١٠ ، وبإعلان إخوته وأنسبائه وقواده ملوكاً على دول أوربا المختلفة .

غير أن بقاء انجلترا بمعزل عن النظام الأوربى الذى أقامه نابليون فى القارة واستمرارها على مناوئته ، وخروج روسيا عليه بعد اتحادها معه ، وظهور روح القومية بين الشعوب التى أخضعها نابليون بالقوة — كل ذلك أدى إلى تألب الدول ضده والقضاء عليه وعلى نظامه فى النهاية .

ولما أعادوا الملكية فى فرنسا عقد الحلفاء معاهدة باريس فى ١٨١٤ وأعلنوا فيها عزمهم على تقرير سلام دائم بين الدول يقوم على أساس من التوازن العادل بين القوى المختلفة .

ومع أن الحلفاء الأربعة إنجلترا وروسيا والنمسا وبروسيا قد جعلوا لأنفسهم حق التسويات الأقليمية فإنهم دعوا جميع الحكومات والإمارات التى اشتركت فى الحرب إلى مؤتمر يعقد فى ڤينا لإقرار هذه التسويات ، لذلك كان اجتماع المؤتمر فى فينا سنة ١٨١٥ أول تمثيل رسمى للوحدة الأوربية فى العصور الحديثة .

ولما نمى إلى ممثلى الأمم فى المؤتمر أن نابليون قد غادر منفاه فى جزيرة « البا » وعاد إلى فرنسا ليواصل كفاحه ضد الحلفاء أخذ الممثلون السياسيون المواثيق على أنفسهم أن يصونوا التسويات الأخيرة ضد كل مهاجم مهما يكن .

ويعتبر هذا المؤتمر الأوربى أول محاولة جدية فى تنفيذ فكرة التعاون بين الدول فى الأزمنة الحديثة . وكانت الفكرة من وحى قيصر الروسيا إسكندر الأول، وكان رجلا ذا مسحة دينية تستهويه النظريات والمشروعات الإنسانية العامة، فحاط المؤتمر ومشروع الاتحاد الأوربى بهالة من الإخاء والمحبة والعاطفة المسيحية دعت بعضهم إلى تسمية هذا الاتحاد « بالمحالفة المقدسة » .

وقد أرادت الدول من المؤتمر تأدية غرضين : الأول مستمد من السياسة التقليدية الماضية التى يعنيها حفظ التوازن الدولى وذلك بصيانة التسويات الأقليمية التى وافق عليها المؤتمر فى ڤينا ضد الأخطار التى كانت تتهددها ولا سيما من جانب فرنسا التى قرر الحلفاء وضع جيش للاحتلال بها وتأليف مؤتمر من سفراء الدول يجتمع أسبوعياً برياسة ولنجتون بطل واترلو لمراقبة الحال فيها ؛ والغرض الثانى يعتبر فتحاً جديداً فى تاريخ التعاون الدولى، إذا اتفقت الدول فيما بينها على أن يجتمع مندوبون عنها فى أماكن يتفق عليها لاتخاذ الوسائل التى تكفل استقرار السلام وسعادة الشعوب . ويجب أن نقرر هنا أن المقصود بسعادة الشعوب قمع الثورات

التي قد تقوم ضد الملوك كما قامت الثورة الفرنسية من قبل ضد الملكية فى فرنسا »
ولذلك وقع فى وهم الفرنسيين أن معاهدات سنة ١٨١٥ ليس الغرض منها إلا
التضييق على فرنسا وتشديد المراقبة عليها ، فأضمروا السخط والعداء لهذه المعاهدات
وجعلوا يعملون سراً وعلانية للخلاص من ربقتها .

فأما فكرة اجتماع الدول الكبرى على قدم المساواة للمشاورة فى الوسائل
الناجعة لمنع الحرب واستقرار السلم فكانت ترمى إلى غرض نبيل اندفعت نحوه
الدول الكبرى لأول مرة فى تاريخها الحديث ، وأما فكرة قمع الثورات بالتدخل
فى الشئون الداخلية الصرفة للأمم وبخاصة الصغيرة منها فكانت مثار خلاف
عظيم افترقت من أجله أوربا فريقين، فكانت النمسا وبروسيا ومعها روسيا فى
الغالب تمثل الروح الرجعية ، وطبيعى أن تكون الدول التى أذل نابليون تيجانها
ووطىء أراضيها أكثر خوفاً وأحوج إلى الحيطة والتأمين من غيرها ؛ أما انجلترا
ومعها فرنسا أحيانا فكانت تأبى على المؤتمر تدخله فى الشئون الداخلية للأمم ،
ولذلك التزمت نحو المؤتمر سياسة خاصة ، فكانت تعلن تارة عزلتها عنه وتكتفى
بالاشتراك الأسمى ومجرد حضور الجلسات ، وتارة تشترك اشتراكاً عملياً عند
ما تلمح مصلحتها فى هذا التدخل .

على أن المؤتمر أو الكنسرت Concert ما لبث أن أصبح أداة استبدادية
فى يد مترنخ — الوزير النمسوى الشهير الذى اقترنت باسمه سياسة النصف الأول
من القرن التاسع عشر — يستخدمه فى قمع الثورات وإرهاب الشعوب الصغيرة
ومناهضة مبادىء الحرية والقومية فى أوربا عامة . ولا عجب فقد كان مترنخ
يعتقد أن السلام العام لا يمكن أن يسود وفى أوربا دولة تحاول إحداث

انقلاب فى نظام حكمها أو تعديلاً فى التسويات الأقليمية التى ضمنتها معاهدات سنة ١٨١٥ .

وأول اجتماع للاتحاد الأوربى بعد مؤتمر فينا كان فى أكس لاشابل سنة ١٨١٨ حين عرض ولنجتون على الدول إنهاء احتلال فرنسا وقبولها فى مجمع الدول مع الحيطة سريا ضد قيام الثورة فيها ، ثم توالت اجتماعات الاتحاد الأوربى فى كارلسباد ١٨١٩ لتشديد المراقبة على الأحرار فى جامعات المانيا ومنع قيام المظاهرات والفتن فيها . وفى ترپاو سنة ١٨٢٠ وليباخ سنة ١٨٢١ لمنع الثورة فى مملكة نابولى ، وفى ڤيرونا لمنع الثورة فى أسبانيا .

وكانت الدول فى كل هذه المؤتمرات ترمى إلى شىء واحد هو صون السلام فيما بينها ومنع الثورات التى كانت تقوم إما لقلب نظام الحكم إلى نظام دستورى أو لتكوين الوحدات الوطنية ، وفى كلتا الحالين كانت دول وسط أوربا تخشى على أمنها وسلامتها فتقرر فيما بينها ضرورة التدخل لقمع هذه الثورات و إعادة الحقوق الشرعية إلى أصحابها ، إما بالطرق السلمية أو بالقوة سواء أطلب منها ذلك أم لم يطلب ، فكأنها نصبت نفسها « بوليسا » يحفظ النظام العام فى أوربا و يصون التسويات الأقليمية كما رسمتها المعاهدات فى سنة ١٨١٥ و يحمى الملوك أو أصحاب الحقوق الشرعية ضد من تحدثهم أنفسهم بالثورة عليهم . ولما كان الثوار عادة يلجئون إلى ضم طائفة إليهم من ضباط الجيوش ومن الجنود كانت الثورات عادة مصحوبة بالعنف والتدمير و إراقة الدماء

اعلان مبدأ منرو فى أمريكا :

وقد بدأ الخلاف يدب بين دول أوربا عندما بدأت إنجلترا فى مؤتمر ليباخ إلى الاحتجاج على تدخل الدول فى الشئون الداخلية للشعوب الصغيرة ، فلما قامت الثورة فى أسبانيا ضد ملكها فردينند السابع وقرر المؤتمر فى ڤيرونا تدخل فرنسا لقمع الثورة فيها ، أعلنت إنجلترا بلسان وزير خارجيتها « كاننج » معارضتها لهـذا القرار ؛ ولما كانت مستعمرات أسبانيا فى أمريكا داخلة أيضاً فى نطاق الثورة خشيت كل من إنجلترا والولايات المتحدة أن يمتد أثر قرار مؤتمر فيرونا إلى أمريكا ، ولكل منهما فى هذه المستعمرات مصالح تجارية حيوية ؛ لذلك أعلن كاننج صراحة أن أى تدخل من جانب الدول فى المستعمرات الإسبانية تعتبره إنجلترا عملاً عدائياً يدعو إلى الحرب .

أما الولايات المتحدة فاتخذت من هذا الحادث سبباً دعاها إلى وضع مبدأ سياسى عظيم الخطر بالنسبة إلى أمريكا ، وهو المبدأ المعروف باسم رئيس الولايات المتحدة إذ ذاك جيمس منرو Monroe (توفى سنة ١٨٣١م) وينص هذا التصريح الذى أصدره الرئيس فى ٢ ديسمبر سنة ١٨٢٣ على « أن الأقاليم الأمريكية بفضل ما وصلت إليه بجهود أبنائها من استقلال وحرية لم تعد مجالاً للتدخل أو للاستعمار بواسطة أية دولة أوربية ، وأن أى تدخل من جانب أيه دولة أوربية فى شئون الأقاليم التى كانت تابعة لإحدى الدول وأعلنت استقلالها عنها تعتبره الولايات المتحدة عملاً غير ودى موجها ضدها ؛ إذ من شأن هذا التدخل أن يؤدى إلى تهديد مصالح الولايات المتحدة واضطراب الأمن والسكينة فى البلاد » . وأعقب ذلك اعتراف انجلترا باستقلال المستعمرات الاسبانية ١٨٢٤ وعلى ذلك وقف تدخل الاتحاد الأوربى فى شئون أمريكا .

ومع أن تصريح « منرو » لم تكن له صفة المعاهدة الدولية فإنه طبع سياسة الولايات المتحدة بطابع العزلة عن أوربا ومنع الدول من التدخل فى شئون أمريكا الشمالية والجنوبية وجعل شئون الجمهوريات الأمريكية وسائر أقسامها من اختصاص الولايات المتحدة أولاً دون غيرها من سائر الدول .

وعلى ذلك يعتبر تصريح منرو مبدأ سياسياً هاماً ساعد على الاحتفاظ بالسلام العام بين جمهوريات أمريكا وأقسامها المختلفة وبينها وبين أوربا ؛ غير أن الشعوب الأمريكية الناشئة الحديثة العهد بالانفصال عن اسبانيا أوالبرتغال قد أفسدت ما كسبته من تأمين السلام بينها و بين غيرها ، فكثرت فيها الثورات والحروب الداخلية كثرة اشتهرت بها وكان لها أثرها البارز فى تاريخ تلك البلاد .

المؤتمر والثورة الأغريقية :

و بينما كانت الدول مجتمعة فى ليباخ وفى فيرونا للنظر فى قمع الثورات التى قامت ضد نابلى و بيدمنت واسبانيا نشبت الثورة الأغريقية ضد سلطان تركيا فتعرض المؤتمر الأوروبى لمحنة جديدة خطيرة فى نتائجها ذلك أن الدول التى اجتمعت فى مؤتمر فينا سنة ١٨١٥ لم تتعرض للمسألة الشرقية ولم تدع سلطان تركيا لحضور المؤتمر ، إذ خشى الاسكندر قيصر روسيا وصاحب النفوذ الأول فى المؤتمر أن تفقد روسيا حرية العمل بمفردها فى حل المسألة الشرقية لصالحها فعمل على إقصاء المسألة الشرقية عن بحث المؤتمر .

وكان اسكندر الأول رجلا شاذا اعتقد منذ كارثة موسكو أنه مرسل من لدن الله تعالى للقضاء على قوة نابليون وجعل منذ ذلك الوقت يسيطر على اتجاهات السياسة الأوربية العامة ، غير أن شذوذه دعاه إلى التذبذب فى سياسته ، فتارة يحبذ

الأفكار الدستورية ويعمل على تأييدها فى بولندة ، وحيناً يناصر السياسة الرجعية ويعضد مترنخ فى مشروعاته الرجعية فى كل مكان .

أما سياسته نحو تركيا فكانت وفق سياسة قياصرة الروس منذ بطرس الأكبر وكترينه وهى التعجيل باضعاف الدولة العثمانية حتى تحقق الروسيا أغراضها فيها .

وقد هال الباب العالى أن يرى قيصر الروسيا يقترح تأليف المحالفة المقدسة وفيها ظهرت الدول الأوربية كأنها أسرة واحدة تعمل على سنن الكتاب المقدس، فادركت تركيا عزلتها عن باقى ممالك أوربا وباتت تتوقع أن ينقلب عليها رعاياها المسيحيون فى أوربا بتحريض ومعاضدة جارتها وعدوتها التقليدية روسيا .

فلما قامت حركة الثورة الأغريقية وكانت أمانى الثوار لاتتفق مع المبادىء التى أعلنها مؤتمر الدول بشأن الشعوب التى تثور ضد ملوكها وحكوماتها انتهجت الدول إزاء اليونان سياسة الحيدة المصحوبة بالعطف على الثوار، وكانت الدول تعلل نفسها بانتصار الثوار فى النهاية ؛ اللهم إلا النمسا إذ لم يكن لوزيرها مترنخ سوى سياسة واحدة ، هى سياسة المحافظة على الحالة الراهنة و إخماد الحركات القومية والدستورية واحترام الحقوق الشرعية وأصحابها سواء أكان صاحبها فرديننند السابع ملك اسبانيا أم محمود الثانى سلطان تركيا .

فلما تحرج مركز اليونانيين بدخول قوات محمد على بلاد المورة إلى جانب السلطان وانهزام الثوار المتلاحق أمام القائد المصرى ابراهيم باشا اجتمعت الدول الثلاث فى لندن ١٨٢٧ ولم تشترك النمسا معهم وقرروا فصل اليونان عن تركيا مع بقاء السيادة عليها لتركيا وأن تعلن الهدنة فوراً بين المتحاربين على أساس قبول شروط المعاهدة وإلا تدخلت الدول بالقوة . وكان من نتائج ذلك موقعة «نوارين»

البحرية ثم الحرب الروسية التركية وانهزام تركيا أمام روسيا واضطرارها إلى قبول استقلال اليونان بمقتضى معاهدة أدرنة ١٨٢٩ .

وعلى أثر ذلك تصدع بناء المؤتمر الأوربى وتفككت كلمة الدول وأصبحت كل منها تواصل السياسة التى توافق مصلحتها الخاصة ، ثم جاءت ثورة ١٨٣٠ فى فرنسا وما أعقبته فى الأراضى المنخفضة وانجلترا و بولندا وايطاليا والنمسا، فشغلت الدول بمصالحها عن النظر فى شئون السلام العام ، واستمر الموقف كذلك إلى منتصف القرن التاسع عشر حين قامت ثورة ١٨٤٨ فى فرنسا وتجاوبت أصداؤها فى أوربا عامة وفى المانيا والنمسا خاصة حيث أردت بمترنخ و بالسياسة والنظم الرجعية التى اقترنت باسمه .

مؤتمر باريس سنة ١٨٥٦ :

وفى منتصف القرن التاسع عشر حدث تطور جديد فى علاقات الأمم يعود سببه إلى الاختراعات الحديثة التى انتشرت وقتذاك فى أنحاء العالم ، مثل السكك الحديدية والسفن التجارية والتلغراف واستخدام الفحم والحديد فى الصناعة ، وأحدثت انقلاباً عظيماً ظهر أثره فى تقريب المسافات وتوثيق الروابط الاقتصادية والاجتماعية بين الامم، وأصبح ما يصيب عضواً فى المجتمع تهتز له سائر الأعضاء .

أما التطور السياسى فنشأ على أثر قيام حرب القرم بين روسيا وتركيا ١٨٥٣—١٨٥٦ بسبب دعوى الروسيا أن لها حق حماية رعايا السلطان من الأرثوذكس فى أنحاء الإمبراطورية العثمانية، ولما كانت فرنسا تعتبر نفسها حامية الرعايا الكاثوليك فقد جر النزاع إلى دخول فرنسا ، وكان امبراطورها نابليون الثالث ينقم على قيصر روسيا مخاطبته إياه بصديقى بدلا من أخى ، ويتحين الفرص

للانتقام من روسيا التى كانت من أهم أسباب هزيمة عمه نابليون الأول وسقوط أسرته ، وكانت انجلترا تتوجس خيفة من روسيا وقواتها وتشك فى نياتها ومطامعها فى البواغيز والبلقان والبحر الأبيض المتوسط ؛ لذلك ساعد سفيرها بالقسطنطينية الباب العالى على رفض مقترحات روسيا ورحبت انجلترا بانضمام فرنسا إليها لمساعدة تركيا .

وكانت هذه أول مرة بعد مؤتمر فينا تشتبك فيها الدول الكبرى فى حرب أوروبية وأول مرة منذ قرون طويلة تتفق فيها فرنسا وانجلترا معاً فى حرب واحدة ، وبقيت النمسا وبروسيا بعيدتين عن الحرب ولكنهما اشتركتا أولاً لمنع وقوع الحرب ، ثم تدخلت النمسا فى إتمام الصلح وكان لها فيه دور هام ؛ وانتهز كافور الوزير الإيطالى الشهير هذه الفرصة للتدخل فى الحرب تقربا من انجلترا وفرنسا لكى تساعداه عند الحاجة ضد النمسا ولإعلان ما وصلت إليه مملكة بيدمنت وسردانية من قوة وجاه ، وعلى ذلك انضمت سردانية إلى جانب الحلفاء وأرسلت ١٥٠٠٠ جندى اشتركت فى الحرب كما أرسلت مصر ٢٠٠٠٠ جندى لمساعدة تركيا . وقد نزل الحلفاء فى شبه جزيرة القرم بفضل معاضدة الأسطول الإنجليزى وحاصروا سباستبول قاعدة الروس البحرية فى البحر الأسود ، واستمرت الحرب إلى أن سقطت هذه القاعدة سنة ١٨٥٥ وهددت النمسا بالدخول إلى جانب الحلفاء إذا استمرت روسيا فى عنادها فاضطرت روسيا إلى قبول الصلح ، وبمساعى الامبراطور نابليون الثالث انعقد مؤتمر الصلح فى باريس سنة ١٨٥٦ .

فكرة التوسط لمنع الحرب :

وكان مؤتمراً خطيراً اتخذت فيه قرارات خطيرة لضمان السلام والتعاون بين الدول، وأول هذه القرارات قبول تركيا على قدم المساواة فى مجموعة الدول الأوربية المسيحية ، ولم تكن تركيا قد اشتركت أو دعيت إلى الاشتراك فى مؤتمر فينا أو المؤتمرات التى تلت ، اللهم إلا المؤتمرات الخاصة التى نظرت فى شئون تركيا .

وكان من أهم مداولات المؤتمر تلك الرغبة التى أبداها لورد « كلارندون » ممثل انجلترا فى المؤتمر ، وكان على صلة بزعماء حركة السلام العام التى ذاع أمرها فى ذلك الوقت وانتشرت جمعياتها فى أوربا وأمريكا وكان من أنصارها أمثال فيكتور هوجو Hugo فى فرنسا وكبدن Cobden و بريت Bright فى انجلترا ، وكان من أهم مبادئهم التى نادوا بها أن تلجأ الدول إذا احتدم بينها النزاع إلى التحكيم بدلا من الحرب . وقد أبدى كلارندون هذه الرغبة بمناسبة ما أشار به المؤتمر على تركيا أن تلجأ إلى إحدى صديقاتها إذا قام النزاع بينها و بين إحدى الدول وكاد يؤدى إلى الحرب ، فقرر المؤتمر « أن ممثلى الحكومات المجتمعين فى المؤتمر يعلنون بدون أى تردد رغبتهم بلسان حكوماتهم فى أن تلجأ الدول المتعاقدة إذا استحكم بينها الخلاف إلى دولة صديقة أو محايدة للتوسط بين المتخاصمين فى الصلح » وأرادوا أن يجعلوا من هذه المادة قاعدة تسرى على سائر الدول فقالوا إن للدول التى لم تشترك فى معاهدة الصلح أن تعلن انضمامها إلى هذه الرغبة .

غير أن هذه المحاولة لم تجد إذ اعتبرت الدول أن هذه مجرد رغبة أو أمنية وليست قراراً ملزماً ، وخاصة بعد أن أضافوا إلى تلك الرغبة التحفظ المعروف عن الحكومات ، وهو أن إعلان هذه الرغبة لا يؤثر فى حرية الدول فى التصرف بشأن المسائل الخاصة بالشرف والكرامة الوطنية أو الصوالح الحيوية ..

ومع أن مبدأ التوسط بين الدول المتخاصمة لم يكن أمراً جديداً فإنه لم يكن هناك ما يلزم الدول المتخاصمة بقبول التوسط ، بل كانت الدول تعتبر التوسط من جانب إحداها تطفلا وتدخلا فيما لا يعنيها ، لذلك كان النص على إقرار هذا المبدأ خطوة هامة فى سبيل منع الحرب بين الدول على رغم أننا لا نعرف فى الفترة التى سبقت الحرب الكبرى الأولى أن دولة ما طلبت إلى أخرى التوسط بينها و بين غريمتها لمنع قيام الحرب بينهما .

لذلك لم تفد فكرة التوسط التى جاءت فى مؤتمر باريس ولم تغن عن الحرب فتيلا ، فبعد ثلاث سنوات من توقيع معاهدة باريس نشبت الحرب بين إيطاليا وفرنسا من جهة والنمسا من جهة أخرى ، وهى حرب تحرير إيطاليا التى انتصرت فيها فرنسا وسردينيا على النمسا فى موقعة «سلفرينو» سنة ١٨٥٩ وضمت على أثرها لمبارديا إلى بيدمنت وتكونت مملكة إيطاليا الحديثة . ثم ظهرت الروح العسكرية البروسية وأخذت بفضل سياسة بسمرك تشق طريقها بالدم والحديد نحو السيطرة فى ألمانيا ثم التفوق فى أوربا ، فحاربت الدانمرك سنة ١٨٦٤ من أجل ضم هلستين إليها وفى سنة ١٨٦٦ حاربت النمسا وهزمتها فى موقعة « سادوه » وأخذت منها الزعامة على إمارات ألمانيا وفى سنة ١٨٧٠ حاربت فرنسا وهزمتها وأخذت منها الزعامة الحربية والسياسية فى قارة أوربا . وفى كل هذه الحروب لزمت بريطانيا الحيدة وكانت حيدتها من أهم العوامل التى ساعدت بروسيا على المضى فى سياسة السيطرة والتفوق .

وفى سنة ١٨٧٧ قامت الحرب الروسية التركية من جديد وانهزمت تركيا وكادت روسيا تظفر بتحقيق كل مطامعها فى البلقان لولا تدخل الدول واجتماعها فى مؤتمر برلين ١٨٧٨ لإعادة بحث المسألة الشرقية . ومع أن المؤتمر لم يؤيد الرغبة

التى أبديت فى مؤتمر باريس بشأن توسط الدول لمنع الحروب فإن عدم النص على ما ينقض هذه الرغبة اعتبرها قائمة .

وفى فبراير سنة ١٨٨٥ لما اشتد التنافس والتسابق بين الدول على استعمار أفريقية اجتمعت الدول صاحبات المصالح فى أفريقية فى مؤتمر خاص ببرلين للاتفاق على توزيع مناطق النفوذ فى حوض نهر الكنغو ووضع بعض القواعد التى يجب على الدول مراعاتها فى استعمار تلك المناطق ؛ ومما قرره المؤتمر أنه إذا وقع خلاف بين اثنتين من الدول الموقعة على قرارات المؤتمر فعليهما أن تتعهدا بالالتجاء إلى الدول الصديقة للتوسط بينهما قبل أن تستعدا للحرب .

ومع ذلك سرعان ما دب الخلاف بين انجلترا وفرنسا بشأن أفريقية وكادت الحرب تنشب بينهما و بين فرنسا وألمانيا ، ولم نر لرغبة التوسط بين المتخاصمين أو لمبدأ التحكيم أى أثر دولى فى منع الحروب أو وقف اعتداء الدول القوية على الشعوب الضعيفة ؛ وهكذا تكسرت آمال أنصار التعاون والسلام العام أمام مطامع الدول وشدة حرصها على سيادتها وتوسيع رقعتها على حساب الغير .

التعاون الاجتماعى :

غير أنه فى مقابل هذا الإخفاق السياسى فى القرن التاسع عشر خطت فكرة التعاون الدولى خطوات واسعة فى نواح أخرى لم تكن سياسية حقاً ولكنها كانت تمت إلى السلام العام بصلة دقيقة ؛ ومما يزيد فى أهمية هذه الخطوات أنها امتدت واستطالت حتى شملت البلاد المتمدينة فى جميع أنحاء العالم ولم تعد مقصورة على أوربا كما كانت الحال فى أوائل القرن التاسع عشر .

وأول مظاهر هذا النشاط السلمى العام إلغاء الرقيق فقد كان فى أول القرن التاسع عشر فى أمريكا وفى بعض أملاك الدولة البريطانية وفى روسيا وكثير من بلاد آسيا وافريقية ملايين من الرقيق البشرى وكانت تجارة رابحة إذ كانت الولايات الأمريكية والمستعمرات فى حاجة إلى الأيدى العاملة فى زراعة القطن والدخان وقصب السكر وفى الصناعات الكبرى فكانت السفن تحمل الرقيق من سواحل أفريقية الغربية والشرقية إلى تلك الأقاليم فيستغله أصحابه استغلالاً قاسياً فظيعاً . وقد حرك هذا الإذلال الإنسانى نفوس كثير من السياسيين والمفكرين وكان فى مقدمة الذين كافحوا فى سبيل تحرير الرقيق «وليم ولبرفورس» Wilberforce (توفى سنة ١٨٣٣) وكان عضواً فى البرلمان الإنجليزى فأخذ بحسن سعيه وبلاغة منطقه يحرك العاطفة الإنسانية فى نفوس أهل البلاد حتى استطاع أن يحمل الحكومة الإنجليزية على إلغاء تجارة الرقيق أولا ثم إلغاء الرقيق أصلا فى سنة ١٨٣٣ وقرر البرلمان دفع تعويض لأصحاب الرقيق مقداره ٢٠ مليوناً من الجنيهات الإنجليزية .

وقد حذت معظم الممالك الأوربية حذو بريطانيا فألغت الرقيق فى مستعمراتها وحرر قيصر الروسيا اسكندر الثانى رقيق الأراضى فى بلاده ١٨٦١ .

وجاء دور تحرير الرقيق فى الولايات المتحدة سنة ١٨٦٣ فى أثناء الحرب الأهلية التى قامت بين الشمال والجنوب — وكان من أسبابها تمسك الجنوب بنظام الرقيق ورغبته فى الانفصال عن الشمال بسبب ذلك — وقد استمر الكفاح الدولى لتحرير الرقيق سنين طويلة إذ كانت مكاسبه تطغى على مخاطره ولا تزال للرقيق بقية آثار فى أفريقية يرجى زوالها قريباً . وقد ساهمت مصر فى عهد الخديو إسماعيل بمالها وبدماء أبنائها فى مكافحة الرقيق ومحاربة تجارته فأرسلت حملاتها لفتح

وتمدين أواسط أفريقية وعقدت مع بريطانيا في سنة ١٨٧٧ معاهدة لقمع الرقيق في أفريقية تكبدت في سبيل تنفيذها جهداً لم تجزَ عليه إلى الآن .

وإلى جانب إلغاء الرقيق ألغيت القرصنة أو لصوصية البحار وكانت فاشية في البحر الأبيض المتوسط حيث اتخذت القراصنة مدينة الجزائر قاعدة لهم فهاجمها الأسطول الإنجليزى ثم استولى عليها الفرنسيون سنة ١٨٣٠ ولم يبق للقرصنة أثر يذكر .

كذلك قرر مؤتمر الدول في باريس سنة ١٨٦٥ إلغاء السفن الحربية الخصوصية التي كان يجهزها ويسلحها أصحابها من الأفراد والشركات باعتراف من الحكومات لخوض غمار الحروب ومباغتة العدو في عرض البحار .

ومن أهم مظاهر النشاط السلمى في تلك الفترة تكوين جمعية الصليب الأحمر لتضميد جراح الإنسانية التي تعذب في الحروب ؛ ويرجع الفضل في ذلك إلى جهود « فلورنس نيتنجيل » Nightingale الإنجليزية التي التحقت بالحملة الإنجليزية في حرب القرم وكان المرض يعصف بأرواح كثيرين من الجنود الذين لم يألفوا ولم يقووا على احتمال زمهرير الشتاء في روسيا فكانت فلورنس تحمل مصباحها وتسعى بين الجنود تأخذ بيدهم وتمسح دموعهم وتجبر كسرهم . فلما انتهت الحرب اجتمعت ١٤ دولة في جنيف سنة ١٨٦٣ بمساعى « هنرى ديرانت » Durant السويسرى وتكونت جمعية الصليب الأحمر .

وفي هذه الفترة المليئة بنواحى النشاط السلمى تتابعت المؤتمرات الدولية لبحث مختلف المسائل، فانعقد مؤتمر في بروكسل سنة ١٨٧٤ للنظر في قوانين الحرب، ومثله في واشنجتون للنظر في قوانين البحرية، وفي نفس هذه السنة اجتمع مؤتمر البريد

الدولى فى جنيف، وتكون اتحاد البريد الدولى وأخذت الدول تنضم تباعاً إليه حتى أصبح نظام البريد عالمياً ولاتحاده سلطة لا تتقيد بسيادة الحكومات الفردية .

وهكذا أخذت المؤتمرات الدولية تنمو من لا شيء فى أول القرن التاسع عشر إلى ٢٩ مؤتمراً من ١٨٤٠ — ١٨٦٠ إلى ٢٤٧ فى ١٨٦٠ — ١٨٨٠ إلى ٨٥١ فى ١٨٨٠ — ١٩٠٠ إلى ٢٣٤٩ فى ١٩٠٠ — ١٩٢٠ ومنذ ١٩٢٠ لا يقل متوسط عدد المؤتمرات الدولية التى كانت تعقد قبل الحرب الحاضرة عن ٢٠٠ إلى ٢٥٠ مؤتمراً فى العام .

الفصل الثالث

السـلام المسلح

مؤتمر السلام فى لاهاى :

فى أغسطس سنة ١٨٩٨ روع وزير المالية فى روسيا حين رأى ضخامة الاعتمادات المطلوبة لوزارة الحربية وشكا إلى رئيسه من ضعف مالية البلاد عن تحمل تلك الزيادة المطردة فى نفقات التسليح . وقد رؤى بعد عرض الأمر على القيصر نيقولا الثانى أن خير طريق لعلاج هذه الحال أن تتفاهم الدول معاً على ضرورة وضع حد للتسليح وفعلاً أرسل وزير الخارجية «الكونت مورافيف» إلى الدول يدعوها باسم القيصر إلى عقد مؤتمر دولى للنظر فى مسألتين على جانب خطير من الأهمية : الأولى تخفيف التسليح والثانية تسوية الخلافات بين الدول بالطرق السلمية . وقد اجتمع المؤتمر فى مدينة لاهاى من ١٨ مايو إلى ٢٩ يونيه سنة ١٨٩٩ وقد مثلت فيه ٢٦ دولة من بينها الولايات المتحدة والمكسيك من العالم الجديد وكان بذلك أول مؤتمر عالمى دعى لبحث قواعد السلام .

فأما المسألة الأولى الخاصة بتخفيض التسليح فقد عجز المؤتمر عن الوصول إلى حل لهذه المشكلة التى استعصت حتى على مؤتمر نزع السلاح الذى اجتمع بجنيف بعد ثلث قرن فى فبراير ١٩٣٢ وظل منعقداً إلى أكتوبر سنة ١٩٣٣ بلا جدوى . وليس غريباً أن تختلف الدول بشأن التسليح لتشعب مشاكله وتعقدها . فعلى أى أساس يحدد التسليح ؟ أيكون على أساس مساحة الدول وطول سواحلها ؟

أم على نسبة عدد السكان ؟ أم وفقاً لميزانية الدولة ؟ وهل يباح التسليح للدفاع ؟ ومن الذى يملك الحكم فى مثل هذه المسألة الدقيقة ؟ أو تعتبر الغواصات مثلاً من أسلحة الهجوم أم الدفاع ؟ وإذا امتنعت إحدى الدول عن تنفيذ قرار التخفيف فهل تقهر بالقوة على احترام القرار ؟ ومن الذى يقهرها على ذلك ؟

كل هذه أسئلة تتعذر الإجابة عنها بطريقة ترضى الدول التى اعتبرت مسألة التسليح من أهم مظاهر حق السيادة الكاملة لها وليس من سبيل إلى نزولها عن شىء من هذا الحق . لذلك اقتصر ممثلو الدول فى مؤتمر لاهاى على التعبير عن رجائهم بأن تخفض الحكومات ميزانيات الحرب صوناً لمصالح الشعوب المادية وتحقيقاً لرجاء الإنسانية جمعاء .

أما المسألة الثانية التى نظرها المؤتمر وهى تسوية الخلافات الدولية بالطرق السلمية فقد صادف المؤتمر فيها توفيقاً أدى إلى إنشاء المحكمة الدولية الدائمة للتحكيم سنة ١٨٩٩ . والمعروف أن الخلافات الدولية إنما تنشأ عن المسائل التى يتعذر على الحكومات حلها بالطرق الدبلوماسية المعتادة ، وبعض هذه المسائل مما يعرض عادة أمام محاكم القضاء ومنها ما يتعلق بتنفيذ المعاهدات وتفسير بعض موادها ومنها ما يتعلق بالشرف والكرامة الوطنية كمسائل الحدود والاعتداء على المواطنين . وكانت الدول فى علاج مثل هذه المسائل تلجأ عادة إلى الحرب فلما ظهر أن هناك حكومات لا تود الحرب ولا ترضى به حكماً فى بعض قضاياها لجأت إلى التحكيم . وقد أشرنا فى الفصل الماضى إلى ما جاء على لسان الدول فى مؤتمر صلح باريس سنة ١٨٥٦ بشأن الرغبة فى علاج المشاكل الدولية بالالتجاء إلى التوسط أو التحكيم بدلاً من الحرب ولكنها بقيت مجرد رغبة ولم يتخذ بشأنها قرار .

التوسط والتحكيم :

وفى سنة ١٨٧١ قام نزاع بين بريطانيا والولايات المتحدة بشأن حادث السفينة « ألباما » Alabama فى أثناء الحرب الأهلية بين ولايات الشمال والجنوب وكانت انجلترا قد بنت هذه السفينة وسلحتها للولايات الجنوبية فأخذت تهاجم موانى ولايات الشمال وتعتدى على سفنها وما زالت تحدث الأضرار للتجارة والأفراد حتى وقعت السفينة فى أيدى ولايات الشمال فدمرتها .. ولما عقد الصلح بين الشمال والجنوب طالبت الولايات المتحدة انجلترا بتعويض ما نزل بها من الخسائر بسبب السفينة ألباما واتفق الطرفان فى النهاية على أن تقوم ببحث الموضوع لجنة تحكيم مكونة من اثنين يمثلان الطرفين المتخاصمين وثلاثة من دول محايدة وهى إيطاليا وسويسرا والبرازيل فاجتمعت اللجنة فى جنيف وقضت بتعويض الولايات المتحدة بمبلغ ثلاثة ملايين من الجنيهات وكانت الولايات المتحدة قد طالبت بتسعة ملايين من قبل وكان هذا التحكيم الدولى أول تجربة دولية أنارت الطريق أمام الدول ومهدت لقبول مبدإ التحكيم الدولى . لذلك كان من أهم قرارات مؤتمر لاهاى تأليف المحكمة الدولية الدائمة للتحكيم فى لاهاى فترسل إليها كل دولة مشتركة عدداً من القضاة الممتازين لا يزيد عادة على أربعة وللجانبين المتخاصمين أن يختار كل منهما قاضيين يجوز أن يكون أحدهما فقط من جنسية الدولة المتخاصمة ويختار القضاة الأربعة قاضياً خامساً يكون منهم بمنزلة الرئيس فيبحث المحكمون موضوع الخلاف ويصدرون حكماً فيه لا يشترط أن يكون ملزماً للدول التى صدر من أجلها التحكيم .

ويلاحظ أن المحكمة لم تكن فى الحقيقة دائمة إذ كانت تؤلف فى الوقت والساعة بمحض اختيار المتنازعين وفى هذا احترام لسيادة الدولة حتى يكون

الحكم الذى تصدره المحكمة كأنه حكم صدر من محكمة ألفتها الدولة لا من محكمة أجنبية عنها .

ثم انعقد مؤتمر لاهاى الثانى فى سنة ١٩٠٧ بدعوة اسمية من قيصر روسيا أيضاً وكان صاحب فكرته هو « تيودور روزفلت » Roosevelt رئيس الولايات المتحدة إذ ذاك وكان تمثيل هذا المؤتمر للدول أعم وأشمل إذ حضره ممثلون عن ٤٢ دولة وكان مبدأ التحكيم بين الدول قد تأصل نوعاً واقترح بعضهم أن يكون التحكيم إجبارياً وخاصة فى المسائل القانونية والخاصة بتفسير المعاهدات . وكان أهم ما أنجزه مؤتمر لاهاى الثانى أنهم يسروا للدول الالتجاء إلى التحكيم فأعدوا مكتباً دولياً دائماً بلاهاى وأعلنوا الخطوات السلمية التى تتبع لمنع الالتجاء إلى الحرب فأشاروا بضرورة الاستعانة « بالمساعى الودية » أولاً ثم بالتوسط بين المتخاصمين ثم بتكوين لجان للتحقيق ثم التحكيم أخيراً وقرروا ضرورة إرسال إنذار نهائى قبل إعلان الحرب وأن تمضى فترة بين قطع العلاقات و بدء الحرب كى يمكن التدخل حتى الساعة الأخيرة لمنع الحرب . ولم تقتصر الدول على استحسان التوسط بين المتخاصمين وعدم اعتباره تطفلاً أو تدخلاً فى شئون الدول بل زادت على ذلك أنها نصحت بأن تتدخل بين المتنازعين دولة أو أكثر من الدول المحايدة التى ليس لها مصلحة خاصة فى النزاع ويكون تدخلها من تلقاء نفسها و بقدر ما تسمح به الظروف للسعى والتوسط فى الصلح حتى ولو كانت الحرب ناشبة فعلاً وليس لأحد الطرفين المتنازعين أن يعد هذا التوسط عملاً عدائياً . وقد خشيت الدول الصغيرة نتائج مثل هذا التوسط غير الإدارى فأعلنت أن التوسط والمساعى الطيبة معناهما إسداء النصح فقط وليس لهما أية قوة ملزمة لأحد الطرفين.

ومن أمثلة التوسط : قيام الولايات المتحدة بإبرام الصلح بين الروسيا واليابان

فى معاهدة بورتسمث فى سنة ١٩٠٥ . وفى سنة ١٩٠٤ تألفت لجنة لتحقيق حادث « شط دوجر » Dogger Bank فى بحر الشمال وكان الأسطول الروسى فى أثناء مروره من بحر البلطيق إلى بحر الشمال إلى مصيره المحتوم أمام « بور ارثر » قد سمع خطأ أن هناك سفناً للطور بيد أرسلتها اليابان لمهاجمة الأسطول الروسى فى أثناء مسيره فاستولى الرعب على ضباط الأسطول فما إن رأوا سفن الصيد الإنجليزية ليلا حتى ظنوها سفناً يابانية وأخذوا يضربونها بمدافعهم فقتل اثنان وجرح كثيرون ودمرت إحدى السفن فتكونت لجنة للتحقيق بناء على اقتراح فرنسا وقضت اللجنة بأن الروس لم يرتكبوا ذنباً ولكنهم أخطئوا خطأً ذريعاً وحكموا عليهم بتعويض قدره ٦٥٠٠٠ جنيه وهو مبلغ قليل ولكنه عظيم الدلالة لأنه منع وقوع الحرب بين دولتين عظيمتين وأعطى القانون عوضاً عن الحرب منزلة سامية بين الشعوب .

ويجب أن نفرق هنا بين التوسط والتحكيم فالأول إجراء سياسى دبلوماسى ، أما التحكيم فإجراء قانونى قضائى ، وقد بلغ عدد القضايا التى نظرتها محكمة التحكيم الدولية الدائمة إلى ما قبل إعلان الحرب الكبرى الأولى نحو خمس عشرة قضية . ومن الخلافات الدولية التى نجح فيها التوسط وقف الحرب بين تركيا واليونان سنة ١٨٩٩ . ولما توقفت فنزويلا عن الوفاء بالتزاماتها وديونها لبريطانيا وألمانيا و إيطاليا سنة ١٩٠٥ ورفضت قبول التحكيم وهاجمها أسطول مشترك من هذه الدول تدخلت الولايات المتحدة مطالبة بتنفيذ مبدأ « منرو » فسوّى النزاع وقررت محكمة التحكيم بلاهاى سنة ١٩٠٧ أن الديون لا تسوّغ مهاجمة الدولة المدينة أو احتلال جزء من أرضها إلا إذا رفضت التحكيم أو تنفيذ الحكم وقررت للدائنين نحو ٧٠٠٠٠ جنيه .

وعلى الرغم من تعدد المسائل الدولية التى أمكن تسويتها بالتحكيم فإن إقرار

مبدأى التحكيم والتوسط لم يمنع نشوب الحرب بين روسيا واليابان سنة ١٩٠٤ ولم يمنع احتلال النمسا أقليمى البوسنة والهرسك من تركيا سنة ١٩٠٨ وكانت الروسيا تتأهب لدخول الحرب لمنع النمسا من التوغل فى البلقان لولا إعلان ألمانيا أنها على استعداد لمناصرة النمسا . ولما قامت الحرب البلقانية الأولى ١٩١٢ — ١٩١٣ تدخل لورد غراى وزير خارجية بريطانيا فى نهاية الحرب ودعا الدول إلى مؤتمر فى لندن ١٩١٢ .

ومع ذلك سرعان ما قامت الحرب من جديد فى البلقان بين دول البلقان بعضها و بعض ولم يستطع مؤتمر لندن وقفها . ولكى يكون التوسط مجدياً ومؤدياً إلى الغرض الذى قصدت الدول إليه كان ينبغى أن يكون التوسط أو التدخل قبل قيام الحرب لا بعدها وسنرى أنه لما آذنت الحرب الكبرى الأولى بالقيام لم يلق مبدأ التوسط أو مبدأ التحكيم أى استجابة من الدول .

وعلى ذلك تكون النتيجة أن جهود الدول فى القرن التاسع عشر بدأت بالأمانى المسيحية الطيبة التى أعلنها قيصر الروسيا اسكندر الأول فى سنة ١٨١٥ ، وأطلق عليها الناس « المحالفة المقدسة » وهى السياسة التى أنتجت المؤتمر الأوربى « أو الكنسرت » وانتهى القرن بإعلان نفس هذه الرغبات والأمانى الطيبة على أيدى القيصر نقولا الثانى أحد أحفاد الإسكندر حين اقترح عقد مؤتمر لاهاى سنة ١٨٩٩ .

الاتحاد العام للبريد :

وأما فى النواحى غير السياسية فى المواصلات والطب والتشريع الدولى فإن جهود الشعوب مع الحكومات قد أنتجت تعاوناً دولياً يمكن اعتباره أساساً ونموذجاً يحتذى إذا أخلدت الدول إلى حالة السلم الطبيعية ويكفى أن ننظر إلى نظام اتحاد البريد العام لندرك أهمية هذه الجهود .

يرجع تكوين هذا الاتحاد إلى سنة ١٨٧٤ حين قامت سويسرا بناء على اقتراح من مدير البريد فى ألمانيا بدعوة الدول إلى مؤتمر عقد فى برن فى سبتمبر سنة ١٨٧٤ ومثلت فيه ٢٢ دولة شملت دول أوربا والولايات المتحدة ومصر. ويُعد اشتراك مصر فى هذا المؤتمر الأول للبريد دلالة على ما وصلت إليه مصر فى عهد الخديو إسماعيل من رقى مادى ومكانة دولية ممتازة .

والأساس الذى قام عليه الاتحاد هو اعتبار الدول المشتركة كأنها تكوّن أقليما واحداً من حيث شئون البريد فلا يعترض سيره حواجز جمركية أو حدود طبيعية أو غير طبيعية ويعامل البريد الأجنبى معاملة البريد الوطنى ويتمتع بجميع وسائل المواصلات الحديثة والسريعة التى تنشأ فى الدولة . والأساس الثانى أن تحتفظ كل حكومة بالدخل الذى يصل إليها عن طريق البريد ولا محاسبة بعد ذلك بين الدول والأساس الثالث الاتفاق على حد أقصى للفئات المختلفة .

ومع أن الصفة الأولى للاتحاد كانت أوربية فإنه لم تمض عشر سنوات على تكوين الاتحاد حتى بلغ مجموع الدول المشتركة فيه ٨٦ مصلحة بريد ، وفى سنة ١٩٠٠ وصل عددها ١١٣ وكانت الصين آخر دولة كبرى انضمت إلى الاتحاد فى سنة ١٩١٤ . ومنذ سنة ١٨٧٨ أصبح الاتحاد يعرف « بالاتحاد العام للبريد » وهو يضم جميع دول العالم وكل منها يتمتع بحريه كاملة داخل حدوده ، ولكن الدول جميعاً ملزمة بتنفيذ قرارات الاتحاد التى ترمى إلى تعاون الجميع وتوحيد القواعد العامة فى جميع الأرجاء ويشرف على التنفيذ مكتب البريد العام فى برن . والمؤتمر العام للبريد مصدر جميع القرارات ، ويجتمع المؤتمر مرة كل خمس أو ست سنوات واللغة الفرنسية هى اللغة الوحيدة المستعملة فيه وتتخذ فيه القرارات بالأغلبية والحكومات ملزمة بتنفيذ قراراته مهما بلغ من اعتراضها وإلا تعرضت مصالحها للضرر إذ من الطبيعى أن لا غنى لها عن خدمات البريد .

وإنا لنلمح فى هذا الاتحاد الصورة المثالية التى يجب أن تترسمها الدول فى اتحادها السياسى بحيث تحتفظ كل منها بحريتها فى العمل داخل بلادها وتشترك جميعاً فى اتباع قواعد معينة لصالح المجموع وتشرف على هذه القواعد هيئة دائمة تستمد قوتها من الجماعة كلها وكلمتها نافذة على الجميع .

نجاح التعاون الشعبى :

وإنما نجحت الدول فى تكوين الاتحاد العام للبريد وقبلت فيه أن تخضع لحكم الأغلبية وأن تتبع قواعد معينة حتى لو كانت مخالفة لرأيها — لأن شئون البريد لا تنطوى على السياسة أو السيطرة السياسية ، فما إن دخلت السياسة فعلا فى مد الأسلاك البحرية وفى إنشاء المواصلات اللاسلكية ، حتى تعقدت الأمور وتعذر الاتفاق بين الدول ذلك لأن التلغراف والإذاعة تؤديان للدول خدمات سياسية وحربية فوق الخدمات الاجتماعية ولا سبيل إلى تسامح الدول إذا تناول نشاطها فى مضمار السياسة والنفوذ الدولى .

من ذلك نرى أن المؤتمرات الدولية التى تنعقد لبحث المسائل التى ترتبط بمصالح الجمهور ارتباطاً مباشراً كان يصاحبها فى الغالب نجاح وتوفيق عظيمان فى ربط أواصر القربى والتفاهم والتجانس بين الدول . أما فيما يخص المسائل التى تنطوى على النفوذ السياسى الدولى فكانت الحكومات تعتبرها من صميم اختصاصها وتأبى أن يكون للشعوب رأى حاسم فى توجيهها ، ولذلك كان نصيبها الاخفاق كما أخفق مؤتمر لاهاى الأول والثانى فى علاج مشكلة التسليح .

ولو اجتمع ممثلو الشعوب بدلاً من ممثلى وزارات الخارجية لعلاج مثل هذه المشكلة لما ترددوا فى إعلان ضرورة التخفيف بكل الوسائل الممكنة . ويلاحظ أن الحكومات ما فتئت إلى الآن تحتفظ بحق الهيئة التنفيذية فى إعلان الحرب

والسلم ووضع الشعوب والسلطات الأخرى أمام الأمر الواقع مع أن الدستور فى معظم الدول ينص صراحة على ضرورة استفتاء الشعوب قبل الوصول إلى قرار معين فى مسائل تعد تافهة إلى جانب تعبئة الأمم و إعداد مواردها لمواجهة الحروب الحديثة .

الاندفاع نحو الحرب :

ومما زاد فى خطورة التسليح وشدة التنافس فيه قيامه إلى جانب ظاهرة وطنية استعمارية حادة سادت جميع الدول قبيل الحرب الكبرى الأولى ودفعت بها جميعاً إلى الحرب ، وفى مقدمة هذه الدول ألمانيا التى تبوأت مقاماً حربياً ممتازاً فى أوربا على أثر انتصارها على فرنسا وجلس على عرشها الأمبراطور وليم الثانى الذى تركزت فيه صفات أسرة هوهنزلرن من حيث الطموح الحربى والرغبة فى التفوق على سائر الأمم علمياً واقتصادياً وسياسياً . فحاط نفسه بهالة لامعة من بريق سيفه وقعقعة درعه وجعل الشبان ينظرون إليه نظرة الجند إلى «مارس» إله الحرب الذى سيقود الجنس التيوتونى الألمانى لا إلى إحراز النصر فحسب بل إلى إخضاع البشر .

فى ألمانيا :

ومع أن ألمانيا بعد الحرب السبعينية قد استطاعت بفضل رجلها بسمرك أن تصون السلام وتنهض فى ظله الوارف فى مختلف نواحى النشاط العلمى والاقتصادى والتجارى فإن وليم الثانى لما أن خلا له الجو بعد استقالة بسمرك فى سنة ١٨٩٠ و بعد أن سار فى سياسة التسلح الحربى أعلن فى مستهل القرن العشرين أن ألمانيا قد أصبحت بفضل عظيم تجارتها واتساع نفوذها دولة عالمية ذات مصالح حيوية فى عرض البحار ، وعلى ذلك وجب أن يكون لها أسطول تجارى

يضارع أكبر أسطول فى العالم وهو الأسطول البريطانى ، وكانت ألمانيا قد استردت من انجلترا فى سنة ١٨٩٠ جزيرة هليجولند فى بحر الشمال وكانت فى يد انجلترا منذ الحروب النابليونية ، وتم فتح قناة كيل سنة ١٨٩٥ وبذلك أصبح الأسطول الألمانى يستطيع الانتقال إلى بحر الشمال دون حاجة إلى مروره فى مياه الدنمرقة ، وعلى أثر ذلك اتخذت ألمانيا من هليجولند قاعدة بحرية حصينة وأخذت تتسلح بحرياً بدرجة فزعت لها انجلترا فحاولت كسر حدتها فى سنة ١٩١٣ . حين اقترح تشرشل ، وكان وزيراً للبحرية « إجازة بحرية » مدة سنة تتوقف فيها الحكومتان عن بناء السفن الحربية فرفضت ألمانيا لأنها كانت تسير فى التسليح بدرجة تفوق كثيراً نشاط انجلترا فكان معنى توقفها أن تتأخر عن اللحاق بانجلترا .

فى بريطانيا :

ولم تكن الروح الوطنية الاستعمارية فى انجلترا أقل منها فى ألمانيا فقد أوجد «دزرائيلى» الذى توج الملكة فيكتوريا إمبراطورة على الهند سنة ١٨٧٦ روحا سياسية جديدة اتخذت من الامبراطورية البريطانية ووحدتها هدفا يعمل له الساسة وعملا عظيما تشرئب له أعناق الرجال والشبان وبه تعتز البلاد ؛ وجاء تشمبرلن بعد دزرائيلى فقوى هذه الروح فى البلاد وأصبحت مصالح الامبراطورية البريطانية — التى لا تغيب عنها الشمس كما قيل وتغنى به الشعراء فى ذلك الوقت — فوق كل اعتبار .

لذلك تمسكت انجلترا بحقها فى تعزيز أسطولها البحرى وجعلته ضعف أقوى أسطول بعده فى العالم كما تمسكت بحق تفتيش السفن المحايدة فى عرض البحار لمنع وصول الذخيرة إلى أعدائها وقت الحرب .

على أنه يجب أن نميز بين الروح الاستعمارية أو الإمبراطورية التى سادت انجلترا والروح الحربية التى كانت تسود ألمانيا ؛ ففى ألمانيا كانوا يعتقدون أن الحرب هى الحالة الطبيعية للأمم والعلاج الناجع لكثير من المشاكل الاجتماعية وأن السلام العام خرافة وأن الأمة التى تركن إلى السلم أمة مقضى عليها بالذلة والمسكنة ؛ أما فى انجلترا فكانوا ينظرون إلى الحرب كضرورة غير مستحبة يلجأون إليها بحكم الظروف لتحقيق مآربهم فمتى انتهت الحرب وخلوا إلى أنفسهم وسرحوا جيوشهم قالوا إننا نمقت الحرب ولسنا بآلهتها مصدقين .

فى فرنسا :

كذلك اتجهت فرنسا فى سياستها العامة بعد هزيمتها أمام بروسيا فى سنة ١٨٧٠ اتجاها استعماريا تعوض به ما فقدته من المكانة الحربية والسياسية فى أوربا وكان بسمرك أول مساعد لها على انتهاجها هذه السياسة ليلهيها عن سياسة الانتقام من جهة وليبذر بينها وبين إيطاليا وانجلترا بذور الشقاق والنزاع وعلى ذلك استطاعت فرنسا أن تبسط حمايتها على تونس سنة ١٨٨١ وأن تواصل نشاطها الاستعمارى فى وسط وغرب أفريقية حتى كادت تشتبك مع انجلترا فى حرب على أثر حادث فاشوده ١٨٩٨ وكان فقد الالزاس واللورين قد غرس فى قلوب الفرنسيين حقداً على ألمانيا لا يمحى فأصبح حب الانتقام ومحو عار ذلك الإذلال القومى أكبر ما تصبو إليه نفوسهم وكانوا يحسون أنه لا طاقة لهم بألمانيا إلا بمحالفة روسيا — تلك الدولة القوية التى تتاخم ألمانيا من الشرق — فتحالفت معها فى ١٨٩٥

ولما اشتد الخطر من جانب ألمانيا ازداد التقريب بين فرنسا وانجلترا وبعد أن كانت روسيا مصدر الخطر للدول الأوربية وضدها تألبت الدول سنة ١٨٥٢ فى حرب القرم — أصبحت ألمانيا مصدر الخطر فبعد أن تم الاتفاق الودى بين فرنسا

والجلترا سنة ١٩٠٤ اتفقت انجلترا وروسيا ١٩٠٧ و بعد إن كانت انجلترا تعتز بحيدتها وعزلتها عن القارة ولا تريد أن تتقيد بنظام أو سياسة تضطرها إلى التدخل فى شئون غيرها تدخلا قد يدعو إلى الحرب — إذا بنا نراها بعد ما رأت رأى العين منافسة كل من ألمانيا والولايات المتحدة لسلطانها البحرى — تخرج من عزلتها السياسية فتتفق مع اليابان فى سنة ١٩٠٢ لتترك لها حراسة المحيط الباسيفيكى عند الحاجة ثم تتفق مع فرنسا فى سنة ١٩٠٤ لتعهد إليها بحراسة البحر الأبيض المتوسط فى مقابل قيام الأسطول البريطانى بحراسة سواحل بحر الشمال والمانش والاطلنطى .

فى الولايات المتحدة :

أما الولايات المتحدة فإنها مع تمسكها بالتقاليد التى ورثتها عن محررها واشنجتون — وهى أن تتصل تجاريا بدول أوربا وتبقى بمعزل عن السياسة الأوربية وهى التقاليد نفسها التى قام عليها مبدأ منرو الشهير — قد جرفها أيضا تيار التسليح والاستعمار إلى درجة ما ؛ وكان على رأسها من سنة ١٩٠١ إلى ١٩٠٨ « تيودور روزفلت » وهو رئيس فذ لا يقل عن وليم الثانى فى نفخته وفى إيمانه بعظمة الولايات المتحدة ؛ فأخذت الولايات المتحدة تبنى أسطولها الحربى ، وتوثق صلاتها بجمهوريات أمريكا ، وتهتم بحكم جزر الفليبين التى آلت إليها بعد حربها مع أسبانيا سنة ١٨٩٨ وتعمل جاهدة على منع دول أوربا من التدخل فى مشروع حفر قناة بناما ليظل مشروعا أمريكياً بحتاً بعد أن أخفق فرديناند دلسبس فى تأسيس شركة دولية على غرار شركة قناة السويس .

غير أن الولايات المتحدة لم تكن مسوقة إلى التسليح بعامل الرغبة فى الانتقام أو التوسع الإقليمى أو التفوق السياسى و إنما كان كل ما ترمى إليه من التسليح

البحرى هو محافظتها على مكانتها التجارية والبحرية إلى جوار بريطانيا وألمانيا .
ولم يكن عامل التنافس بينها و بين اليابان فى الباسيفيك قد نما واشتد كما هو الآن.
لذلك بقيت الولايات المتحدة بعيدة عن مزالق سياسة المحالفات الأوربية وموئل
الحرية والسلام أمام المواطنين من جميع الدول . ولو لم تستثرها ألمانيا فى الحرب
الكبرى الأولى لاحتفظت بحيدتها إلى النهاية ولتغير مصير الحرب لا محالة .

فى روسيا :

أما روسيا فإنها على رغم مؤتمرى السلام اللذين دعت إليهما وعلى رغم إذلالها
وظهور ضعفها فى الحرب اليابانية الروسية — كانت تضمر سياسة لا سبيل إلى
تحقيقها إلا عن طريق الحرب فالوصول إلى البواغيز والتحكم فى ملاحتها ثم
السيطرة على شعوب البلقان : أمران يدعوان حتما إلى التسليح والاستعداد الحربى
غير أن الشعب الروسى كان يعانى فى ذلك الوقت صنوفا وألوانا من الظلم والفساد
على أيدى رجال حكومة القيصر الذين استسلموا للدعة والترف والى نوع من المجون
الدينى الذى أشاعه الراهب « راسبوتين » فى قصر الكرملن و بذلك تمشى الفساد
فى جميع أعمال الحكومة وفى مقدمتها الجيش فلما احتلت النمسا البوسنة والهرسك
فى سنة ١٩٠٨ وهددت بذلك مصالح روسيا فى البلقان حاولت الروسيا التدخل
حربيا ولكنها لم تستطع المجازفة حين أعلنت ألمانيا وقوفها إلى جانب النمسا .
وجاءت الحرب الكبرى فأظهرت إفلاس النظام الحكومى القيصرى ومهدت
الطريق إلى الثورة البلشفية الكبرى .

فى إيطاليا :

أما إيطاليا فكانت حديثة عهد بوحدتها القومية واستقلالها وقد زُيِّن لها أن
تتشبه بالدول الأوربية الكبرى وترسم لها سياسة استعمارية تنتهجها فى شمال أفريقية

وشرقيها فلما انتهت محاولاتها فى شرق أفريقية بهزيمة «عدوة» ١٨٩٥ أمام أثيوبيا قنعت بمصوع و إرتريا اللتين كسبتهما من أرض السودان بفضل معاونة انجلترا وأخذت تعد العدة للانتقام «لعدوة» من جهة ولتعويض ما فاتها فى شمال أفريقية من جهة أخرى وكانت طرابلس هى الإقليم الوحيد الذى تركته الدول فى شمال أفريقية من غير حماية أو احتلال أو استعمار فسطت عليها إيطاليا سنة ١٩١١ واحتلت جزر «الدوديكانيز» وسرعان ما شغلت تركيا بحرب البلقان سنة ١٩١٣ فاضطرت إلى عقد الصلح مع إيطاليا و به فقدت طرابلس وجزر الدوديكانيز بصفة مؤقتة إلى أن ثبتت قدمها فيها عقب الحرب الكبرى الأولى بمقتضى معاهدة لوزان سنة ١٩٢٣ . ومع أن إيطاليا كانت مرتبطة مع ألمانيا والنمسا فى محالفة سياسية دفاعية عقدت سنة ١٨٨٢ فإنها كانت ترنو إلى الاتفاق مع الحلفاء لتحقيق مطامعها فى الترنتينو ودلماسيا وأملاك تركيا وكانت تقف بين المعسكرين لترى أيهما أجدى عليها وأسخى فيما يقدم لها .

من ذلك يتبين أن الدول كانت جميعاً تتبع سياسة الاستعداد للحرب وتترقب وقوعها لا محالة غير أنها لفرط وجلها مما قد تجره الحرب الحديثة من الدمار والهلاك والإخلال بالنظم والأوضاع التى ألفها الناس فى سنى السلم التى أعقبت الحرب السبعينية كانت الدول فى حالة نفسية عصبية فتارة يدفعها الطمع والإقدام والثقة بالنفس وأخرى تتراجع بعامل الخوف وزعزعة اليقين والشك فى النتائج فى كل يوم قرار وفى كل ساعة رأى والسلاح فى يد كل منها مجرد من غمده يشحذ و يعد للساعة الرهيبة .

وعلى ذلك لم يبق متسع أمامها لاستخدام أية أداة من أدوات السلام التى اصطنعتها الدول منذ ١٨١٥ وباءت جميعاً بالإخفاق المر .

الحرب الكبرى الأولى :

ودقت الساعة الرهيبة فى يوم ٢٨ يونيه سنة ١٩١٤ فى « سراجيفو » عاصمة البوسنة حين اعتدى طالب صربى على الأرشيدوق « فرانس فرديننه » ولى عهد النمسا وزوجته فى أثناء زيارة رسمية لهما فقتلهما وكان لإمبراطور النمسا الشيخ « فرانس جوزيف » مقام خاص فى تقدير ملوك أوربا وحكوماتها وخاصة فى نظر إمبراطور ألمانيا لذلك روعت أوربا للحادث وعطفت على النمسا فى محنتها حتى أنها لما أرسلت إنذارها النهائى للحرب فى ٢٣ يوليه سنة ١٩١٤ لم تتدخل دولة من الدول لنصرة الصرب ضد النمسا حتى روسيا التى كانت تناصر الصربيين لم تجرؤ فى أول الأمر على إعلان عطفها على الصرب وكتبت الحكومة الصربية تطلب رأى الدول الصديقة فى الإنذار فلم ترد عليها انجلترا ولا فرنسا .

وكان الأمل عظيما فى أن ينحصر الخلاف فى البلقان بين الصرب والنمسا ويسوى بينهما بالاتفاق أو بالحرب دون أن يجر ذلك إلى تدخل الدول . ولكن النمسا تشجعت بموقف ألمانيا فتشددت فى إنذارها النهائى للصرب ولما لم تجب إلى جميع طلباتها زحفت جيوشها إلى بلغراد فى ٢٨ يوليه . وطلبت الصرب المساعدة من الروسيا ومنذ ذلك الوقت أفلت زمام الأمور من أيدى المسئولين وسرعان ما تطورت المفاوضات بين الدول لمنع امتداد الحرب فانقلب المفاوضون إلى محاربين وامتدت ألسنة الحرب حتى شملت جميع الدول ففى ٣١ يوليه أعلنت روسيا تعبئة جيوشها تعبئة كاملة بعد أن كانت التعبئة جزئية فأبرقت لها ألمانيا فى نفس اليوم أن تعدل عن التعبئة فى مدى ١٢ ساعة ، فلما انقضى الوقت أعلنت ألمانيا الحرب على الروسيا ثم على فرنسا حليفتها ؛ وبقيت انجلترا مترددة على رغم ارتباطها بفرنسا وقد حاول السفير الألمانى فى لندن أن يدعو انجلترا إلى الحيدة

وعدم التدخل كما كان شأنها فى الماضى إزاء المؤتمر الأوربى و إزاء الحرب الروسية النمسوية والحرب الفرنسية الروسية ولكن انجلترا كانت مرتبطة بالمعاهدة مع فرنسا من جهة ، ومن جهة أخرى جاء اختراق ألمانيا لبلجيكا وحيدتها فعدّته انجلترا مهدداً لمصالحها ومسوغا لدخولها فى الحرب ؛ فأعلنت الحرب بين ألمانيا وبريطانيا فى ليل ٤ أغسطس ١٩١٤ وانضم الأتراك إلى دول الوسط لما آنسوه فى ألمانيا والنمسا من عطف على مصالحهم ضد روسيا ودول البلقان ، و انضمت إليهم بلغاريا لتعوض ما خسرته فى حرب البلقان .

أما جانب دول الوفاق فجعلت تنضم إلى المتحاربين دولة بعد أخرى حتى لم يبق على الحياد من دول العالم إلا القليل ؛ وهكذا تحولت الحرب لأول مرة فى تاريخ البشر إلى حرب عالمية شملت جميع القارات والمحيطات ؛ ولا غرابة فى ذلك فقد انكمش العالم وتقاربت المسافات بين أجزائه بفضل الانقلاب الصناعى وتقدم المواصلات ، حتى أصبحت المسافة بين أمريكا و بريطانيا تقطع فى مثل الوقت الذى كان يقتضيه السفر قديماً بين بلدة وأخرى فى المملكة الواحدة ؛ و بعد أن كانت الجيوش تعد فى الماضى بعشرات الآلاف أو بمئات الآلاف على أكبر تقدير — إذ لم يزد جيش نابليون الذى جرده ضد روسيا فى أول مرة على ٤٠٠و٠٠٠ ولم يزد جيش ولنجتون وحلفائه فى واترلو على ٩٣٫٠٠٠ وجيش بلوخر البروسى على ١٢٦٫٠٠٠ — إذا بنا نرى الجيوش تؤلف من ملايين الشبان ومعهم المدنيون والنساء معبئين جميعاً لخدمة الجيوش وتغذيتها وتموينها فكأنما الأمم أصبحت فى الحرب الحديثة جيوشاً تحت السلاح . ولقد أصاب المدنيين من الخسارة فى الحرب العالمية الماضية وفى الحرب العالمية الحالية بصفة خاصة أضعافَ ما أصاب المحاربين ويكفى لإدراك مدى خسارة العالم فى الحرب الماضية أن تعلم أن مجموع القتلى قد بلغ

تسعة ملايين من الأنفس ولم يقل عدد الجرحى والذين أصيبوا فى أجسامهم وصحتهم وأعصابهم عن ٣٠ مليوناً .

كل هذا بالطبع لم يدر بخلد ملايين الشبان الذين انضموا إلى الجيوش المحاربة وكلهم حماسة وآمال بأن هذه الحرب ستقضى على نظرية الحرب نهائياً . ولكن هذه الآمال ما لبثت أن تحطمت لشدة ما عانوه من ويلات الحرب الحديثة فى جحور الخنادق التى حفروها فى الميدان الغربى بين بحر المانش وجبال الفوج وصفحوها وأحاطوها بالأسلاك الشائكة وأقاموا فيها كالجرذان وسط الوحل والقذارة شهوراً بل سنين مسهّدين مذعورين يتخطفهم الموت وتتناثر أشلاؤهم بين لحظة وأخرى من جوف الأرض وعلى سطحها وفى فضاء الجو فإذا هم هباء منثور وقد طالت الحرب أكثر من أربع سنين وكانوا يظنونها كالحرب السبعينية ستنتهى فى عام أو عامين ولولا تدخل الولايات المتحدة ودخولها الحرب فى ابريل سنة ١٩١٧ إلى جانب الحلفاء لاستطالت الحرب إلى أكثر من ذلك ولكانت خسارة الإنسانية أشد فداحة وإمعانا .

ولقد كان لدخول الولايات المتحدة الحرب أثر فعال لم يقتصر أثره على المساعدة المادية فى المال والرجال والعتاد الذى قدمته للحلفاء بل كان أثره أعظم فى تقوية الروح المعنوية بين الحلفاء وإعادة الثقة والإيمان بقضية الحرية والديمقراطية إلى نفوس القوم .

وكانت ألمانيا فى بادىء الأمر قد وطنت نفسها على إمكان تطويق الجيش الفرنسى من ناحية بلجيكا ولكسمبورج فلما وقف القائد الفرنسى جوفر Joffre وقفته الشهيرة عند نهر المارن فى ٦ سبتمبر سنة ١٩١٤ واضطر الجيش الألمانى إلى الارتداد عن هدفه الأول وهو باريس ، لجأ الجيشان المتحاربان فى الغرب إلى الانتظار فى الخنادق، وعندئذ فكر الإنجليز فى حملة الدردنيل لإمداد روسيا بالمؤن

والذخيرة من جهة ، ولضم البلقان إلى صفوف الحلفاء ؛ ومع أن الحملة قد باءت بالفشل واضطرت إلى الانسحاب فى يناير سنة ١٩١٦ بعد أن فقدت ١٢٠٠٠٠ نفس ، فإن الحلفاء قد استطاعوا أن ينشرو الدعاية بين العرب ضد الأتراك فى الشرق وأن يمنوا روسيا بالقسطنطينية والمضايق بعد الحرب ، حتى تصمد إلى جانب الحلفاء إلى النهاية .

ولكن عناصر الثورة فى روسيا كانت تعمل بسرعة وثقة وتتسابق مع جهود الحرب ، فانتصرت الثورة فى النهاية ، وتنازل القيصر عن عرشه فى ١٥ مارس سنة ١٩١٧ وأعلنت روسيا أنها تريد السلام ولا مطمع لها فى أرض أو مال للغير ، وعلى ذلك سرعان ما وقعت معاهدة برست لتفوسك مع ألمانيا فى مارس سنة ١٩١٨ تاركة لها فنلندة واستونيا ولتوانيا و بولندة الروسية .

ولكن دخول الولايات المتحدة قد عوض الحلفاء خيراً من روسيا ، فجعلت أمريكا ترسل الجيوش والدبابات والطائرات وسائر ذخائر الحرب ، وأخذت انجلترا تكافح سلاح الغواصات الذى كاد يشل حركتها ، حتى رجحت كفة الحلفاء فى الغرب وأيقن كبار القواد الألمان بالهزيمة فى النهاية ، وذاعت بين الجنود والبحارة الألمان أنباء تقدم الحلفاء وتحسن مراكزهم وخيبة أمل الألمان وسوء مصيرهم ، وكان ولسون رئيس الولايات المتحدة قد أعلن نقطه الأربع عشرة وعُرف أمرها فى صفوف الألمان ، فنادوا بها وأعلنوا عصيانهم أولاً فى ميناء كيل ، ومنها انتشرت فى جميع الأنحاء ، فلم ير الأمبراطور بدًّا من الفرار إلى هولندة ومعه ولى عهده وترك ألمانيا تطلب الهدنة من الحلفاء فى الساعة الحادية عشرة من اليوم الحادى عشر من الشهر الحادى عشر من سنة ١٩١٨ وكانت هذه الهدنة إيذاناً بالسلام و بشرى عهد جديد .

الفصل الرابع

ميثاق وعهد غير مسئول

لما رجحت كفة الحلفاء فى الحرب الكبرى الأولى على أثر دخول الولايات المتحدة أخذت الحكومات تستعد للصلح وتعلن عن أغراضها من الحرب وفى يناير سنة ١٩١٨ أعلن الرئيس ولسون فى خطبة له دستور النقط الأربع عشرة التى اعتبرها بعضهم قواعد للسلم الجديد للعالم . ومع أن الحلفاء لم يعلنوا رسمياً موافقتهم على هذه النقط كما أنهم لم يتعهدوا بمراعاتها فى قرارات المؤتمر فإن اهتمام الشعوب بهذه المبادىء وطلب الألمان الهدنة على أساسها قد جعل لدستور ولسون دوياً عظيماً فى جميع أنحاء العالم واعتبره الناس من أهم التعاليم السياسية التى تأثرت بها سياسة الشعوب بعد الحرب ولم يسع الحلفاء بطبيعة الحال سوى الإنصات لهذه المبادىء الجديدة وقبولها شكلا مع اعتزامهم تفسيرها وتحويرها فى الوقت المناسب على حسب ما تمليه مصالحهم الوطنية الخاصة .

وأهم المبادىء الجديدة التى نادى بها ولسون إلغاء المعاهدات السرية بين الدول وحرية البحار وحرية التجارة وتخفيض التسليح وتسوية مسألة المستعمرات وحرية الملاحة فى البواغيز وأخيراً النقطة الرابعة عشرة الخاصة بتكوين جمعية للأمم على أساس ميثاق يكون الغرض منه أن تضمن الدول بعضها لبعض استقلالها السياسى وسلامة أراضيها من غير تمييز بين دولة وأخرى كبيرة أو صغيرة .

أما باقى النقط فخصصت للسياسة الأقليمية التي اعتزم الحلفاء تطبيقها فالنقطة السابعة تنص على تحرير بلجيكا والثامنة خاصة بإعادة الإلزاس واللورين إلى فرنسا

والتاسعة خاصة بتعديل حدود إيطاليا الشمالية وفق مقتضيات الوطنية والعاشرة تنص على الحكم الذاتي للشعوب التي كانت تتكون منها إمبراطورية النمسا والمجر، والنقطة الحادية عشرة تعد الصرب بمنفذ على البحر، والثانية عشرة تنص على الحكم الذاتي للشعوب غير التركية التي كانت تحت حكم تركيا، والثالثة عشرة خاصة بتكوين دولة مستقلة في بولندة .

مبادئ ولسون :

أما السياسة الأقليمية التي لخصها ولسون في هذه النقط فيلوح أنه كان متفقاً عليها مع الحلفاء؛ ولذلك كانت موضع التنفيذ في صلح ڤرسايل ، أما المبادىء العامة التي بشر بها ولسون واستهوت عقول البشر فقاموا من كل حدب يطالبون بتطبيقها والأخذ بها ، فإنها ما كادت تصل إلى عتبة المؤتمر وتتعرض للفحص والتحليل الدبلوماسي حتى اعتراها الهزال والضعف ، وما زالت تساورها الأسقام ، وتتقسمها العلل حتى لفظت أنفاسها الأخيرة بين يدي ولسون مبدعها وراعيها .

١ — فالنقطة الأولى الخاصة بإلغاء المعاهدات السرية أو الخصوصية وقيام العلاقات الدبلوماسية بين الأمم على أساس من الصراحة والنشر أمام أنظار الجمهور قد نص عليها حقيقة في المادة الثانية عشرة من ميثاق العصبة فحواها أن جميع المعاهدات الدولية يجب أن تسجل في سكرتارية العصبة . ولكن المفاوضات بين الدول ظلت على حالها سرية وخصوصية وبعيدة عن متناول الصحف والرأي العام وما كاد صلح ڤرسايل يبرم بين الدول حتى بدأت التكوينات والمحالفات السياسية بين الدول الصغيرة التي أنشأتها معاهدة الصلح وبين فرنسا التي ظلت متمسكة بسياسة التأمين ضد أعدائها بواسطة المحالفات السياسية حتى بعد قيام نظام عصبة الأمم .

٢ — أما النقطة الثانية التى تقول بأن حرية الملاحة مكفولة للجميع فى الحرب وفى السلم إلا إذا كان الحصر البحرى نتيجة قرار من هيئة دولية لتنفيذ ميثاق دولى فإنها لم تر النور قط إذ لم ترض عنها انجلترا فقد كان تفوق انجلترا البحرى يعطيها فى زمن الحرب حق مضايقة أعدائها بعدم توصيل المؤن والذخائر التى ترد إليها من الدول المحايدة وغيرها، ولما كان من العسير التفرقة بين السلع الممنوعة التى تساعد العدو على مواصلة الحرب وغيرها ، فإن الحظر كان فى نظر انجلترا شاملا ؛ وكانت الولايات المتحدة من أشد المعارضين لانجلترا فى تمسكها بهذا الحق ، لما تستهدف له مصالح الدول المحايدة من الخطر والخسارة ؛ فلما انضمت الولايات المتحدة إلى جانب الحلفاء ، نفذت نظام الحصر البحرى بكل شدة ودقة ، وكان هذا التضييق من أسباب عصيان الألمان واستسلامهم فى النهاية .

ولما كان تقرير مبدأ حرية الملاحة مما يهم الدول فى أثناء الحرب بصفة خاصة ، إذ لا أثر للمصادرة أو للحصر فى أوقات السلم ، ولما كانت انجلترا حريصة على التمسك بهذا الحق لاعتمادها الكلى فى موارد غذائها على واردات مستعمراتها والبلاد الأجنبية ولاضطرارها مقابل ذلك أن تصدر مصنوعاتها إلى الخارج ولأن الواسطة الوحيدة فى ربط شتات أجزاء إمبراطوريتها الواسعة هو الأسطول — لم تر الدول فى مؤتمر السلم مبرراً لإثارة الخلاف بين بعضها و بعض بسبب النص على هذا المبدأ وعلى ذلك ذهبت النقطة الثانية مع الريح .

٣ — أما النقطة الثالثة الخاصة بإزالة الحواجز الجمركية و إقامة المساواة بين الدول من حيث انتفاعها بالظروف التجارية فإن الدول التى تضافرت وتعاونت فى أثناء الحرب لتوزيع الخامات وحاجات المعيشة بين بعضها و بعض وفى داخل بلاد كل منها — قد عادت بعد أن وضعت الحرب أوزارها إلى انتهاج السياسة

الاقتصادية البالية التى تقضى بأن تسد كل دولة حاجاتها بنفسها وأن تزيد فى ميزانها التجارى بمحاولة الإكثار من الصادرات والإقلال من الواردات بقدر ما تستطيع ؛ وعلى ذلك عمدت الدول إلى حماية مصنوعاتها وتجاراتها بكافة الطرق حتى البلاد التى كانت عريقة فى اتباع مبدأ حرية التجارة مثل انجلترا قد خالفته بعد الحرب الكبرى الأولى وأدخلت نظام الحماية فى مصنوعات رئيسية أهمها صناعة السيارات كما أنها حملت ممتلكاتها المستقلة على الأخذ بنظام التفضيل فبعد أن كانت الأملاك المستقلة حرة فى تقرير الضرائب الجمركية على واردات جميع الدول ومنها بريطانيا إذا بها تتحول تدريجيا — بفضل سياسة تعديل الضرائب التى أعلنها الوزير البريطانى « يوسف تشمبرلن » فى أوائل القرن العشرين وبفضل توثيق الروابط بين بريطانيا وأملاكها الحرة — إلى نظام التفضيل وبمقتضاه تخفف الضرائب أو ترفع نهائياً عن السلع والبضائع التى تتبادلها بريطانيا مع أملاكها الحرة . وكذلك زادت الولايات المتحدة ضرائبها الجمركية بعد الحرب إلى أقصى حد بلغته فى تاريخ حماية التجارة .

أما الدول الصغيرة التى نشأت بعد الحرب فإن الشعور الوطنى الجاف فيها قد جعلها أشد تمسكاً من غيرها بسياسة الحماية التجارية . وعلى ذلك تبخرت أيضاً النقطة الثالثة الخاصة بحرية التجارة .

٤ — والآن ننتقل إلى النقطة الرابعة الخاصة بتخفيف التسليح إلى درجة لا تتعارض مع تأمين البلاد من الداخل . ويظهر أن الرئيس ولسون قد أضاف «من الداخل » لأنه كان يعتقد أن ميثاق العصبة سيغنى عن التأمين من الخارج ، وفعلاً نص على هذا المبدأ فى المادة الثامنة من ميثاق عصبة الأمم ، وطبق المبدأ أولاً على ألمانيا إذ حددت معاهدة الصلح القوات اللازمة لتأمين البلاد بمائة ألف

جندى فيها وألغى نظام الخدمة العسكرية الإجبارية . أما الأسطول الحربى فقد أغرق ولم يبق منه لحراسة سواحل البلاد سوى ٦ سفن حربية كبيرة و ٦ طرادات و ١٢ مدمرة وعدد قليل من السفن الأخرى وألغى سلاح الطيران الحربى وسلاح الغواصات .

وقد اتخذ الحلفاء من هذه المادة مقدمة لتحديد التسليح بين الدول بصفة عامة ؛ وفعلاً تألفت لجنة تحضيرية لدرس الموضوع ثم دعى مؤتمر نزع السلاح فى جنيف ٢ فبراير سنة ١٩٣٢ برئاسة مستر « أرثر هندرسون » Henderson الوزير البريطانى ومن زعماء حزب العمال فيها . وقد اشترك فى المؤتمر من غير أعضاء العصبة روسيا والولايات المتحدة وظهر من الساعة الأولى أن الخلاف عظيم بين الدول فبينما الروسيا تقترح نزع السلاح نزعاً تاماً نرى فرنسا تدافع عن نظرية تأمين نفسها بالتسليح ونرى كلا من المانيا وإيطاليا تطلبان المساواة مع فرنسا . وعلى ذلك أخفق المؤتمر فى النهاية للأسباب نفسها التى أخفق من أجلها فى الماضى وكان خروج ألمانيا من العصبة سنة ١٩٣٢ وتحررها من التقييد بمواد معاهدة فرساى التى حددت تسليحها ومنعت الخدمة العسكرية الإجبارية من أهم أسباب فشل المؤتمر .

وعلى ذلك لم يكن نصيب النقطة الرابعة من دستور ولسون مجرد الإهمال وإنما جاءت النتيجة على عكس ما أراده ولسون إذ كان تسليح ألمانيا إيذاناً بمسابقة عالمية فى التسليح أعقبتها حرب لم يُصب العالم بمثلها من قبل .

٥ — أما النقطة الخامسة فتنص على تسوية مشكلة المستعمرات تسوية حرة معقولة لا تحيز فيها بحيث يكون أساسها مراعاة صالح أهالى المستعمرات بقدر ما تراعى حقوق الحكومات المستعمرة ، وكما أن النقطة قد أغفلت ذكر

أصحاب هذه المستعمرات كذلك جاء التنفيذ منصباً على مستعمرات ألمانيا فقط وقد احتجت ألمانيا بعد ذلك إذ لم يؤخذ رأيها فى هذه التسوية الصريحة المعقولة التى لا تحيز فيها . ولكن الحلفاء خشوا أن تتخذ ألمانيا من هذه المستعمرات — ومعظمها جزر فى عرض المحيطات — قواعد حربية وأوكاراً لغواصاتها وأسلحتها السرية وحقولاً تدرب فيها الجنود الملونة لاستخدامها فى الحرب المقبلة وتهديد الأملاك البريطانية ولذلك قرروا حرمانها من المستعمرات.

ولما كان الحلفاء قد أعلنوا أنهم لا يرومون من هذه الحرب توسيع ممتلكاتهم أو ضم أراض يسكنها غير مواطنيهم — رأوا أن يداروا أطماعهم وخجلهم فى آن واحد فاخترعوا فى ميثاق العصبة نظام الانتداب وتقسّموا أملاك ألمانيا وتركيا بينهم تحت ستار رقيق من رقابة العصبة بدعوى والعمل على تدريب هذه الشعوب على حكم أنفسها .

مبدأ تقرير المصير :

أما مبدأ تقرير المصير وهو أهم المبادئ السياسية التى ظهرت بعد الحرب الكبرى الأولى وأعمقها أثراً فى توجيه سياسة الشعوب فلم تنص عليه النقط الأربع عشرة صراحة وإنما جاء فى التصريحات التى أدلى بها «ولسون» بعد ذلك فى مناسبات مختلفة . ففى ١١ فبراير سنة ١٩١٨ صرح ولسون أمام المؤتمر الكونجرس الأمريكى بأربع قواعد مهمة للسلام جاء فى القاعدة الثانية منها « أن الشعوب والأقاليم لا تنتقل من يد إلى أخرى أو مملكة إلى أخرى كما لو كانت سلعاً تتساوم الدول بشأنها وإنما تقوم التسويات الإقليمية بين الدول على أساس خير السكان أنفسهم ووفق رغباتهم » :

ويجب أن نقرر هنا أن هذا المبدأ قد روعى لدرجة كبيرة عند ما رسم مؤتمر

فرساي خريطة أوربا الجديدة فجعل حدود البلاد الجديدة تتفق ومبدأ الوطنية بقدر الإمكان وما أنشئت تشيكوسلوفاكيا ويوغوسلافيا والمجر ودول البلطيق إلا تطبيقاً لهذا المبدإ . ولكن الدول خالفت هذا المبدأ فى أحوال كثيرة تأثرت فيها بعامل الخوف تارة أو بعامل المصلحة الذاتية لبعض الدول الكبرى . ومن أمثلة ذلك تركهم النمسا مستقلة بعد أن قطعوا أوصالها وقصوا أطرافها وأصبحت البقية الباقية من الإمبراطورية العظيمة محصورة فى حيز ضيق تحت رحمة إيطاليا ولو استفتوا السكان لاختاروا الانضمام إلى ألمانيا بجامعة الدم والجنس واللغة والتاريخ . كذلك أقام الحلفاء دولة العرب داخل جزيرة العرب وحرموا العرب فى فلسطين وسوريا وشرق الأردن والعراق من الاستقلال كما تركت مصر تحت حماية انجلترا غصباً ومن غير أخذ رأى أهلها، وضمت جزر الدوديكانيز إلى إيطاليا وغالبية سكانها من الإغريق . وضم السوديت من الألمان إلى جمهورية تشكسلوفاكيا الجديدة كما أعطوا البولنديين ممراً داخل بروسيا الشرقية حتى تتصل بولندة ببحر البلطيق وتكون ميناء دانزج تحت إشراف العصبة مع أن أكثريتها من الألمان ؛ كل هذه التسويات وغيرها جاءت مخالفة لمبدإ تقرير المصير الذى نادى به ولسون وانطوت على بذور الشقاق والعداوة التى أنبتت الحرب العالمية الثانية .

ولسون وميثاق العصبة :

وأخيراً نصل إلى النقطة الرابعة عشرة الخاصة بعصبة الأمم وهى أهم وأعظم خطوة خطاها العالم إلى الأمام فى سبيل تأمين السلام العام بين الدول ، وكان ولسون عالماً بما سيكون لهذا النظام الدولى الجديد من أثر بليغ فى سياسة العالم فأودعه قرارة نفسه وأولاه كل اهتمام وعطف جعله يرأس بنفسه اللجنة التى تكونت لوضع الميثاق ويصر على أن تصدر معاهدة الصلح بميثاق العصبة حتى

تكون مصادقة الدول على المعاهدة شاملة ميثاق العصبة أولاً وقبل كل شيء؛ وعلى ذلك قرر ولسون فى آخر لحظة أن يعتلى متن السفينة الأمريكية « واشنجتون » ويحضر بنفسه إلى أوربا ليشرف عن كثب على قرارات الصلح وليقدم للعالم وللتاريخ مشروع العصبة .

ولما حل ولسون بأرض فرنسا كانت باريس تموج بطوائف من جميع شعوب العالم جاءت تستشف أخبار المؤتمر وتنتظر ميلاد العهد الجديد فى قصر فرساي . وكانت هذه الجموع تغضى ببصرها أمام الرئيس وتحنى له الرؤوس كما لو كان أحد الآلهة القدماء جاء عبر الإطلانطى ليخلص العالم القديم مما خلفته الأجيال الماضية من مظالم وشرور وآثام .

غير أنه لم يمض وقت طويل حتى ظهر أن الآلهة الجديدة مصنوعة من الطين كباقى مخلوقات الله من بنى آدم فلم يلبث ولسون أن اتصل « بكليمنسو » Clemenceau رئيس الوزارة الفرنسية ثم اقترحه لرياسة المؤتمر تكريماً لفرنسا واتصل « بلويد جورج » Lioyd George رئيس وزراء انجلترا فإذا مبادئه من بعدُ غيرُ مبادئه ، وإذا هو قد تردى فى حمأة السياسية الأوربية وانغمس فى أدرانها وانهد كيان مبادئه الأربعة عشر وتبخر معظمها وإذا كليمنسو يقول متهكماً إن ولسون قد طغى وتكبر على الله جلت قدرته إذ جاء للتبشير بأربع عشرة وصية والله سبحانه وتعالى قد أنزل عشراً فقط !

ولم تكن فكرة العصبة وليدة مؤتمر الصلح وحده فقد تألفت فى أثناء الحرب فى كثير من البلاد جماعات حرة كان شعارها جميعاً منع وقوع كارثة الحرب مرة أخرى ففى سنة ١٩١٤ تكونت جماعة بزعامة « لورد بريس » Bryce الذى كان سفيراً لانجلترا فى الولايات المتحدة ومن هذه الجماعة تألفت فى سنة ١٩١٥ جمعية

عصبة الأمم وقوام هذه الجمعيات إحالة موضوعات الخلاف بين الدول على لجان لتحقيقها ثم على محكمة تصدر الحكم فيها . وعلى الجميع أن يتعاونوا معاً ضد الدولة العاصية التي تخالف قرار المحكمة .

وفى سنة ١٩١٦ كانت الولايات المتحدة لاتزال على الحياد فتكونت فيها جمعية لتحقيق السلام بين الدول وكان على رأسها مستر « تافت Taft » الذى كان رئيساً للولايات المتحدة قبل أن يتولاها ولسون فى سنة ١٩١٣ وقد نشطت هذه الجمعية وزارت بلاداً كثيرة فى أوربا وكان من مبادئها التى نادت بها إعادة دعوة مؤتمر السلام فى لاهاى للانعقاد وتخفيف التسليح وحرية البحار و إبطال المعاهدات السرية وجعل السياسة الخارجية من صميم اختصاص البرلمانات .

ولقد كان لهذه المبادئ أثر عظيم فى وضع الأسس التى قام عليها ميثاق عصبة الأمم كما صاغته لجنة مؤتمر الصلح برياسة ولسون .

أما حكومات الحلفاء فكان طبيعياً أن يتأخر اهتمامها بمشروع العصبة حتى تسفر الحرب عن النتيجة التى ترضاها وعلى ذلك لم تبدأ الحكومتان الإنجليزية والفرنسية نشاطهما فى هذا السبيل إلا فى سنة ١٩١٨ حين عينت الحكومة الإنجليزية لجنة لبحث موضوع منع الحرب فى المستقبل برياسة « لورد فليمور » Phillimore وعنيت الحكومة الفرنسية لجنة برياسة مسيو « ليون بورجوا » Bourgeois وكان تقرير اللجنة الفرنسية من أهم المراجع التى استندت إليها لجنة العصبة .

الميثاق :

وميثاق العصبة مكوّن من ست وعشرين مادة تختص المواد السبع الأولى منها بإدارة العصبة والمواد الباقية بموضوع المعاهدة أو الميثاق وقد أطلقوا عليه

«الميثاق» Covenant أو العهد ليضفوا على المعاهدة روحاً من القداسة والإيمان بجعلها بمنأى عن الظن والنكث .

وقد جاء فى مقدمة الميثاق أن الأعضاء المتعاقدين يوافقون على عهد العصبة وميثاقها مدفوعين بعامل الغيرة على إنماء روح التعاون بين الدول وتحقيق السلام والأمن بينها بالأخذ بما يأتى :

الالتزام بعدم الالتجاء إلى الحرب .
قيام العلاقات الشريفة بين الأمم على أساس الصراحة والعدالة .
توطيد القانون الدولى كأساس للتعامل بين الدول .
اتباع العدالة والاحترام الدقيق للمعاهدات بين الشعوب .

وأول ما يلفت النظر فى العصبة أنها ليست عصبة أمم بالمعنى الصحيح فإن الحكومات لا الأمم هى التى ترسل مندوبيها لتمثيلها فى العصبة . كما أن إطلاق كلمة «الأمم» قد يدعو إلى الظن بأن جميع الأمم أو بالأحرى الحكومات ممثلة فيها فى حين أن كثيراً من الدول لم تشترك فى العصبة . فالولايات المتحدة أولاً لم توافق على معاهدة الصلح ومعها ضمناً ميثاق العصبة وعلى ذلك لم تشترك وكذلك لم تشترك فى أول الأمر روسيا ولا ألمانيا طبعاً .

العضوية :

وقد قصروا الاشتراك أولاً على الدول التى اشتركت فى الحرب مع الحلفاء ووقعت على معاهدات الصلح وفى مقدمتها ضمناً ميثاق العصبة . ثم دعا الحلفاء عدداً من الدول المحايدة وأخيراً حددت المادة الثانية من الميثاق « أن كل دولة متمتعة بحكم نفسها تماماً لها حق العضوية فى العصبة بشرط موافقة ثلثى الجمعية العمومية » ولم يميزوا فى قبول الدول بين المستعمرة وغيرها ما دامت المستعمرة

متمتعة بالحكم الذاتى ولذلك دخلت العصبة كندا وأستراليا وجنوب أفريقية ونيوزيلندا بصفتها جميعاً دولاً محاربة . أما الهند فلم تكن إذ ذاك متمتعة بالحكم الذاتى ومع ذلك فقد قبلت كذلك فى العصبة بحكم توقيعها على معاهدة الصلح كحكومة اشتركت فى الحرب . واشتركت أثيوبيا سنة ١٩٢٣ باقتراح من إيطاليا على رغم أن أثيوبيا لم تكن متمتعة بحكم دستورى . ومع ذلك فقد حرموا مصر و إيرلندة حق العضوية فى ذلك الوقت على رغم قيام حكومة ذاتية فى كل منهما و يظهر أنهم فسروا الحكم الذاتى أو الدستورى بالاستقلال السياسى ، وقد بلغ أعضاء العصبة فى سنة ١٩٣٨: ٥٤ دولة وكانت مصر آخر دولة مستقلة انضمت إلى العصبة فى ٢٦ مايو سنة ١٩٣٧

ويجب أن نذكر أن العصبة كما صاغها الميثاق لم تكن ذات سلطان فوق سلطان الدول فالحكومات لم تتنازل عن قيد شعرة من سيادتها التامة فى سبيل العصبة ومن أجل ذلك اشترطوا أن يكون الاجماع فى الآراء قاعدة للعمل فى مجلس العصبة أو فى الجمعية العمومية إلا إذا نص فى الميثاق أو المعاهدة على غير ذلك فإذا كانت القرارات بالأغلبية لم تكن ملزمة للدول . كما أنهم تركوا للدول حق الانسحاب من العصبة بشرط تقديم إنذار بذلك قبل الانسحاب بسنتين .

إنما العصبة أداة للتعاون الدولى فى مختلف نواحيه فمتى خلصت روح التعاون بين الدول مضت العصبة قدماً فى سبيل التفاهم العالمى وأما إذا ضعفت روح التعاون ودب التنافس والصراع بين أعضائها فإنها لاتلبث أن تشل وتموت كما حل بها أخيراً . فالعصبة ذاتها عضو غير فعال و إنما تستمد حيويتها وسلطانها من إجماع أعضائها .

نفسها فانه يصعب أن ترغم على التنفيذ بغير الحرب أو تضحية جانب من كبريائها القومى . وقد جاء ميثاق عصبة الأمم مؤيداً هذا المبدأ فترك الدول تتمتع بسيادتها القومية كاملة ولم ينص على علاج حاسم لمشكلة العصيان .

والواقع أن العلاج بسيط فى مظهره ولكنه بالغ حد الخطورة فى تنفيذه فالسلطات المدنية تنفذ أحكامها فى داخل البلاد بواسطة قوة البوليس بل قد تلجأ الحكومات أحياناً إلى القوة الحربيــة لتنفيذ أحكامها إذا تعرض الأمن العام للخطر . وفى هذه الحال إما أن يكون الجمهور مؤيداً للحكومة فيساعدها على التنفيذ و إما أن يكون مخالفاً فتنشأ حرب أهلية أو ما يشبهها و بمثل هذا يجب أن تعالج المشاكل الدولية إذا تمردت إحدى الدول ونقضت عهدها فاما أن يرغمها « بوليس دولى » على التنفيذ ومن ورائه مجموعة الدول تسنده وتشد أزره و إما اضطرب الأمن الدولي وتعرض السلام العام للانهيار . وهذا هو ما وقع بالضبط فقد تمردت اليابان وتمردت بعدها ألمانيا و إيطاليا وتداعى على أثر ذلك بناء العصبة وقامت الحرب العالمية الحالية .

وسنرى فيما يلى ضآلة الاجراءات التى اضطرت الدول إلى قبولها لتعذر الاتفاق على غيرها تمسكا منها بحقوق السيادة الكاملة لها .

فقد نصت المادة الثالثة عشرة على أن يقوم الأعضاء بتنفيذ القرارات التى يصدرها المحكمون أو المحكمة عن طيب خاطر وبكل أمانة وأنهم لا يلجئون إلى محاربة الدول التى تنفذ هذه القرارات فإذا لم ينفذ القرار اقترح المجلس الإجراءات الكفيلة بتنفيذه .

وتنص المادة الخامسة عشرة على أنه إذا قام بين عضوين خلاف يخشى أن يؤدى إلى قطع العلاقات بينهما ولم يعرض الخلاف للتحكيم أو على محكمة العدل فإن الأعضاء يبلغون موضوع الخلاف للمجلس وعلى المجلس أن يصدر تقريره فى

موضوع الخلاف فإذا كان تقرير المجلس بالإجماع عدا العضوين المتنازعين فإن الأعضاء يوافقون على ألا يلجئوا إلى الحرب ضد الدول الموافقة على تقرير المجلس أما إذا كان تقرير المجلس بالأكثرية فإن الأعضاء يحتفظون بحريتهم فى العمل على نصرة الحق والعدالة .

وللمجلس أن يحيل موضوع الخلاف على الجمعية العمومية بشرط موافقة أحد الجانبين المتنازعين .

وتقضى المادة السادسة عشرة الشهيرة بمادة العقوبات أو Sanctions على أنه إذا لجأ أحد الأعضاء إلى الحرب ناقضاً بذلك عهوده ومواثيقه فإن هذا العضو يبعد من العصبة ويصبح فعلاً كأنه أعلن الحرب ضد جميع أعضاء العصبة . وعلى ذلك تتعهد العصبة فى الحال بقطع جميع العلاقات والمعاملات المالية والتجارية بين مواطنى الدولة العاصية ومواطنى الأعضاء وغيرهم . ومن واجب المجلس فى هذه الحال أن يوصى الدول المختلفة بما يلزم من إعداد القوى الحربية والبحرية والجوية التى تستخدم للمحافظة على قوانين العصبة وعلى الأعضاء جميعاً أن يتعاونوا فى هذا السبيل .

وتنص المادة السابعة عشرة على ما يتبع إذا قامت الحرب بين عضو فى العصبة وعضو غير مشترك فى العصبة أو بين عضوين غير مشتركين فإن العضو غير المشترك يدعى للاشتراك وبذلك تطبق المواد السابقة فإذا أصر أحد المتنازعين أو كلاهما على عدم الاشتراك فللمجلس أن يقرر مايراه بشأن وقف الحرب وتسوية الخلاف بين المتنازعين .

تخفيف التسليح :

ومن الأغراض المهمة المتصلة بمنع الحرب والتى كان على العصبة تحقيقها تخفيف التسليح فقد نصت المادة الثامنة من الميثاق على أن الاحتفاظ بالسلام يتطلب

تخفيف التسليح الوطني في مختلف البلاد إلى الحد الذي يتفق مع سلامة الوطن من جهة والقدرة على تنفيذ الالتزامات الدولية بالعمل المشترك من جهة أخرى . وقد تركت للمجلس أن يضع مشروع التخفيف وفق ماتقتضيه ظروف كل دولة وموقعها الجغرافي ونصت المادة على أن يتعهد الأعضاء بتبادل المعلومات الصريحة الصحيحة التامة عن برامج التسليح ومهماته المختلفة .

وقد جاء في الجزء الخامس من معاهدة ڤرسايل أنه رغبة في تنفيذ سياسة تحديد التسليح عند جميع الأمم تتعهد المانيا بتنفيذ جميع الشروط الحربية والبحرية والجوية التي قضت بها المعاهدة أما فيما عدا ذلك فقد تعذر تطبيق هذه المادة على الدول الأخرى وذلك بسبب الخوف الذي استولى على الأمم في الفترة التي تلت الحرب العالمية الأولى ورغبة كل دولة في تأمين نفسها وحدودها بالاستعداد للحرب فكانت الحكومات إذا طولبت بتحديد التسليح طالبت بالتأمين ولم تهتد الدول إلى قرار فيما إذا كان التأمين يتبع تحديد التسليح أو العكس . ولكن يظهر أن فكرة التأمين أولاً وقبل تخفيف التسليح قد تغلبت في النهاية ولتحقق هذا التأمين الكاذب أخذت الدول تتسلح وتتسلح حتى بلغ ما أنفقته بريطانيا على التسليح سنة ١٩٣٨ نحو ٠٠٠و٠٠٠و٣٣٣ جنيه وكان قبل الحرب العالمية الأولى نحو ٠٠٠و٠٠٠و٧٣ جنيه أي أن المبلغ قد تضاعف أكثر من أربع مرات .

وقد برهنت الحرب الحالية على أن أسلحة الحرب سواء في البر أو البحر أو الجو قد تطورت تطوراً ميكانيكا هائلا جعل من المتعذر على الدول غير الصناعية الكبرى إنتاج مثل هذه الأسلحة الضخمة ؛ إذن فقد خرج من مسابقة التسليح بصفة نهائية الدول الصغرى المحدودة الموارد الصناعية والمالية وبقيت الدول الصناعية الكبرى صاحبات الأسلحة الضخمة وحدها في الميدان . من هذه الدول اثنتان هما المانيا واليابان مقضى عليهما في النهاية بنزع سلاحهما الخفيف والثقيل

وبذلك يقتصر التسليح الضخم على الولايات المتحدة و بريطانيا وروسيا وقد تليها فرنسا بعد فترة . فإذا اتفقت الدول الثلاث واضطلعت فيما بينها بمهمة « البوليس الدولى» ساد السلام بين الدول ولم تعد هناك حاجة إلى معاودة التسليح . أما إذا اختلفت فيما بينها وتصدعت وحدتها فإن التسابق فى التسليح سيعود سيرته الأولى كما عاد بعد الحرب العالمية الأولى وتنشب الحرب العالمية الثالثة ويالهول العالم من حرب ميكانيكية آلية كالتى بدت بودارها الآن فى القنابل الطائرة والدبابات العشواء والطوربيد المغنط وخليق بحرب كهذه ألّا تبقى على شىء من المدنية ولا تذر !

نظام الانتداب :

ومن النظم الجديدة التى أعلنها ميثاق العصبة وكان له تأثير حسن لدى الشعوب المتأخرة نظام الانتداب الذى وضع حداً لسياسة الضم والاستعمار التى سارت عليها الدول الكبرى من قبل . ومع أن نظام الانتداب لم يطبق إلا على مستعمرات ألمانيا وولايات تركيا فإن أثره الأدبى كان أعم من ذلك فقد أصبحت الدول المستعمرة تعمل باسم العصبة وتسأل أمام لجنة دائمة فى العصبة وعلى الدولة صاحبة الانتداب أن تقدم تقريراً سنوياً عن أحوال البلاد الواقعة تحت انتدابها . وتنص المادة الثانية والعشرون على أن يكون الغرض الأساسى من الانتداب سعادة الشعوب المحكومة وترقيتها وفى حالة الشعوب الراقية التى كانت تحت حكم الترك تقصر مسئولية الدولة المنتدبة على تقديم المشورة والمساعدة حتى تستطيع الشعوب الخاضعة للانتداب النهوض بنفسها والوقوف على قدميها . وكان العراق أول هذه الشعوب خروجاً من نظام الانتداب وقبولاً فى عصبة الأمم على أساس المعاهدة مع بريطانيا فى سنة ١٩٣٢ . أما أملاك ألمانيا فقد وزعت بين أملاك بريطانيا المستقلة واليابان و إيطاليا

سائر المواد :

وقد أقر الميثاق ماجاء فى النقط الأربع عشرة خاصاً بالمعاهدات فنصت المادة الثانية عشرة على وجوب تسجيل جميع المعاهدات والارتباطات الدولية فى سكرتيرية العصبة وأن هذه المعاهدات لا تكون ملزمة إلا إذا سجلت وتنص المادة التاسعة عشرة على حق الجمعية العمومية فى إعادة النظر فى المعاهدات التى بطل عملها والتي يخشى من استمرار سريانها على السلام العام .

ونصت المادة العشرون على بطلان المعاهدات والاتفاقات التى تتعارض مع شروط الميثاق و بمقتضاها يتعهد الأعضاء بعدم الارتباط فى المستقبل بالتزامات لاتتفق مع شروط الميثاق .

وتنص المادة الحادية والعشرون على احترام الالتزامات الدولية التى قصد بها خدمة قضية السلام العام مثل معاهدات التحكيم وذكروا «مبدأ منرو» بالنص إكراماً لرئيس الولايات المتحدة ورغبة فى كسب الرأى العام الأمريكى إلى جانب العصبة .

ونصت المادة السادسة والعشرون من الميثاق وهى الأخيرة على طريقة تعديل الميثاق فاشترطت لذلك موافقة أعضاء المجلس جميعاً وأكثرية الجمعية العمومية

وأخيراً جاء الميثاق مؤيداً للروح الإنسانية والاجتماعية التى سادت فى السنين الأخيرة فأخذت العصبة على عاتقها واجب تنفيذ الاتفاقات الخاصة بمنع تجارة الرقيق الأبيض وتهريب الأفيون والمخدرات ومراقبة تجارة الأسلحة والذخائر وخاصة فى الممالك التى يقضى الصالح العام بمراقبتها فى ذلك .

ونصت المادة الثالثة والعشرون على تحسين حال العمال من الرجال والنساء والأطفال فى البلدان المختلفة وفى المستعمرات وقد أنشئت لتحقيق هذا الغرض هيئة العمل الدولية المستقلة لتأمين السلام بين العمال بتقرير الأجور وأوقات العمل وتسوية الخلافات وقد خطت هذه الهيئة خطوات واسعة فى سبيل التفاهم الدولى

فكان للولايات المتحدة واليابان والبرازيل أعضاء يمثلونها فى الهيئة على رغم كونهن خارج العصبة وقد صادفت هذه الهيئة نجاحاً تاماً فى مساعيها الدولية لأنها تجردت من المنافسات والأطماع الفردية للدول تلك الأطماع التى ترمى إلى اتساع السلطان والتفوق السياسى .

تلك هى أهم معالم الميثاق الذى غير فى أول أمره وجه السياسة الدولية وكاد يحولها من سياسة فردية تحزبية عرفت فى الماضى بسياسة التوازن الدولى إلى سياسة دولية كادت تكون عالمية لو لم يخنها الحظ بعزلة الولايات المتحدة عنها إذ اصطبغت العصبة بعد ذلك باللون الأروبى القاتم وأخذت الدول وخاصة بريطانيا تتهيب تحمل مسئولية تأمين السلام من غير معاونة أمريكا وكان ارتباط الميثاق بمعاهدة الصلح التى جاءت شديدة الوطأة على ألمانيا وحلفائها دلالة شؤم على العصبة إذ ظن الناس أن العصبة إنما أنشأها الحلفاء فى أوربا لحراسة الشروط الاقليمية التى جاءت فى المعاهدة لصالح الحلفاء ونص الميثاق على ضرورة احترامها وتضاءلت أمام هذا الاعتقاد السياسى سائر الأغراض الدولية والاجتماعية التى عمل الميثاق على تحقيقها والنهوض بها لصالح الجميع .

الفصل الخامس

أخطاء الماضي

لعل أول ما دعا إلى ضعف عصبة الأمم أنها لم تجمع فى صفها الدول الكبرى التى تستطيع فيما بينها أن تتحمل مسئولية التأمين المشترك من جهة وأن تضمن عدم نشوب حرب عالمية من جهة أخرى . وغير خاف أن الحروب إذا قامت بين الدول الصغرى كان من السهل على مجلس العصبة أن يتدخل و يقف الحرب بينها . أما إذا قامت الحرب وكان أحد الطرفين دولة كبيرة مشتركة فى العصبة أو غير مشتركة فإن الموقف يتغير فترفض الدولة الكبيرة أن تستمع أو تخضع لرأى أو قرار لا يوافق مصلحتها الخاصة .

خدمات العصبة للسلم :

ولقد استطاعت العصبة أن تحول دون وقوع الحرب أكثر من مرة .

فقد حدث فى أغسطس سنة ١٩٢٣ حين كانت لجنة تقوم بتعيين الحدود بين ألبانيا واليونان أن قتل المندوب الإيطالى الجنرال تلينى Tellini وقد وقع الحادث فى أرض يونانية وكانت الحكومة الفاشستية فى إيطاليا حديثة عهد بتقلد الحكم فأرادت أن تعلن للملأ حزمها وجبروتها فطالبت اليونان بدفع تعويض والاعتذار ولما تباطأت الحكومة اليونانية فى التنفيذ أرسلت إيطاليا أسطولها فوراً إلى المياه اليونانية واحتلت « جزيرة كورفو » بعد رميها بالقنابل فلجأت اليونان إلى العصبة وتدخل المجلس فى الأمر وأقر أن تدفع اليونان تعويضاً لإيطاليا قدره ٥٠٠٠٠٠٠٠ ليرة إيطالية وأن تسحب إيطاليا قواتها من كورفو .

وكذلك حدث فى أكتوبر سنة ١٩٢٥ أن توترت العلاقات بين اليونان وبلغاريا واخترق الاغريق الحدود وكادت تنشب الحرب بينهما فلجأت بلغاريا إلى العصبة وكان رئيس مجلس العصبة إذ ذاك السياسى الفرنسى الشهير مسيو « بريان Briand » فما إن وصلته أنباء الحادث حتى اتصل تليفونيا بالحكومتين وطلب إليهما باسم عصبة الأمم وقف الاستعداد للحرب فوراً وسحب قوات كل من الحكومتين إلى داخل حدودها، وفى مدى ثلاثه أيام انعقد مجلس العصبة فى باريس وقد جاء إليه بعض الأعضاء على متن الريح وقرر المجلس أن يطلب إلى اليونان سحب قواتها فى مدى أربع وعشرين ساعة وأن يدعو بريطانيا وفرنسا وإيطاليا إلى تكليف ملحقيهم العسكريين فى أثينا مراقبة الحالة وتبليغ المجلس تنفيذ أوامره وفعلا وصلت الأوامر إلى الجيش اليونانى الذى كان يتهيأ للهجوم بالارتداد قبل موعد الزحف بساعات قليلة . وبذلك أمكن تفادي وقوع حرب فى البلقان لو أن نيرانها استعرت لالتهمت البلقان كله ولا استطار شرارها إلى باقى دول أوربا كما حدث فى الحرب العالمية الأولى . وقد قرر المجلس أن تدفع اليونان ٤٥٠٠٠ جنيه تعويضاً لخسائر البلغار بين الساكنين على الحدود .

ومما يلفت النظر فى هذا الحادث أن « بريان » كان يخاطب الحكومتين المتنازعتين لا باسم فرنسا ولا بصفته وسيطاً بين دولتين متحاربتين ولكنه كان ينطق بلسان الإنسانية جمعاء باسم جامعة الأمم التى أخذت على نفسها المواثيق للمحافظة على السلام العام وقد بلغ من تأثير بريان أن ممثلى الحكومتين المتنازعتين اللذين حضرا المجلس لم يسعهما سوى الخضوع لقوة الجماعة والتضامن مع المجلس فى قراراته .

يقابل ذلك التوفيق إخفاق العصبة الذريع فى كبح جماح الدول الكبرى المهاجمة وذلك لتعذر الإجماع فيما بينها من جهة ولتهرب الدول الأخرى من تحمل مسئولية

الدخول فى حرب لا تخدم مصالح شعوبها ولا تعود عليها بفائدة مباشرة وعلى ذلك تترك الدولة المعتدية تشبع أغراضها ماشاءت لها الأطماع كما وقع للصين فى منشوريا حين اعتدت عليها اليابان سنة ١٩٣١ ، وكما وقع لاثيوبيا من إيطاليا سنة ١٩٣٥ وكما حلّ بتشكوسلوفاكيا من المانيا سنة ١٩٣٨ .

أثر عزلة روسيا وأمريكا عن العصبة :

ولو كانت روسيا منضمة إلى العصبة فى سنة ١٩٣١ وكانت تشاطر أعضاء المجلس رأيهم فى وجوب مقاومة العدوان — ما اجترأت اليابان على تحدى العصبة باحتلال منشوريا ومحاربة الصين . ولو كانت الولايات المتحدة فى العصبة من أول الأمر لما اجترأت دولة ما من الدول المعتدية على ما اقترفت خوفاً من إجماع الدول الكبرى ضدها . وليس من شك فى أن التماسك والاتفاق بين الدول الكبرى كان كافياً لردع الدولة التى تحدثها نفسها بالاعتداء ومقاومة الإجماع . لذلك يعتبر بعضهم أن تسعين فى المائة من المتاعب السياسية التى أصابت العالم قبل قيام الحرب العالمية الثانية كان سببه عزلة أمريكا السياسية وابتعادها عن عصبة الأمم . فقد أخطأ ولسون وأساء تقدير الظروف حين اعتز بقدرته وسلطانه فأخذ على عاتقه بمعاونة أتباعه الخصوصيين مهمة إبرام صلح ڤرسايل وتقرير ميثاق عصبة الأمم غير مقدر للتيارات السياسية الداخلية فى بلاده تأثيرها فى السياسة العامة . فلو أنه اصطحب معه إلى فرسايل واحدا أو أكثر من زعماء الحزب الجمهورى المعارض وأشركهم معه فى المسئولية لبات محتملا إقرار المعاهدة ومعها الميثاق . ولكنه لم يفعل ولما كان رئيس الولايات المتحدة ليس من حقه أن يعقد المعاهدات السياسية مع الدول الأخرى إلا بموافقة ثلثى أعضاء مجلس الشيوخ وكان عدد أنصاره فى هذا المجلس لا يضمن له إذ ذاك أن يحصل على هذه النسبة فإن حلفاءه فى أوربا لم يعلقوا آمالاً كبيرة على بقاء نفوذه العظيم

فداهنوه فى أول الأمر ثم ما لبثوا أن استمالوه إلى سياستهم . ولما عرض أمر الصلح والعصبة على مجلس الشيوخ رفض المعاهدة والميثاق معاً . وكان هذا الرفض متوقعاً لأنه ليس من الممكن أن تحيد الولايات المتحدة بسهولة عن سياستها التقليدية التى تقتضى تجنب الاشتباك فى مشاكل السياسة الأوربية .

ولما كان الميثاق يتضمن النص على احترام قرارات معاهدة الصلح والتعهد بمقاومة كل اعتداء على ما قضت به المعاهدة وفق ما يشير به مجلس العصبة فقد كان أخوف ما تخافه الولايات المتحدة أن تدعى فى وقت ما لإرسال ملايين الشبان الأمريكيين إلى أوربا للموت من أجل سياسة إقليمية لا تؤثر قليلا أو كثيراً فى صالح الولايات المتحدة . وكان من أسباب رفض الولايات المتحدة أن يربط الميثاق بمعاهدة الصلح فتنظر إليه الدول الأخرى كأنه أداة أعدت لمناهضتها والإمعان فى إضعافها كما ساءها من أمر العصبة أن يكون لبريطانيا وأملاكها المستقلة ستة أصوات على حين لا تملك الولايات المتحدة إلا صوتاً واحداً .

ولم يقتصر الأمر على ابتعاد الولايات المتحدة عن العصبة بل إن ألمانيا ، وروسيا على أثر ثورتها وخروجها من صفوف الحلفاء قد ابتعدتا عن العصبة كذلك وقد تحسنت الحال قليلا بانضمام المانيا فى سنة ١٩٢٦ وحصولها على مقعد دائم فى مجلس العصبة ولكن الأمور لم تلبث أن عادت سيرتها الأولى بعد قيام الحكم الهتلرى وخرجت المانيا من العصبة سنة ١٩٣٣ . ولم تنصلح الحال بدخول روسيا سنة ١٩٣٤ فقد انسحبت اليابان فى سنة ١٩٣٢ تحديا للعصبة وغزت جيوشها منشوريا واشتبكت بسبب ذلك فى حرب مع الصين لا تزال قائمة إلى الآن وخرجت ايطاليا فى سنة ١٩٣٧ بسبب توقيع العقوبات عليها جزاء اعتدائها على اثيوبيا سنة ١٩٣٥ . ومنذ سنة ١٩٣٧ خرجت من العصبة جمهوريات أمريكا الجنوبية براجواى وشيلى وسلفادور وفنزويلا .

فشل مبدأ التأمين المشترك :

على أننا إذا أغضينا عن ابتعاد الولايات المتحدة عن العصبة وقلنا إنه كان فى الإمكان أن تكون العصبة أوربية بحتة ما دامت أوربا هى مصدر القلاقل وفيها تتركز مشاكل الحدود والأطماع الإقليمية ، فإن ثمة سبباً آخر له شأن بالغ فى إخفاق العصبة ، وهو التأمين المشترك فقد جاء فى المادتين العاشرة والحادية عشرة أنه فى حالة وقوع الحرب أو التهديد بالحرب يقرر المجلس الإجراءات والوسائل التى تتخذ لقيام الأعضاء بالتزاماتهم ضد المعتدى ، ولكن الميثاق جاء خلواً من تحديد الإجراءات واكتفت المادة السادسة عشرة بتوقيع ما عرف فيما بعد « بالعقوبات » وهى عبارة عن قطع العلاقات التجارية والمالية مع الدولة المعتدية التى تخالف قرارات المجلس أو محكمة العدل ، وقد برهنت الحوادث على أن تنفيذ العقوبات لا يصيب فى النهاية سوى الأبرياء من الأهالى والنساء والأطفال والضعفاء الذين سيحرمون حتماً من استيراد حاجاتهم وتصدير أثمانها من محصولاتهم وبضائعهم على حين يحمل ذلك الحكومة المتمردة على تعبئة قواتها وتهيئة الرأى العام لحرب مدمرة مع الدول التى نفذت ضدها قرارات الفقر والجوع والحرمان .

وهذا هو ما حصل فى إيطاليا نفسها عند ما تحدت العصبة فى سنة ١٩٣٥ وهاجمت اثيوبيا ، فبينما كانت لجان العصبة المختلفة تجتمع لتقرير ما تراه بشأن تنفيذ المادة السادسة عشرة كانت إيطاليا ترسل جيوشها وأسلحتها فى عرض البحار وداخل قناة السويس استعداداً لاقتناص فريستها قبل أن تطبق عليها العقوبات .

ولقد كان من رأى فرنسا وهى التى اجتيحت حدودها ووطىء العدو أرضها مرتين فى جيل واحد أن يهتم الميثاق بردع المعتدى فيقرر تأليف هيئة دولية

حربية يكون لها من القوة ما يكفي لردع الدولة الباغية ، ووقوفها عند حدها ، ولكن مثل هذه الهيئة كانت تعتبرها انجلترا والولايات المتحدة فى ذلك الوقت منافية لحق السيادة الكاملة للدول كما أن وجود هيئة حربية دولية قائمة سواء أسميت جيشاً دولياً أم بوليساً لم يكن تقليداً محبباً إلى الجنس الإنجليزى السكسونى سواء فى بريطانيا أو فى أمريكا ، وعلى ذلك جاء الميثاق خلواً من « الهيئة البوليسية » التى كانت وحدها تستطيع أن تطمئن فرنسا وتهدىء روعها.

ومن ذلك جاءت فكرة « التأمين المشترك » ناقصة منذ اللحظة الأولى ، وظن واضعو نظام العصبة أن الدول ستتعاون جميعاً بإخلاص وعن طيب خاطر على ردع المعتدى ، وفاتهم أن هناك دولاً معينة ستقع عليها دون غيرها مسئولية التأمين نيابة عن العصبة ، وأن سائر الدول ستنتفع بالتأمين دون تحمل نفقة ما . ولما كانت العقوبات التى نص عليها الميثاق اقتصادية تقوم على الحصر البحرى ، كان لابد أن يقع حمل التأمين على كاهل انجلترا ، وهى الدولة البحرية الأولى التى تستطيع تنفيذ الحصر البحرى . وهيهات أن يقبل الشعب البريطانى الدستورى ، وهو فى حالة السلم أن يدخل فى حرب لا يجد فيها مصلحة هامة لبلاده ، مثل حرب اليابان عند ما اعتدت على الصين ، أو حرب إيطاليا عند ما اعتدت على إثيوبيا ، أو حرب المانيا عند ما اعتدت على تشيكوسلوفاكيا .

ولقد كانت انجلترا فى أول الأمر معتمدة على معاونة الولايات المتحدة لها فى تحقيق التأمين الجمعي ، ولكن الشعب الأمريكى كما عرفنا ظل متمسكا بمبدإ العزلة عن أوربا والتحصن وراء « مبدإ منرو » ، فلما تطورت الحال فى الغرب وأخذت إيطاليا تسلح نفسها فى البحر الأبيض المتوسط ، وأخذت اليابان تسلح نفسها فى المحيط الهادى ، أصبح من المتعذر على انجلترا تحمل المسئولية جميعها ؛ وعلى ذلك وقفت العصبة مكتوفة الأيدى أمام اليابان ، وعلى أثر ذلك تشجعت إيطاليا فتحرشت بأثيوبيا وأخذت تعد العدة لفتحها موقنة بإن لجان العصبة ستقضى

الأيام والشهور فى بحث الموضوع دون أن تصل إلى نتيجة حاسمة ولأن مسولينى كان يعلم تمام العلم أن من وراء القوات البرية والبحرية والجوية التى تملكها بريطانيا إرادة الشعب الإنجليزى الذى كان يمقت الحرب ويأبى أن يضحى بدماء أبنائه من أجل إثيوبيا وإعادة النجاشى إلى عرشه .

ولما آنست فرنسا عدم كفاية التأمين الجمعى ، كما جاء فى ميثاق عصبة الأمم أخذت تسد النقص ، ولجأت إلى الأساليب القديمة التى أنتجت الحرب العالمية الأولى فعقدت معاهدات مع بولندة ودول الاتفاق الصغير وهى يوغوسلافيا ورومانيا وتشيكوسلوفاكيا .

تغوره مبادىء السلم

وفى سنة ١٩٢٥ كانت روح الوئام سائدة فى أوربا بفضل السياسة التى اتبعها وزراء خارجية كل من فرنسا وألمانيا وانجلترا « بريان Briand » « واسترزمان Stresemann » « وسيرأوستن شمبرلن Chamberlain » على التوالى ، فعمد السياسيون الثلاثة إلى ضمان السلم فى أوربا بعقد معاهدة لوكارنو فى نوفمبر سنة ١٩٢٥ ، وبمقتضاها تعاقدت فرنسا وبريطانيا وألمانيا وإيطاليا وبلجيكا على الاحتفاظ بحدود دولهم وعدم الالتجاء إلى الحرب بعضهم ضد بعض . واعترفت ألمانيا بحيدة إقليم الرين وعدم تحصينه ، وبمقتضى هذه المعاهدة أصبحت كل من بريطانيا وإيطاليا ضامنة لهذا العهد — الأولى عن فرنسا ، والثانية عن ألمانيا — وكل من بريطانيا وفرنسا عن بلجيكا ، وقد نص التعاقد على التعاون فى حالة الاخلال بهذا العهد .

وكانت هذه المعاهدة من العوامل التى ساعدت على اطمئنان فرنسا من جهة وإزاله سوء التفاهم من ذهن ألمانيا من جهة أخرى فقبلت ألمانيا فى العصبة بعد المعاهدة بسنة واحدة وأعطيت مكاناً دائماً فى المجلس .

ميثاق كيلوج :

وأعقبت معاهدة لوكارنو محاولات أخرى كان الغرض منها توطيد أركان السلام بين الدول و إبطال الحرب كوسيلة لتسوية الخلافات الدولية وقد بدأت هذه المحاولات فى فرنسا فى عهد وزير خارجيتها « بريان » إذ أرسل إلى الولايات المتحدة فى سنة ١٩٢٧ يدعوها إلى تحالف ثنائى تتعهد فيه الدولتان باستنكار الحرب كأداة لتسوية الخلافات الدولية بتسوية المنازعات بالطرق السلمية فحسب وقد أجابت الولايات المتحدة برغبتها فى جعل موضوع هذا التحالف عاماً يشمل جميع الدول . وفعلاً بدأ وزير خارجية الولايات المتحدة « كيلوج Kellogg » فى مفاوضة الدول على الأساس المذكور

وأخيراً فى ٢٧ أغسطس سنة ١٩٢٨ وقعت أربع عشرة دولة على ميثاق يعرف بميثاق كيلوج وقد دعت الدول الموقعة على هذا الميثاق سائر الحكومات الأخرى إلى الإنضمام إليه فأخذت الدول تنضم تباعاً حتى شمل أكثر دول العالم و يبلغ عددها خمساً وستين دولة وقد انضمت مصر إلى الميثاق فى عهد الملك فؤاد سنة ١٩٢٩ ، وكانت وزارة محمد محمود باشا فى الحكم .

و يعتبر انضمام دول العالم كلها تقريباً إلى ميثاق كيلوج أهم خطوة خطتها الدول فى سبيل توطيد السلام العام منذ إعلان ميثاق العصبة هذا إلى أن ميثاق العصبة لم يستنكر الحرب ولم يرفض الاعتراف بها كأداة يقرها القانون فى المعاملات الدولية على حين يمتاز ميثاق كيلوج ببساطته و باستنكاره الحرب صراحة كوسيلة لحل الخلافات الدولية و بإقرار الجميع أن الخلافات الدولية ينبغى أن تكون تسويتها بالطرق السلمية فحسب . ومع أهمية هذا الاجماع من دول العالم تقريباً فإن الميثاق لم يعد أن يكون عملا صالحاً وأمنية شريفة إذ لم ينص فيه على

طريقة إرغام الدولة التى تخالف الميثاق كما أن الدول من جانبها فسرت الحرب التى أعطت المواثيق باستنكارها بأنها الحرب الهجومية . أما الحرب بمعنى الدفاع فاعتبرتها حقاً لها لا سبيل للنزول عنه وكان من السهل على الدولة الناكثة لعهدها أن تبرهن على أن عدوانها لم يكن إلا دفاعاً عن حقوق تصورتها واعتقدت وجودها .

مشروع الاتحاد الأوربى :

وفى سنة ١٩٣٠ أصدر « بريان » مشروعه عن الاتحاد الأوربى وأخطر به الحكومات لتبدي رأيها فيه وقد أراد به « بريان » أن يكون بمثابة اتحاد داخل عصبة الأمم لا خارجاً عنها فتجتمع دول أوربا فى نظام يشبه حكومة الولايات المتحدة يكون لكل دولة فيه حكومة مستقلة استقلالاً تاماً عن غيرها ثم تنشأ سلطة فدرائية أو اتحادية تختص بالنظر فى الشئون الخاصة بالجيش والأسطول والتجارة والنقود والمواصلات والشئون الخارجية و إذا قام خلاف بين الدول احتكمت الدول المتنازعة إلى محكمة عليا يكون لها الرأى الأعلى كما هو الحال فى الولايات المتحدة تماماً . والغريب فى هذا المشروع أن الوزير الفرنسى الشهير قد دعا الحكومات إلى هذا الاتحاد مع بقائها مستمتعة بكامل استقلالها وسيادتها .

على أن المشروع لم يقدر له أن يمضى فى طريقه إذ سرعان ما اجتاحت أوربا موجتان عنيفتان إحداهما مالية تدهورت على أثرها الأسواق المالية والتجارية فى جميع أنحاء العالم والأخرى سياسية دكتاتورية إذ قوى نظام الحكم الفاشستى فى إيطاليا وبدت أطماع إيطاليا فى تونس والبحر الأبيض المتوسط مناهضة فى ذلك النفوذ الفرنسى ثم ظهر نظام الحكم الهتلرى فى ألمانيا وتوطد نفوذه على أثر مرض الرئيس هندنبرج سنة ١٩٣٣ فأخذ هتلر يتحرر من قيود سنة ١٩١٩ فخرجت ألمانيا

من العصبة سنة ١٩٣٣ ولم يصبح لضمان التأمين المشترك الذى جاء به ميثاق العصبة ولا لميثاق كيلوج أو لمعاهدة لوكارنو تقدير ما فى نظر فرنسا وعلى ذلك لم ترَ فرنسا بدأ من إحياء سياسة التوازن الدولى القديمة فعملت على إدخال روسيا العصبة سنة ١٩٣٤ ثم عقدت معها معاهدة دفاعية سنة ١٩٣٥ وبذلك تحزبت أوربا سياسياً وحربياً ومهدت الطريق للحرب العالمية الثانية .

بدء هبوب العاصفة والحرب الأثيوبية :

وكان أول هبوب العاصفة فى صيف سنة ١٩٣٥ حين تلبد الجو السياسى بين إيطاليا والحبشة وكان كلاهما عضواً فى العصبة والأولى معدودة من الدول العظمى والثانية من الدول الصغرى فكان هذا الحادث أول محك لاختبار نفوذ العصبة ولتقدير التأمين المشترك الذى جاء به الميثاق . ولما شكت أثيوبيا إلى العصبة من تحرش إيطاليا بها على أثر حادث بين جنود الدولتين فى إقليم « الوالوال » على الحدود بين الصومال الإيطالى والحبشة وطالبت الحبشة بتطبيق المادة الحادية عشرة من الميثاق عارضت إيطاليا فى تدخل العصبة واحتجت على مساواتها ببلاد شبه همجية كالحبشة وطلبت أن يترك الأمر بينهما للتحكيم وفق معاهدة سنة ١٩٢٨ بين إيطاليا والحبشة .

وكان من رأى إيطاليا أن موضوع الحبشة خارج عن نطاق العصبة وأنه موضوع استعمارى خاص بإيطاليا مع أن إيطاليا نفسها هى التى قدمت الحبشة للاشتراك فى العصبة سنة ١٩٢٣ وقد وافقت الجمعية العمومية للعصبة بناء على قرار للجنة الفرعية التى بحثت الموضوع على قبول الحبشة عضواً فى العصبة بشرط أن تتعهد بتأدية واجباتها إزاء معاهدات إلغاء الرقيق وتنظيم الاتجار بالأسلحة كما تتعهد بتنفيذ توصيات مجلس العصبة فى هذا الصدد .

وعلى الرغم من أن الحبشة واقعة حقاً فى المنطقة الإفريقية التى فتحت للاستعمار

الأوربى عقب الثورة المهدية وانسحاب المصريين من السودان فى أول عهد الاحتلال الإنجليزى لمصر ظلت شئون مصر والمسألة الشرقية ودول البحر الأبيض المتوسط وامتداده إلى البحر الأحمر من المسائل التى يعرض لها البحث دائماً فى مؤتمر الدول الأوربى فى القرن التاسع عشر . وإذا كانت أثيوبيا متأخرة فى مدنيتها بالنسبة لغيرها فأنها كانت مستقلة كما اشترط الميثاق وهى على كل حال لم تكن أقل من جمهورية « ليبريا » ومن « سيام » وكانت كلتاهما عضواً فى العصبة .

لذلك لم تستطع العصبة الإفلات من نظر موضوع الخلاف بين إيطاليا والحبشة وبات الناس ينتظرون متسائلين : أتظفر دولة صغيرة متأخرة مثل أثيوبيا بحقها من إيطاليا على يد العصبة التى تتساوى فى نظرها جميع الدول أم تتغلب القوة على الحق وتطغى الروح الاستعمارية فى عهد العصبة كما طغت فى الماضى .

وقد وجدت العصبة حجتها فى إغفال أمر الصين ومنع عدوان اليابان زاعمة أن منطقة المحيط الهادى تدخل فى نفوذ الولايات المتحدة وليست الولايات المتحدة عضواً فى العصبة . واحتجت العصبة هذه الحجة نفسها لما عجزت عن إرغام « بارغواى » حين اعتدت على «بوليفيا» سنة ١٩٣١ فى أمريكا الجنوبية أما الآن ومنطقة النزاع بين إيطاليا وأثيوبيا داخلة فى نطاق النفوذ البريطانى فإن العصبة لم تجد مخرجاً ينجيها من النظر فى علاج الأزمة .

ولكن العصبة بدلاً من معالجة الموضوع بالحزم والسرعة اللازمين فى مثل هذه الأمور أبطأت أو تباطأت فى سيرها فألفت لجنة للتوفيق وأخرى لمساعدة الحبشة فى إصلاح الحالة السياسية والمالية والاقتصادية وظلت اللجان تعمل مدة كانت إيطاليا فى أثنائها قد أكملت عدتها واستعداداتها فأعلن رئيس دولتها أنه سيحقق أغراض إيطاليا مع « جنيف » أو بدون «جنيف» أو ضد « جنيف » وخاصة بعد أن رفضت إيطاليا قرار التحكيم الذى برأ الدولتين من مسئولية حادث « الوالوال »

فقدمت إيطاليا على أثر ذلك مذكرة للمجلس تتهم فيها الحبشة بالإخلال بالتزاماتها إزاء العصبة وتحتج على مساواتها بالحبشة وفعلا تحركت قوات إيطاليا فى أرترية ضد الحبشة فى أكتوبر سنة ١٩٣٥ .

وعلى ذلك أمكن إيطاليا أن تعتدى حربياً تحت سمع العصبة و بصرها على عضو فى العصبة على رغم انقضاء نحو عام على ظهور الخلاف بين الدولتين واستنجاد أحد المتخاصمين بالمجلس . ولم يكن من العسير على العصبة أن تمنع أو تعرقل مساعى الدولة المعتدية وتحول دون مواصلة الاعتداء ، فالحبشة قريبة من منطقة نفوذ أعضاء العصبة وطريق قناة السويس الذى استخدمته إيطاليا فى نقل جيوشها ومؤنها وذخيرتها كان داخلاً فى نفوذ بريطانيا حتى على رغم أن مصر لم تكن قد تعاقدت بعد مع بريطانيا ودخلت العصبة . بل إنه ليمكن أن يقال إنه لولا وجود العصبة لاستحال على إيطاليا اختراق البحر الأبيض والقناة والبحر الأحمر على غير رغبة بريطانيا . ولكن إيطاليا استغلت اختلاف الرأى فى «جنيف» إذ كانت فرنسا ضالعة مع إيطاليا كما كانت على يقين من أن بريطانيا وحدها لن تستطيع التعرض لها خوفاً من إثارة حرب أوربية لا يرضاها الرأى العام البريطانى لسبب ثانوى فى أهميته كالحبشة .

ومع ذلك فإن الحكومة الإنجليزية لم تقصر فى اتخاذ الاجراءات اللازمة بواسطة العصبة فبعد أن وقعت الحرب فعلا انتقل البحث من تطبيق المادتين الحادية عشرة والخامسة عشرة إلى المادة السادسة عشرة وقد عرفت هذه المادة بمادة «العقوبات» وقد اعتبرت إيطاليا رسمياً أنها لجأت إلى الحرب مخالفة بذلك المادة الثانية عشرة . ومع أن دول العصبة كانت مجمعة على الرأى ما عدا إيطاليا وألبانيا والنمسا والمجر فإنهم لما بدأوا يطبقون المادة السادسة عشرة أخذوا يتعثرون فبدلا من تركيز الجهود وتسديد أكبر وأقوى ضربة مشتركة ضد المعتدى لجأوا إلى اللجان وأضاعوا وقتاً ثميناً استغلته الدولة المعتدية لصالحها .

انجلترا والعقوبات الاقتصادية :

ولقد همت انجلترا فى هذه الأزمة بالوقوف إلى جانب الميثاق والقانون مخالفة بذلك موقفها السلبي فى العصبة منذ فرار الولايات المتحدة من العصبة و إحكامها إغلاق الباب من خلفها ، فأعلن وزير خارجيتها فى خطبة له «أن الشعب البريطانى مصمم على أن يقوم بالتزاماته بمقتضى ميثاق العصبة بكل قوة وحزم وأنه يدعو زملاءه فى المجلس إلى مسايرة بريطانيا و إلا تهدمت القنطرة الرئيسية التى تربط بريطانيا بأوربا » مشيراً بذلك إلى الروابط التى كانت تربط انجلترا وفرنسا البلدين الديمقراطيين العظيمين اللذين يستطيعان بتضامنهما أن يردعا العدو و يصونا السلام. وبقى العالم ينتظر أن تستجيب فرنسا لهذه الدعوة فيقوم البرهان ناصعاً على أن الميثاق على رغم خروج ألمانيا واليابان يحميه اجماع من الشعوب الديمقراطية لا تستطيع دولة ما أن تغمض العين عن مدى قوته أو تتجاهل مغبة مخالفته .

ولكن واأسفاً فسرعان ما ظهر الخلاف فى الرأى بين الدولتين الديمقراطيتين فقد زار « لاڤال Laval » وزير الخارجية الفرنسية روما فى يناير سنة ١٩٣٥ واجتمع « بموسلينى» و بدا للناس أخيراً أن الحكومتين الكاثوليكيتين اللاتينيتين تستطيعان أن تتجاهلا ماضيهما القريب وأن تتفقا ضد العناصر التيوتونية فى شمال أوربا . ومهما يكن من أمر فقد وضح من هذه المقابلة أن فرنسا لا تعارض سياسة إيطاليا فى شرق أفريقيا ما دامت إيطاليا ساكتة ولو مؤقتاً عن طلباتها فى تونس وقورسقة وسافواى . وبهذا تصدع الاجماع بين أعضاء مجلس العصبة وذهبت صيحة انجلترا لنجدة الميثاق وردع المعتدى صرخة فى واد .

وقد كان تنفيذ العقوبات الاقتصادية ضد إيطاليا من أقوى العوامل التى ساعدت على إثارة حماسة الشعب الإيطالى وتصميمه على المضى فى تنفيذ خطته الحربية وتحدى العصبة مهما كلفه ذلك من تضحية وحرمان . وفعلا بدأت

الحرب فى أكتوبر سنة ١٩٣٥ ولم تستطع الحبشة أن تقف طويلا أمام جحافل إيطاليا ومعداتها الحربية الحديثة البرية والجوية وغيرها من الأسلحة غير المشروعة التى بعثت بها إيطاليا لاحتلال واستثمار أثيوبيا ، وقد وصل عدد جيوشها إلى ٥٠٠٫٠٠٠ جندى فتم لها النصر بعد ستة أشهر فى مايو سنة ١٩٣٦ وضمت أثيوبيا إلى التاج الإيطالى وأعلن ملك إيطاليا نفسه إمبراطوراً على أثيوبيا ولم يسع الدول سوى مسح عرق الخجل ومواجهة الأمر الواقع والاعتراف بالامبراطورية الجديدة التى أنشأتها إيطاليا فى شرق أفريقيا متحدية فى ذلك بريطانيا والعصبة والعالم كله .

نجاح ايطاليا وتوطيد سياسة المحور :

وقد بقيت ايطاليا فى العصبة تحول بصوتها دون اتخاذ قرارات إجماعية ضدها حتى إذا حققت أغراضها جميعاً قدمت فى سنة ١٩٣٧ إنذارها للعصبة بالخروج ، فكان خروجها من العصبة وتحديها لقراراتها ونجاحها فى مشروعها الضربة التى أصابت العصبة فى الصميم . ووقفت فترة تذبذبت فيها بين انجلترا وألمانيا ولكنها جنحت فى النهاية إلى ألمانيا التى ناصرتها فى أيام محنتها وكان أول علامات الاتفاق بين الحكومتين الدكتاتوريتين انضمام إيطاليا فى سنة ١٩٣٧ إلى ميثاق « مناهضة الشيوعية الدولية Anticomintern Pact » الذى أبرمته ألمانيا واليابان فى سنة ١٩٣٦ للقضاء على نشاط الشيوعيين الدوليين .

وقد اعتبر هذا الميثاق بمثابة معاهدة موجهة ضد الدول الديمقراطية وعلى رأسها بريطانيا . وقد توثقت العلاقات بين إيطاليا وألمانيا لأن كلتيهما كانت تمقت شروط صلح ڤرسايل وتتربص الفرصة لنقض شروطه ، وكلتاهما كانت تعمل فى الشرق الأقصى وفى البحر المتوسط وفق سياسة واحدة ، فالاثنتان متفقتان مع اليابان ضد الشيوعية فى روسيا والصين وكلتاهما تعمل فى

البحر المتوسط إلى جانب الوطنيين فى أسبانيا ضد الشيوعيين ، وأهم من ذلك كله أن الحكومتين كانتا تسخران من مبادىء السلم والديمقراطية وتمقتان ميثاق عصبة الأمم ، وكان نظام الحكم فى البلدين أساسه الوطنية الاشتراكية التى تسلب الفرد حريتـه واستقلاله وتجعل منه آلة حربية صماء تسخرها الحكومة فتفنى الأداة ويحيا حكم الفرد .

لذلك اقتربت المسافة بين طرفى المحور « برلين — روما » فبدأ هتلر بزيارة مسولينى فى مايو سنة ١٩٣٨ ورد له مسولينى الزيارة فى أغسطس سنة ١٩٣٨ . وفى ٢٢ مايو سنة ١٩٣٩ وقعت المعاهدة فى برلين بين ألمانيا وإيطاليا لمدة عشر سنوات وقد نص فيها على أن الدولتين تضمان قواتهما فى سبيل الاحتفاظ بالسلم وأنهما تتبادلان المشورة والبحث باستمرار فى كل ما يخص السياسة الدولية ، وقد وضح بعد ذلك أن « المجال الحيوى » الذى كانت تقصده ألمانيا يقع فى وسط وجنوبى شرقى أوربا وأن إيطاليا تريد ألبانيا ومنطقة البحر المتوسط .

وعلى أثر نجاح إيطاليا وانتصارها على العصبة فى أثيوبيا مضت حليفتها ألمانيا فى تنفيذ برنامج التسلط الذى وضعته وأعدت له العدة منذ قيام الحكم النازى بها فاعلنت التجنيد الاجبارى سنة ١٩٣٥ مخالفة بذلك شروط معاهدة ڤرسايل وفى سنة ١٩٣٦ احتلت جيوشها أرض الرين وأقامت فيها القلاع والحصون فخالفت بذلك عهد « لوكارنو » سنة ١٩٢٥ . وفى سنة ١٩٣٨ ضمت النمسا وفى سبتمبر سنة ١٩٣٨ اعتدت على تشيكوسلوفاكيا ، وفى مارس سنة ١٩٣٩ أخذت ايطاليا نصيبها من الغنيمة فى أوربا فاحتلت جيوشها البانيا . كل ذلك والعصبة شاخصة تترنح من أثر صدمتها فى أزمة الحبشة فلم تحرك ساكناً حتى إذا دنت ساعة الكارثة العظمى فى أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ وبدأت أوربا تحترق كانت العصبة تغط فى النوم !

الفصل السادس

أهداف المستقبل

تناسق العقائد السياسية :

لما اجتمعت الجمعية العمومية للعصبة فى يولية سنة ١٩٣٦ وكانت قد خرجت مهزومة أمام تحدى إيطاليا تساءل رئيس الجمعية إذ ذاك « ده ڤاليرا De Valora» رئيس حكومة إيرلنده مخاطباً ممثلى الأمم « أبين الدول الصغيرة الممثلة هنا اليوم دولة لا تشعر فى أعماق نفسها بأنها عرضة لأن ينزل بها غداً ما نزل بأثيوبيا وأن الطمع والجشع قد يدفعان إحدى جاراتها الأقوياء إلى محاربتها وتدميرها » ؟

والحقيقة أن مثل هذا الشعور كان مستولياً على جميع الدول الصغيرة والكبيرة فى وقت معاً، وأخذ ممثلو الدول فى العصبة يبحثون وينقبون عن طريقة تعيد الثقة إلى العصبة وتحيي موات الميثاق ولكنهم بعد جهد لم يجدوا فى الميثاق نفسه شيئاً يذكر فيحتاج إلى تحوير أو تعديل وأدى بهم النقاش إلى الإقرار بأن فشل العصبة كان سببه عدم تطبيق الدول لنصوص الميثاق وقرارات العصبة بروح الصدق والولاء والإخلاص . فإن العصبة لم تكن يوماً حكومة عالمية تصدر القوانين ولكنها الهيئة الدولية التى تقترح وتوحى إلى الحكومات ، وهذه وحدها هى التى تصدر القوانين تنفيذاً لما تشير به العصبة . فإذا لم تكن الدول مقتنعة عن عقيدة خالصة بما تقرره العصبة فإنها ستتراخى بطبيعة الحال فى تنفيذ هذه القرارات بل قد تهمل تنفيذها إن استطاعت .

لذلك كان من أهم الضمانات التى يجب اشتراطها لصيانة السلام تناسق العقائد

السياسية التى تدين بها الشعوب المشتركة فى أية هيئة دولية تعمل لتأييد السلم بين الدول . ولقد قدر واضعو ميثاق العصبة بعد انتصار الحلفاء فى الحرب العالمية الأولى أن روح الديمقراطية ستسود العالم حتما وخاصة بعد أن امحى النظام الأمبراطورى فى ألمانيا وتحول نظام الحكم فيها إلى نظام جمهورى ديمقراطى صحيح . ولم يقدروا أن تجتمع فى العصبة يوماً حكومات تتباين نظمها وتختلف أساليب الحكم فيها ذلك الاختلاف الذى أدى إلى الكارثة الأخيرة .

ولم يكن عبثاً ما جاء فى ميثاق العصبة من اشتراط تمتع الدول المشتركة فيها بالحكم الذاتى التام . ولو حافظت العصبة على تنفيذ هذا الشرط بمعناه الصحيح ما استطاعت حكومة دكتاتورية كحكومة إيطاليا الفاشستية أن تصبح يوماً عضواً فى العصبة تتمتع بمزاياها من جهة وتتخذها من جهة أخرى وسيلة إلى تنفيذ مآربها وخاصة الحربية منها اطمئناناً منها إلى عدم استطاعة العصبة أن تحشد قوة كافية لردعها . ولكن الدول تساهلت فى تفسير شرط التمتع بالحكم الذاتى التام وأطلقوه على مجرد الاستقلال حتى لو كان ناقصاً . ومتى وجد الخلاف فى المعتقد السياسى انعكس ظل هذا الخلاف ووضحت آثاره فى جميع الأحكام والقرارات التى تتخذها العصبة وضاعت القوة التى لا مصدر لها سوى الإجماع .

قد يقال ولكن كيف نوفق بين مبدأ شمول العصبة للجميع واشتراط التجانس فى الاعتقاد السياسى . والجواب عن ذلك سهل وهو أن الشرط المهم لنجاح العصبة أو أية هيئة دولية تشبهها هو الاتفاق والانسجام لا الشمول والتعميم . ومتى شعرت الشعوب التى تؤيد الدكتاتورية مثلا بحاجتها إلى المزايا التى تعود عليها من الاشترك فى العصبة عملت جاهدة على إصلاح نظام الحكم فيها . وهل تستطيع دولة بلغت ما بلغت قوتها وثروتها أن تزهد فى خدمات الهيئة الدولية للبريد مثلا فتخرج من اتحاد البريد أو اللاسلكى ؟ لا يمكن تصوّر ذلك . كذلك

يجب أن تكون المزايا والخدمات الإنسانية العامة التى تؤديها جامعة الأمم لأعضائها من الخطورة والقيمة بحيث لاتستطيع دولة مهما كانت أغراضها أن تستغنى عنها بالعيش فى عزلة عن العصبة . بذلك وحده تتخلص الشعوب من أساليب الحكم التى لاتوافق الديمقراطية الصحيحة كما تخلصت أوكادت من نظام الحكم الأوتقراطى الذى كان فاشياً في الماضى .

السيادة القومية الكاملة :

من أظهر عيوب العصبة حرص الدول على تمتعها بكامل سيادتها مع وجودها فى العصبة . وهل يرجى نجاح لهيئة أو جمعية تنتظم أعضاء يتمتع كل منهم بكامل حريته حتى فى تنفيذ القرارات التى توافق عليها الهيئة العامة بالأكثرية أو بالاجماع ؟ ما قيمة مثل هذه الهيئة ؟ لاشىء مطلقاً . لقد بالغوا فى التمسك بحق السيادة التامة لكل حكومة حتى للحكومات التى أنشأوها عقب الحرب العالمية الأولى، وكان أول ما يجب اشتراطه على مثل هذه الحكومات الصغيرة الناشئة أن يحموها ضد مرض التسلح فيحددوا قواتها تحديداً دقيقاً ، ويصونوها من الأزمات الاقتصادية فيفرضوا عليها نظام التعاون التجارى والجمركى بينها و بين جاراتها بدلا من تركها حرة طليقة تقيم الأسوار وتفرض الضرائب الجمركية ونحو ذلك مما كان له أسوأ الأثر فى إفساد الجو الدولى .

والحقيقة أن الشعوب بعد انتهاء الحرب العالمية اندفعت فى تيار الوطنية الضيقة بكامل قوتها ، ولم يكن هذا مستغرباً مادام المبدأ الذى أعلنته الولايات المتحدة قبل نهاية الحراب وانساقت وراءه الشعوب هو مبدأ « حق تقرير المصير » ، وناهيك به من مبدإ يلهب الإحساس الوطنى ويجعل مصالح الوطنية الضيقة فوق كل اعتبار .

وليس من شك فى أن مبدأ تقرير المصير قد أساء إلى قضية السلم العام بقدر

ما أفادت منه الشعوب المظلومة . فقد حرك الأقليات فى الدول المختلفة وأثار فيها الرغبة والطموح إلى الاستقلال وبدلا من التآلف والتعاون الذى كان يبتغيه العالم نشأ النزاع والتآمر والتحاسد وظهرت حركات الانفصال التى استغلتها الدول الدكتاتورية وأفادت منها أيما فائدة . وليس ببعيد عن الأذهان ما تذرعت به ألمانيا سنة ١٩٣٨ فى نزاعها ثم حربها مع تشيكوسلوفاكيا من مناصرة أقلية « السوديت » الألمانية لها .

ولقد كان ظهور الدول الصغرى عقب الحرب الكبرى الأولى تطبيقاً لمبدإ تقرير المصير مدعاة للإيقاع بين الدول الكبرى فكانت بولنده وفنلنده ودول البلطيق تتأرجح فى سياستها بين روسيا وألمانيا كما كانت دول البلقان تنحاز بعضها نحو المحور وبعضها نحو الحلفاء .

ومن الخطأ البالغ إذا أريد لقضية السلام العام فلاح أن يعاد تقسيم العالم إلى دول صغيرة وفقاً لمبدإ الوطنيات بل لا محيص هذه المرة من تطبيق « سياسة الاتحاد » التى ينشدها العالم وذلك بتأليف اتحادات تجمع الشعوب الصغيرة المتجانسة جغرافيا والمتفقة لغة أو ديناً أو تقاليد كل ذلك أو بعضه .

إن اتحاد شعوب العالم فى نظام سياسى واحد من الأهداف البعيدة التى تعمل الأمم لبلوغها عاجلاً أو آجلاً . فقديماً اتحدت الأسرات وكونت القبائل ومنها تكونت الأمارات ثم الممالك والدول الكبرى، وها نحن أولاء نلمح فى الأفق الدولى بوادر الاتجاه الجديد نحو التعاون الدولى والوحدة العالمية المنتظرة . ومتى تحقق ذلك حلت الاتحادات محل الدول وأصبحت الدولة تدريجاً كالأسرة والقبيلة والإمارة فى الماضى : مجرد اصطلاح اجتماعى أو سياسى تعتز به الشعوب شكلا وفى الموضوع يطغى عليه اسم « الاتحاد » أو « الجنس » أو « العالم » .

الضمان الاقليمى :

نصت المادة العاشرة من الميثاق على الضمان الإقليمى والتأمين المشترك لأعضاء العصبة . وبمقتضى هذه المادة تعهدت كل دولة بأن تحترم الاستقلال السياسى لزميلاتها وتحافظ على سلامة أراضيها ضد كل اعتداء . وترك للمجلس أن يقرر ما يراه من الإجراءات للوفاء بهذا الالتزام إذا وقع الاعتداء أو خشى وقوعه .

ومع أن هذه المادة كانت عصب الحياة لميثاق العصبة فإن الشطر الأخير منها قد ترك مبهماً وغير محدود إرضاء للرأى العام الأمريكى الذى أبى أن يقبل نظرية التورط أو الاشتباك فى السياسة الأوربية إلى درجة قد تدعو إلى دخول الولايات المتحدة الحرب من أجل أوربا ، وكانت هذه المادة من أسباب عزلة أمريكا عن العصبة .

وكما أن هذه المادة كانت سبباً فى إبعاد الولايات المتحدة فإنها أيضاً أغضبت الدول التى كانت تشكو من معاهدة فرساي وتترقب الفرص لتعديلها بأية وسيلة . ولم يكن من العدل والإنصاف فى شىء أن تعمل تسويات من جانب واحد وتملى على الآخرين أملاء ثم يحكم إغلاق المنافذ والأبواب عليهم حتى لا يجدوا منها مخرجاً . وإذا كانت للتاريخ دروس صادقة لا تخطىء فأولها وأهمها أن العالم فى حركة دائمة وتطور قد يكون غير محسوس، ولكنه متواصل لا ينقطع وقد يكون التطور إلى الأمام أو إلى الخلف أو إلى أعلى أو إلى أسفل ولكنه على كل حال حركة دائمة لا تقف . إذن فمن العبث والغفلة أن تقيد الشعوب والأجيال بتسويات أقليمية أو سياسية سواء أوافق عليها الطرفان أم أملاها طرف واحد دون أن يترك منفذ لتعديلها و إعادة النظر فيها. حقيقة نصت المادة السادسة والعشرون من الميثاق على طريقة تعديل مواد الميثاق ولكنها اشترطت شروطاً جعلت التعديل فى حكم

المستحيل تقريباً إذ اشترطت موافقة جميع أعضاء مجلس العصبة أولا وأكثرية الجمعية العمومية ثانياً .

من ذلك نشأ جمود الميثاق وخيبة أمل الدول المهزومة فى الحرب العالمية الماضية ، بل بعض الحلفاء كايطاليا ، فى إمكان تعديل التسويات الأقليمية القائمة إذ ذاك . وكما كان تاريخ القرن التاسع عشر بعد مؤتمر ڤينا كله محاولات من الدول والشعوب للتخلص من قرارات مؤتمر ڤينا وتسوياته الإقليميـة ، كذلك كان تاريخ القرن العشرين بعد سنة ١٩١٩ إلى الحرب الحاضرة : كله محاولات لهدم معاهدة ڤرسايل ، فجدير بنا بعد تجربة الحرب العالمية الثانية ألا نقع فى أخطاء الماضى فينص فى معاهدة الصلح الجديدة على ضرورة إعادة النظر فيها بعد فترات معينة تطول أولاً ثم تقصر تدريجاً .

الهيئة التنفيذية :

والآن ننتقل إلى النقطة التى استعصى على مجلس العصبة حلها وهى القوة الحاكمة التى تستطيع تنفيذ قرارات العصبة . ويحسن بنا فى هذا المقام أن نعرض الماضى فإنه لما كان المؤتمر الأوربى قائماً فى النصف الأول من القرن التاسع عشر كان من السهل على الدول الكبرى التى كان يتألف منها المؤتمر أن توحد الرأى فيما بينها على سياسة عملية واحدة يرتبط بها الجميع و يعملون على تنفيذها . و إذا تعذر الاتفاق فيما بينها وتخلفت عن الإجماع دولة أو أكثر لم تجد الدول الأخرى صعوبة فى تنفيذ ما استقر عليه رأى المؤتمر . فقد اتفقت الدول بمعاهدة لندن سنة ١٨٢٧ على التدخل فى حرب الاستقلال الإغريقى ضـد تركيا ، ولم يتخلف سوى النمسا وأرسلت كل من انجلترا وفرنسا قواتهـا البحرية والبرية لمعاونة الإغريق ثم تدخلت روسيـا منفردة وقامت الحرب بينها وبين تركيا وانتهت بانهزام تركيا وتحققت أغراض اليونانيين فى الاستقلال . وفى سنة ١٨٤٠ اتفقت الدول بمقتضى

معاهدة عقدت فى لندن أيضاً على مساعدة تركيا ضد «محمد على الكبير» فى مصر ولم تشذ عن الإجماع سوى فرنسا . وفعلا أرسلت كل من انجلترا والنمسا قوات برية و بحرية لمحاربة محمد على عند سواحل الشام ومصر وأرغم على قبول شروط الصلح مع السلطان .

ولما قامت ثورة سنة ١٨٤٨ فى فرنسا وانهد ركن سياسة «مترنخ» لم يبق للمؤتمر وجود يذكر وعادت الدول الكبرى تحارب بعضها بعضاً كما حدث فى حرب القرم حتى إذا كانت الحرب البلقانية فى سنة ١٩١٢ بُعثت فكرة المؤتمر من جديد فى لندن بفضل مساعدة « لورد غراى » وزير خارجية انجلترا الذى حاول أن يتخذ من هذه المناسبة وسيلة لحياة جديدة للمؤتمر لكى يستخدمه فى منع وقوع الحرب العالمية الأولى ، لكنه لم يفلح وجبهه الألمان بسياسة عدم التدخل فى الشئون الداخلية للدول الأخرى وهى السياسة التى كثيراً ما تذرعت بها انجلترا فى القرن التاسع عشر .

أما فى نظام العصبة ، فقد نصت المادة الرابعة على أن يتألف مجلس العصبة وهو الهيئة التنفيذية لها من ممثلى الدول الكبرى التى تحالفت فى الحرب ، يضاف إليهم أربعة من ممثلى سائر الدول فى العصبة ، وقد أخذ هذا العدد ينمو حتى أصبح فى آخر الأمر عشرة . وظاهر أن وجود مثل هذا العدد الكبير من ممثلى الدول الصغرى أو المتوسطة إلى جانب الدول الكبرى كان من شأنه أن يحد من حرية الدول الكبرى ، و يجعلها تلجأ فى بحث مسائلها المهمة إلى أساليب لا تدخل مباشرة فى نطاق أعمال العصبة ، أو إلى الاتفاق مبدئياً فيما بينها خارج جدران المجلس ؛ وفى كلتا الحالتين كانت الدول الصغيرة الممثلة فى المجلس تشعر بمرارة أليمة ، تحملها على الاعتقاد بأن المساواة فى العصبة خرافة .

وهذه هى الحقيقة المرة ، فالدول الكبرى بما لها من قوة مادية ونفوذ أدبى ،

ستبقى صاحبة الكلمة العليا ، سواء فى العصبة أو فى أية هيئة دولية تشبهها ، وهى التى سيناط بها أولاً تنفيذ سياسة التأمين المشترك وفق ما جاء فى الميثاق ، أو تأدية أعمال « البوليس الدولى » إذا ما أنشئت هذه الهيئة . إذن وجب أن يعهد بالقوة التنفيذية إلى هيئة صغيرة تستمد قوتها من مجموع الدول ، ولكنها تقتصر على أقل عدد ممكن منها حتى يؤمن الخلاف بينها .

و إذا كان نظام العصبة قد عجز عن الوفاء بواجب ردع المعتدى فإن الذنب فى ذلك لم يكن ذنب العصبة ولكنه ذنب الرأى العام الذى لا يسوّغ لحكوماته الدخول فى حرب من أجل شعب آخر ليس له مصلحة عاجلة فى مناصرته . هب أن مجلس العصبة فى سنة ١٩٣١ دعا بريطانيا إلى إرسال اسطولها عبر المحيط الهادى لردع اليابان ومعاونة الصين . أكان الرأى العام البريطانى الذى تستند إليه الوزارات الإنجليزية يناصر مثل هذه السياسة وتقدم الأمة على تنفيذها بكامل إرادتها وعزيمتها حتى لو لم تتحرك ألمانيا لنصرة اليابان ؟ لا بالطبع . لأن الشعوب لا تتحمس للحرب لمجرد الاعتبارات الدولية أو الاقتصادية إذا لم يكن لهذه الاعتبارات غطاء يصنع محلياً ويعرف بالكرامة والشرف الوطنى وهو غطاء لا يمكن استيراده من الخارج حتى ولا من «جنيف»!

على أن واضعى مثياق العصبة كانوا يظنون أن قوة الرأى العام من وراء العصبة ستكفى مع مضى الوقت لردع الدولة المعتدية ومنعها من الاسترسال فى مناهضة الرأى العام الدولى ، وأن الحال فى المستقبل لن تدعو إلى استخدام القوة ضد المعتدى . وفات واضعى الميثاق ومن يناصرهم فى هذا الرأى أن كلمة « الدولية » نفسها Internationalism كلمة حديثة لم تدخل قواميس اللغة إلا فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر وأن فكرة التعاون السياسى بين الدول لا تزال

فى طفولتها ولم تلق من الحكومات والشعوب ما يساعد على التدرج فى توسيع الفكرة وتوطيد تعاليمها بين الناس .

ولا بد من مضى سنين طويلة حتى ينضج التعاون السياسى بين الدول وينشأ الرأى العام الذى نعتمد عليه فى تنفيذ القرارات الدولية . ولا بدّ دون ذلك من تمرين الشعوب على قبول الآراء والنظم الجديدة . فمن أجل فكرة التسامح الدينى قامت الحروب بين الشعوب قرنين أوثلاثة قرون ولم يزل أثر التعصب الدينى باقياً حتى اليوم ، ومن أجل الحرية والاستقلال وتكوين الوحدات القومية كافحت الشعوب سنين طويلة ولا تزال هناك شعوب ترزح تحت نير الاستعباد ولا تتمتع باستقلال أو وحدة قومية . .

لقد أنشأتْ الحكومات « البوليس المدنى » لصيانة الأمن داخل البلاد منذ سنين عدة وتكون رأى عام مستنير فى كثير من البلاد ومع ذلك لم نصل بعد إلى حالة من الاستقرار والأمن نستطيع معها الاستغناء عن البوليس المدنى ؛ فكيف يمكن ونحن فى مستهل تعاوننا السياسى الدولى أن نعتمد على قوة الرأى العام وحده ونستغنى عن « بوليس دولى » يصون السلام بين الدول ويحافظ عليه ؟

لا بدّ للعالم إذا أردنا السلام والأمن من « بوليس دولى » قوى يخافه الجميع ، وتخشاه لصوص الدول التى تسطو على الأمم فتسلبها أعز ما لديها وهو استقلالها ومالها وبنوها .

ولا حاجة بنا إلى القول بأن اتفاق الدول العظمى هو الذى يكفل وجود هذه القوة البوليسية . أما الدول الصغرى،فإنها لخوفها من الدول الكبرى ولأن قواتها ومواردها محدودة ستتهرب بكل الطرق من تنفيذ العقوبات وخاصة الحربية منها ضد الدولة الكبرى المعتدية . ولقد اجتمع وزراء الخارجية للدول الشمالية : هولندا وبلجيكا والدنمرقة والسويد والنرويج وفنلندا فى يوليه سنة ١٩٣٨ عقب

ما لمسوه من تحدى إيطاليا وألمانيا للعصبة وأعلنوا أنهم غير ملزمين بتنفيذ المادة السادسة عشرة من الميثاق لأن ضخامة التسليح فى بعض الدول يجعل قيامهم بالتزاماتهم فى حكم المستحيل عليهم ولأن تدخلهم ضد إحدى الدول يعتبر انحيازاً إلى جانب دون جانب آخر وهو أمر ينافى روح العصبة .

ويظهر أن فكرة البوليس الدولى قد أخذت بها الدول المتحالفة أخيراً كما يتبين من الاقتراحات التى وصل إليها مندوبو بريطانيا والولايات المتحدة وروسيا والصين فى مؤتمر « درمباتون أوكس Dumbarton Oaks » من ضواحى واشنجتون الذى انعقد فى أكتوبر سنة ١٩٤٤

وقد جاء فى هذه المقترحات ما يلى :

١ — لكى يستطيع جميع أعضاء الهيئة الدولية أن يشتركوا فى صيانة السلام الدولى يجب عليهم أن يتعهدوا بأن يقدموا ما يلزم من القوات المسلحة أو التسهيلات أو المساعدة اللازمة لصيانة السلام والأمن الدوليين ويجب أن يحدد عدد القوات وأنواعها فى اتفاقات خاصة تعقد لهذ الغرض .

٢ — ولكى يتسنى للهيئة الدولية اتخاذ التدابير العسكرية العاجلة يجب على أعضاء الهيئة أن تكون لديهم — على قدم الاستعداد — أفواج جوية مخصصة للقيام بالعمل الدولى . ويعين مجلس الأمن مقدار هذه القوات ودرجة استعدادها وبرنامج عملها المشترك بمساعدة لجنة أركان الحرب .

٣ — يتولى جميع أعضاء الهيئة بالتعاون فيما بينهم أو بين فريق منهم تطبيق الأعمال اللازمة لتنفيذ قرارات مجلس الأمن فى شأن صيانة السلام .

٤ — يضع مجلس الأمن بمساعدة لجنة أركان الحرب الخطط اللازمة لاستخدام القوات المسلحة .

٥ — تؤلف لجنة أركان حرب عسكرية وظيفتها تقديم المشورة والمساعدة

لمجلس الأمن فى جميع المسائل المتعلقة بالمقتضيات العسكرية لصيانة السلام الدولى وباستخدام القوات المسلحة الموضوعة تحت تصرفها وقيادتها وتنظيم التسليح وبالتجريد من السلاح . ويجب أن تتألف اللجنة من رؤساء هيئة أركان الحرب فى بلدان الأعضاء الذين لهم مقعد دائم فى مجلس الأمن أو ممن ينوب عنهم .

ويجوز لأى عضو غير دائم أن يكون ممثلا فى هذه اللجنة إذا دعته للاشتراك معها رغبة فى تعزيز عملها وحسن اضطلاعها بمسئولياتها

وسيجتمع مندوبو الحلفاء والدول الصديقة فى «سان فرانسيسكو» بالولايات المتحدة فى ٢٥ إبريل سنة ١٩٤٥ للنظر فى هذه المقترحات وتقرير مايرونه بشأن تكوين هيئة الأمم المتحدة لتأمين السلام العام .

تخفيف التسليح :

وإذا كانت الحوادث التى توالت منذ سنة ١٩٣٥ قد برهنت على عجز العصبة فيما يخص تأمين السلام بين الدول وردع المعتدى فإن إخفاق العصبة فى تنفيذ الجزء الخامس من معاهدة فرسايل والمادة الثامنة من الميثاق بشأن تخفيض التسليح كان إخفاقاً ذريعاً أدى فى النهاية إلى تسابق الدول فى الاستعداد للحرب ثم إلى الكارثة العامة . وظاهر أن الطريق الوحيد لمنع الحرب لا يكون إلا بنزع السلاح أو تخفيفه باتفاق دولى عام يدمج فى معاهدة الصلح. أما إرغام الدول المهزومة على نزع سلاحها أو تخفيفه ثم ترك الدول الأخرى طليقة من كل قيد — كما وقع بعد الحرب العالمية الماضية — فأمر لا تؤمن مغبته ولا بد أن يؤدى إلى كارثة أخرى . لذلك يجب أن تتقيد الدول جميعها بسياسة معينة فيما يخص التسليح حتى تصبح شئونه مهمة دولية تشرف عليها جامعة الأمم أو الهيئة الدولية الجديدة التى ستؤلف بعد هذه الحرب القائمة . ويكون من حق الهيئة الدولية تحديد الأسلحة

وتفتيش الموانىء والمعامل والمطارات والأندية والمخازن والمخابىء لتكون على يقين من تنفيذ قراراتها ، وحبذا لو أبطلت سلاحى الغواصات والطيران فيما عدا حاجة الهيئة البوليسية الدولية منها .

وما دامت الهيئة البوليسية ستتولى نيابة عن مجموعة الأمم صيانة الأمن والسلام فى العالم فلا غضاضة على انجلترا من اعترافها بحرية الملاحة فى جميع البحار فى السلم وفى الحرب ، وتقوم الدول التى يخولها موقعها الجغرافى التحكم فى بعض المنافذ العالمية الهامة كتركيا فى « البواغيز » ومصر فى « قناة السويس » وبريطانيا فى « جبل طارق » بحماية هذه المنافذ والمحافظة على حيدتها نيابة عن مجموعة الدول .

وإلى جانب التسليح يجب أن يعهد إلى الهيئة الدولية الجديدة بحث وتنظيم المسائل التى يهم الشعوب الوصول إلى اتفاق بشأنها حتى يصفو الجو الدولى وتنتفى أسباب الخلاف بينها وفى مقدمة هذه المسائل المستعمرات والخامات والضرائب الجمركية والنقود والصحة العامة وهجرة السكان ومنهم اليهود .

جامعة الأمم الجديدة :

وأخيراً ينتهى بنا البحث إلى معالجة موضوع جامعة الأمم الجديدة أو ما يقوم مقامها ويجب أن نقرر من أول الأمر أن نظام العزلة السياسية الذى اتبعته كل من الولايات المتحدة وانجلترا فى الماضى لم يعد صالحاً فى العالم الحديث . لقد كانت أمريكا تعتز بمبدأ « منرو » وكانت انجلترا تتحصن ببحر المانش والبحر الشمالى وترى فى توثيق الروابط بينها وبين أجزاء الإمبراطورية البريطانية ما يغنيها عن الاشتباك فى مشاكل السياسة الأوربية وحروبها . ولا يزال هناك بريطانيون وأمريكيون يعتقدون فى سلامة مبدأ العزلة السياسية ، ولكن الحال تغيرت أخيراً وتضافرت القوى الطبيعية والعلمية على القضاء على خرافة « العزلة

المنيعة» على أثر انتشار الكهرباء واللاسلكى والطيران وتقدم المواصلات إلى درجة جعلت المسافات بين الممالك تقطع فى زمن أقصر مما كان يستلزمه الانتقال فى الماضى بين المدن المتقاربة فى المملكة الواحدة وجعل المسافة بين انجلترا وأمريكا عبر الإطلانطى تقطع بالطائرة من حيث الزمن كالمسافة بين انجلترا وفرنسا عبر بحر المانش أو القناة الإنجليزية.

ولما كانت هذه السرعة فى المواصلات مع استخدام المخترعات الحديثة قد حولت الحرب من ظاهرة محلية أو قاريه إلى ظاهرة دولية عالمية وكانت قوة التدمير والتخريب فى الحروب لا يقتصر أثرها على الحصون والمحاربين والأهداف العسكرية بل تعم الانحاء وتكتسح الأرجاء ويستهدف لها النساء والأطفال والعجزة والمحايدون كغيرهم من المحاربين فقد تحولت انجلترا تدريجاً عن سياسة العزلة السياسية إلى السياسة القارية فأوثقت الروابط بينها وبين فرنسا حتى كادت فى أول الحرب الحاضرة أن تكوّن اتحاداً سياسياً منها ومن فرنسا لتقف الدولتان سداً فى وجه قوات ألمانيا الجائرة الجامحة.

فشل نظام العزلة :

وكذلك حاولت الولايات المتحدة التزام الحيدة فى أول الحرب الحاضرة مع معاونة بريطانيا أدبياً ومادياً ، ولكن ملابسات الحرب العالمية قد اضطرتها طوعا أو كرهاً إلى نقض سياسة العزلة وأعلنت الحرب عقب سطو اليابان على «ميناء بيرل Pearl Harbour» فى ديسمبر سنة ١٩٤١ . وليس من شك فى أن أمريكا قد تعلمت درساً قاسياً من الحرب العالمية الماضية فلن تعود إلى سابق غلطتها فى اعتزال السياسة الأوربية . وستشترك بكامل قوتها فى تنظيم التعاون العالمى بين الدول بعد نهاية هذه الحرب التى اشتركت فيها بأكبر نصيب من حيث المال والرجال والعتاد، وسيكون لها

حتما الإعتبار الأول فى كل ما يتقرر فى المحيط الدولى بعد الحرب . إذن فلا رجعة البتة لنظام العزلة السياسية بين الدول .

نظام المحالفات :

يأتى بعد ذلك نظام المحالفات السياسية وهل تغنى المحالفات عن جامعه الأمم: كانت المحالفات السياسية فى الماضى لاتعقد بين الدول إلا لدرء الخطر الذى قد يصيب الدول من عدوان مملكة نمت قوتها واتسعت رقعتها اتساعاً يجعلها مصدراً لقلق جيرانها وسائر الممالك الأخرى . وكانت الدول فى مثل هذه الحال تعتبر أن التوازن الدولى قد اختل نظامه وليس من طريق إلى تصحيحه إلا باتفاق الآخرين على الدولة أو العاهل الذى يتوقع منه الخطر ، لذلك تكونت المحالفات السياسية فى القرن السادس عشر ضد تفوق أسبانيا فى عهد الامبراطور شارل الخامس وضد تفوق فرنسا فى أثناء القرنين السابع عشر والثامن عشر فى عهد لويس الرابع عشر وكان قد حاول ضم الأراضى المنخفضة وأسبانيا إلى فرنسا . وفى نهاية القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر تكونت المحالفات من جديد ضد الخطر الذى كان يهدد أوربا من ناحية فرنسا فى عهد الثورة الفرنسية ونابليون

ولما انهزم نابليون وتقوض النظام الذى أقامه فى أوربا انعقد مؤتمر ڤينا وتقمصت روح المحالفة المؤتمر الأوربى « أو الكنسرت » الذى ظل يعالج مشاكل أوربا السياسية بالفعل أو بالاسم حتى قرب نهاية القرن التاسع عشر . وحينذاك ظهر خطر جديد هدد العلاقات بين الدول وقلب السياسة الدولية رأساً على عقب . ذلك أن الدول التى تكونت واتحدت حديثاً وأولها المانيا بدأت تفكر فى برنامج لا تكتفى فيه بالتفوق الحربى فى أوربا فحسب فقد كانت فعلا بعد الحرب السبعينية أول دولة حربية فى العالم لا ينافسها فى ذلك منافس بل فكرت فى أمر أعظم

خطراً ، فقد أعلنت بلسان أمبراطورها أنها أصبحت دولة عالمية وتريد أن تعمل كانجلترا لبلوغ مرتبة التفوق العالمى ، و بدأت تنتهج سياسة جديدة فى أخذ نصيبها من المستعمرات فى القارة السوداء التى بدأ المستكشفون يجوبون أرجاءها و يلفتون إليها أنظار الدول الأور بية . وكان الرد على ذلك « الاتفاق الودى » بين انجلترا وفرنسا ثم بين فرنسا وروسيا ، وهكذا تكونت محالفات جديدة لا للتوزان السياسى الدولى ضد المعتدى وحسب ولكن للتوازن الحربى ، وكانت النتيجة الحتمية لهذه المحالفات قيام الحرب العالمية الأولى .

وجاء ميثاق عصبة الأمم وسمح بعقد المحالفات السياسية ولكنه اشترط إعلانها وتسجيلها فى العصبة . وليت الميثاق حقق ماسبق الرئيس ولسون إلى إعلانه فى نقطه الأربع عشرة وهوضرورة القضاء نهائيا على المحالفات والدبلوماسية السرية فقد تجدد تكوين المحالفات بين الدول بعد انشاء العصبة وكان غرض فرنسا منها حربياً كما بينا أكثر منه سياسياً ، ولذلك انتهت المحالفات الدولية تحت نظام العصبة إلى هذه الحرب العالمية الثانية كما أدت سابقاتها إلى الحرب العالمية الأولى .

و إذا تجددت المحالفات السياسية الدولية بعد هذه الحرب من غير ضابط لها فلا بد أن تؤدى إلى كارثة أخرى . ويجب أن نحذر من المحالفات الاقتصادية أو الاجتماعية أيضاً ، فإن تحالف ألمانيا و إيطاليا واليابان قبل الحرب الحاضرة ضد الشيوعية كان من أسباب تفاقم الخلاف بين هذه الدول و بين روسيا وحليفاتها وكان من أمضى العوامل التى حركت الشعوب للحرب الحاضرة .

إذن يجب أن تبطل المحالفات السياسية الفردية بين الدول سواء أكانت دفاعية أم هجومية وأن يناط بجامعة الأمم أو الهيئة الدولية التى ستنشأ بعد الحرب مهمة التعاقد السياسى والاقتصادى بين الدول ، و ينتقص من سيادة الدول بمقدار هذا الحق بحيث لا يرخص للدول أن تعقد المعاهدات إلا بواسطة الهيئة الدولية .

وتعتبر أداة عصبة الأمم من أوفق الحلول لتحقيق السلام العام والتعاون السياسى بين الدول ، ولكننا نريدها هذه المرة عصبة أمم قوية محترمة تملك الوسيلة اللازمة لتنفيذ قراراتها وإرغام المعتدى على الخضوع لسلطانها ، ولا يتيسر ذلك إلا بإنشاء هيئة البوليس الدولى التى سبق ذكرها . وقد قال «مستر تشرشل» فى خطبة له فى ١٢ ديسمبر سنة ١٩٣٨ « يجب أن نعلن للملأ عزمنا على توطيد أركان عصبة الأمم وتوسيع سلطانها ونوفر لها بجهودنا القوة المسلحة التى تجعل أحكامها موضع احترام الجميع . »

وأما نظام العصبة الماضى الذى أذلها وقلل من شأنها وجعلها فى حكم جمعية كبرى لمناظرات سياسية نظرية لا تغنى ولا تؤمن من خوف فنظام لا فائدة منه . إذن فعلينا أن نعيد النظر فى نظام عصبة الأمم الذى جربناه وخبرناه وبنيناه بجهودنا مدة عشرين عاما عرفنا فى أثنائها مواضع الضعف والقوة فيه على أن تتألف الجامعة الجديدة من مندوبين عن الشعوب المتحدة لا مندوبين عن الحكومات فحسب كما كانت الحال .

نظام الاتحادات :

يجب أن تتألف من الدول بقدر ما تسمح به ظروفها مجموعات أو اتحادات ، كل اتحاد منها يتألف من مجموعة متجانسة من الدول تجمعها وحدة الإقليم أو اللغة أو الأصل أو الدين أو التقاليد ، أو بعض هذه أو كلها . على أن يراعى فى تأليف هذه الاتحادات الاعتبارات الحربية أو الاستراتيجية ، فيكون اتحاد الإطلنطى بشعبتيه الأمريكية وعمادها الولايات المتحدة ، والأوربية الغربية وعمادها بريطانيا وفرنسا ، والاتحاد السوفيتى ، أو السلافى أو البلقانى ، وعماده روسيا وتركيا واليونان ، والاتحاد العربى ، أو اتحاد الشرق الأوسط ، ويشمل

مصر والمملكة السعودية واليمن والعراق وسوريا ولبنان وفلسطين وشرق الأردن، واتحاد وسط أوربا ، واتحاد الشعوب الشمالية ، واتحادات أخرى أسيوية وأفريقية على هذا النمط . ويرسم لكل اتحاد محيط خاص من النفوذ ، ومجال حيوى للنشاط السياسى والاجتماعى ، حتى لا تتعارض مصالح الاتحادات بعضها مع بعض ، ولا تتحول دولة أو مجموعة من الدول من اتحاد إلى آخر ، منعاً لإثارة التنافس والأطماع الأقليمية بين الدول الكبرى خاصة ، غير أنه لا يحظر على الدول عزلتها أو انسحابها من اتحادها الخاص إذا رأت فى عزلتها خيراً وسلاماً لها ، وهيهات أن يتأتى لها ذلك بغير التعاون والاتحاد مع أخواتها .

وفى هذه الاتحادات تحتفظ كل أمة باستقلالها السياسى وبنظام الحكومة فيها ، وتتعاون الأمم المكونة لكل اتحاد فى الشئون الاقتصادية والثقافية ووسائل التجارة والدفاع بقدر ما يتفق مع سياسة جامعة الأمم الجديدة ، ويتحقق ذلك بتكوين مجلس اتحادى يمثل جميع أعضاء الاتحاد ، ويكون من اختصاصه الفصل فى هذه المسائل .

وليس تأليف هذه الاتحادات أمراً بدعاً ، فإنه نظام قائم فى سويسرا وفى الولايات المتحدة وقائم اقتصادياً فى اتحاد البريد والتلغراف واللاسلكى ، وسيقوم قريباً بين الشعوب العربية .

ولا ننسى أن مجموعة الأمم الحرة التى تنتظمها الإمبراطورية البريطانية الآن ما هى إلا اتحاد متجانس بين دول وشعوب مستقلة لها وزاراتها وبرلماناتها ، وهذه البرلمانات هى التى تقرر حتى السلم والحرب دون ارتباط بما يبرمه برلمان انجلترا .

ومتى تم تكوين هذه الاتحادات وتألف من مندوبيها المختارين لا المعينين مجلس جامعة الأمم أصبحت قضية التعاون والسلام العام بين الأمم فى يد الشعوب

وإرادة الشعوب إذا اجتمعت كانت أقوى من جيوش الدول جميعاً ، ولو كان بعضها لبعض ظهيراً .

مؤتمر السلام المنتظر ومواثيقه :

ما من مرة انعقد مؤتمر للصلح إثر حرب أوربية أو عالمية إلا أنتج الصلح حرباً أخرى أنكى وأشد إمعاناً فى التخريب من سابقتها ، فما هى إلا فترة قصيرة تستجم فيها الحكومات بعد الحرب وتنسى ذكريات القتال وأهوال التدمير التى مضت حتى تعود الدول المغلوبة أولا ثم الغالبة بعدها إلى الاستعداد للحرب من جديد ، فلا تكاد الدول تجدّ جدها فى تثبيت قواعد السلام وحفظ الأمن الدولى فتَخْدر أعصاب بعض الدول المتفائلة وتستنيم إلى أقصوصة السلام حتى تهب عاصفة عاتية من إحدى مناطق الأعاصير الحربية فتكتسح أمامها كل ما أقيم من سياج لحفظ الأمن والسلام فى فترة الصلح .

ويظهر أن ساسة البلاد المحاربة حين يجتمعون عقب الحرب لتقرير أسس السلم لا يجدون فى طاقتهم الفكرية واحتمالهم العصبى ما يمكنهم من التعمق فى البحث والنظر فى مسائل السلم بالعين المجردة الناظرة إلى أبعد الآفاق فيكتفون عادة بفرض شروطهم على الدول المغلوبة ويقررون فيما يخص الحدود والأقليات ومصالح البشر عامة قرارات سريعة مبتسرة يجد فيها العابثون بالأمن من بعد مادة صالحة لتسميم العقول واثارة الشعور ضد السلام العام .

لذلك نرى من الخير للساسة وللانسانية عامة أن تطول فترة الهدنة بين الحرب والسلم حتى تهدأ الأعصاب وتخف وطأة الأحقاد وتطمئن الخواطر ونرى من الخير أيضاً ألا يقتصر المؤتمر على ممثلى الدول المتحاربة فعلا بل يجب حتما أن تدعى إليه الدول المحايدة والدول الصديقة التى ساهمت فى الحرب بمالها و رجالها ومواردها

وميولها . وليس من شك فى أن المحايدين أسدّ رأياً وأبعد نظراً ، فى التحكيم والفصل فى المسائل المعقدة المتشعبة التى يحتدم فيها النقاش بين الدول ذوات المصالح الخاصة ويتعذر بينها الاقناع والاتفاق. وهل بقى فى العالم الذى تقارب وتقاصرت أبعاده بسبب نهضة المواصلات مصالحُ أو مسائل لا تشتبك أطرافها من قريب أو بعيد بمصالح البشر عامة ؟ فكيف تسوغ الدول المحاربه لنفسها أن تستأثر بالرأى فى مؤتمر يجىء أثر حرب عالمية ابتلى فيها العالم أجمع بكوارث وأحداث لم تخطر على بال بشر ؟

وكذلك لا نرى مسوغاً لأن يكون التمثيل فى المؤتمر مقصوراً على رجال السياسة والقانون ويترك الخبراء من ممثلى الشعوب فى المجالس النيابية والنقابات والجمعيات خارج المؤتمر . إن طبقات الشعب من العمال والصناع والموظفين والمزارعين وغيرهم هم الذين غذوا الحرب بالرجال وأدوات القتال وأمدوه بالغذاء والكساء والمال — وهو عصب الحرب — وهم بذلك أحق من غيرهم بأن يمثلوا فى مؤتمر الصلح لأنهم أعرف بويلات الحرب وبما ينفع الناس فى الأرض ولأنهم أشد إيماناً بقضية السلام والتعاون بين أجناس البشر .

وكما كانت النقط الأربع عشرة التى أعلنها الرئيس ولسون قبل انتهاء الحرب العالمية الأولى نبراساً اهتدى به العالم بعد الحرب وكبت على ضوئه الحكومات التى اجتمعت فى ڤرسايل لتقرير قواعد السلام، فإنه يبدو أن الشعوب والحكومات وخاصة الصغيرة منها ستتمسك بعد هذه الحرب بميثاق الأطلنطى والمواثيق التى تلته وسبقته ، بل لعلها تكون أشد استمساكاً بها ذلك لأن نقط الرئيس ولسون لم يتقيد بها سواه . أما ميثاق الأطلنطى والمواثيق التى جاءت بعده فقد ارتبطت بها الدول المتحدة جميعاً وصار حتماً على الجميع أن يلتزموا بعد النصر تطبيق المبادىء العامة التى أعلنوها للملأ فى أثناء الحرب واجتذبوا بها الشعوب .

ميثاق الأطلنطى :

وجدير بنا أن نقف على هذه المبادىء وننظر فيما قد يصيب تطبيقها من توفيق أو إخفاق . ونبدأ « بميثاق الأطلنطى » وهو الميثاق الذى أعلن عقب المقابلة التى تمت فى عرض المحيط الأطلنطى قرب سواحل « نيوفوندلنـد » بين « روزفلت وتشرشل » فى ١٤ أغسطس سنة ١٩٤١ ولم تكن الولايات المتحدة يومئذ قد دخلت الحرب ولذلك جاءت مبادئه مبهمة غير صريحة كى لا تتعارض مع مقتضيات القانون الدولى .

١ — وتنص المادة الأولى منه على أن الحلفاء لا يطمعون فى توسيع رقعة بلادهم بضم أراض جديدة إليها .

ومصدر الخطر على هذا المبدإ أن النصر قد يغرى بعض الدول الكبرى على محاولة نقضه بحجة التأمين ضد الحرب فيقترح بعضهم ضم أراض من ألمانيا أو فنلنده أو بولانده مثلاً ، وقد تصطدم مصلحة روسيا الحربية من ناحية لننجراد وحدودها الغربية بحريات الشعوب التى كانت تتكون منها جمهوريات البلطيق عند قيام الحرب الحالية . فإذا ما حدث ذلك أو نحوه كان نقضاً صريحاً لهذا المبدإ ، وإذا ما تسامحت الدول بنقضه فى أى إقليم انهار الأساس الأول للميثاق وهو أن الدول المتحدة إنما كانت تحارب مجردة من المطامع والغايات الإقليمية .

٢ — وتنص المادة الثانية على ألا تتم تغييرات إقليمية إلا وفق رغبات الشعوب المختصة بشرط أن تعطى الحرية الكاملة للتعبير عن هذه الرغبات .

وتشبه هذه المادة فى مؤداها مبدأ حق تقرير المصير الذى نادى به الرئيس ولسون فى الحرب الماضية .

وأكبر الخطر على هذه المادة أن يتم استفتاء الشعوب فى مصايرها استفتاء

شكلياً فلا تأتى نتيجة الاستفتاء موافقة لإرادة الشعوب الحقيقية ، كما حدث فى الماضى فقدعملت ألمانيا فى النمسا استفتاء شكلياً فى سنة ١٩٣٨ أسفر عن الانضمام إلى ألمانيا « الانشلص Anchluss » وأكبر الظن إن لم يحاول الحلفاء النهوض بالنمسا اقتصادياً أن تتغلب سياسة الضم فى النهاية مرة ثانية .

وضماناً للحرية الكاملة فى الاستفتاءات يجب أن تتولاها هيئة دولية محايدة .

٣ — أما النقطة الثالثة فتنص على أن كل شعب حر فى اختيار نوع الحكومة أو نظام الحكم الذى يرضاه لنفسه وعلى أن المتعاقدين يرغبون فى أن تسترد الشعوب التى اعتُدى عليها بالقوة استقلالها وسيادتها .

وظاهر أن حكومات الحلفاء التى تختلف نظم الحكم فيما بينها لا تريد أن تفرض نظاماً واحداً يرتضيه الجميع ، فنظام الحكم فى بريطانيا برلمانى عريق وحكومة الولايات المتحدة جمهورية ديمقراطية ، وروسيا شيوعية وقد تنطبق على هذه الحكومات جميعاً صفة الديمقراطية ولكن بدرجات متفاوتة وخاصة إذا أضفنا الصين إلى قائمة الدول الكبرى كما يطيب للحلفاء أن يصفوها . وكل ما نرجوه عند تطبيق هذا المبدأ أن يشمل حق استرداد الشعوب لاستقلالها وسيادتها البلاد الخاضعة للدول المتحالفة مثل الهند وتونس والجزائر ومراكش فضلاً عن البلاد الأصيلة فى استقلالها والتى تريد استكمال هذا الاستقلال من بعض النواحى مثل مصر وبعض البلاد العربية .

كما أن التطور الحديث فى نظريات الحكم يقتضى أن تعيد الدول النظر فى نظام الاستعمار بأكمله فتجعله نظاماً شبيهاً بنظام الانتداب تشرف عليه هيئة دولية لا يقتصر إشرافها على مستعمرات الأعداء وحدها كما كانت الحال بعد الحرب العالمية الأولى بل يشمل مستعمرات الدول جميعها .

٤ — وتنص المادة الرابعة على أن المتعاقدين مع احترام التزاماتهم الحالية

يرغبون فى أن تتمتع جميع الدول الكبرى والصغرى المنتصرة والمهزومة بحق التساوى فى فرص التجارة والحصول على الخامات اللازمة لتقدمها الاقتصادى .

٥ — وتنص المادة الخامسة على أن المتعاقدين يرغبون فى أن يصلوا إلى تعاون وثيق بين الدول جميعاً لرفع مستوى العمل والتأمين الاجتماعى .

والمهم فى هاتين المادتين العمل على إيجاد تفاهم وتعاون كامل وثيق فى الميدان الاقتصادى فيخف نظام الكفاية الاقتصادية الفردية من جهة وتيسر الأقوات والخامات لجميع الشعوب بأقل النفقات .

٦ — وتنص المادة السادسة على الرغبة بعد قمع « النازية » فى أن يعيش الناس فى سلام داخل حدودهم متحررين من الخوف والعوز .

٧ — وتنص المادة السابعة على أن الصلح الذى يحقق المبادئ المذكورة كفيل بأن يمكِّن الجميع من حرية الملاحة فى البحار بدون عائق .

٨ — وتنص المادة الثامنة على أن الشعوب ستنبذ استعمال القوة فى علاقاتها وترى نزع سلاح الدول التى تهدد السلام العام وتخفيف وطأة التسليح لدى الشعوب المحبة للسلام .

وأكثر الخوف على هذه المادة أن تختلف الدول الكبرى فيما بينها أو تتفق معاً وتقرر أشياء لا تقبلها الشعوب . ومن المسائل التى قد تختلف الدول بشأنها احتلال بعض أجزاء من ألمانيا عقب انهزامها نهائياً ، كما قد تختلف بشأن حدود بعض دول أوربا الوسطى والشرقية ، أو إقامة حكومات ملونة باللون البلشفى ، أو مسألة اليهود وفلسطين .

فإذا ما دب الخلاف بين الدول الكبرى بشأن هذه المسائل كلها أو بعضها فإن الخوف لا يلبث أن يستولى على الحكومات والشعوب ، وإذا ما تغلب الخوف عاد التسليح سيرته الأولى ومن ثم تتجمع الأسباب لحرب عالمية ثالثة .

الحريات الأربع :

وقد سبق ميثاق الإطلنطى أعلان « الحريات الأربع » المشهورة التى لخصها الرئيس روزفلت فى رسالته إلى « الكنجرس» أو المؤتمر فى الولايات المتحدة بتاريخ ٦ يناير سنة ١٩٤١ وهى :

١ — حرية الكلام والتعبير فى كل مكان فى العالم .

٢ — حرية الفرد فى عبادة ربه بالطريقة التى يريدها فى كل مكان فى العالم.

٣ — التحرر من العوز ومعناه التفاهم الاقتصادى الذى يتيح لكل أمة أن تعيش فى سلام ورغد فى كل مكان فى العالم .

٤ — التحرر من الخوف ومعناه تخفيف التسليح لدى جميع الأمم حتى لا تستطيع دولة ما أن تعتدى على جارتها أينما كانت فى العالم .

وقد يبدو أن إعلان هذه الحريات ليس بالشىء الجديد ، ولكننا إذا عرفنا أن النظم الدكتاتورية التى سادت قبيل الحرب الحالية فى أوربا وفى بعض جمهوريات أمريكا قد عبثت بهذه الحريات وقمعتها بالقوة أدركنا أهمية المناداة بها الآن والعمل على إحيائها وتدعيم قواعدها فى كل مكان فى العالم .

مؤتمر موسكو :

وقد تلا ميثاق الاطلنطى تصريحات مهمة ارتبط بها الحلفاء فقد اجتمع فى « موسكو» فى أول نوفمبر سنة ١٩٤٣ مؤتمر من ممثلى انجلترا وروسيا والولايات المتحدة والصين وقرروا مبدأ الاستمرار فى القتال حتى تسلم دول المحور بدون شرط أو قيد ، وقد أراد الحلفاء بهذا القرار ألا يتقيدوا فيما يخص دول المحور بما جاء من المبادىء الإنسانية الكريمة فى « ميثاق الاطلنطى » وغيره ، وأن يكون تطبيق هذه المبادىء كلها أو بعضها على دول المحور اختياراً من الحلفاء لا لزاما عليها ،

وبذلك يتفادون ما حدث بعد الحرب العالمية الأولى إذ احتج الألمان لعدم تطبيق الحلفاء للنقط الأربع عشرة التى أعلنها الرئيس ولسون إذ ذاك وارتضاها الألمان أساساً للهدنة .

وفى هذا الاجتماع قرر الحلفاء أن تنشأ هيئة دولية فى أول فرصة على أساس سيادة المساواة بين الدول المحبة للسلام تشترك فيها الدول الكبيرة والصغيرة معاً ، لتوطيد الأمن والسلام بين الدول . كما قرروا أن يتشاور المتعاقدون كلما دعت الظروف للعمل معاً نيابة عن مجموعة الأمم ، وأن يتعاونوا جميعاً فى تنظيم التسليح بعد الحرب .

وقد اجتمع مؤتمر الدول المتحالفة فى «دمبارتون أوكس» بواشنجتن لتحقيق هذا الغرض الذى يتفق مع المادة الثامنة من ميثاق الاطلنطى . واجتمع الزعماء الثلاثة «روزفلت» «وستالين» « وتشرشل » فى « يالتا Yalta » فى شبه جزيرة القرم فى أوائل فبراير سنة ١٩٤٥ ، وقرروا دعوة الحكومات المحبة للسلام والتى أعلنت الحرب على دول المحور لغاية أول مارس سنة ١٩٤٥ لحضور مؤتمر « سان فرانسيسكو » لبحث قواعد السلام العام بين الدول .

وجميع هذه المواد والقرارات التى لخصناها ليست قانوناً يلتزم الحلفاء تطبيقه إنما هى دستور عام وقواعد وأسس مرنة يستوحى منها الحلفاء بقدر حاجتهم الشروط التى سيقررها مؤتمر السلام .

ولا شك أن فى مقدمة المسائل التى سيتناولها المؤتمر بالبحث صيانة السلام العام ، وتأمين العالم ضد الحرب ؛ و يلى ذلك فى الأهمية مسألتان مرتبطتان معاً ، هما معاملة ألمانيا بعد الحرب ونزع السلاح ، فإذا ما انتهى قرار المؤتمر إلى محاكمة مجرمى الحرب أمام محاكمهم ونزع سلاح دول المحور ثم طبق قرار تخفيف

التسليح على سائر الدول بدرجات تقررها الهيئة الدولية الجديدة ، كان ذلك تمهيداً لحل مقبول للمشكلتين .

ثم تأتى مسألة التسويات الإقليمية ، ولا بد أن يكون الحلفاء قد اتفقوا عليها أو على أكثرها فى ضوء المواد والمواثيق التى ذكرناها ؛ ويهمنا من هذه التسويات مصير البلاد التى كانت لبعض الدول فى أفريقية .

نصيب مصر :

وستشترك مصر فى مؤتمر السلام كدولة محاربة آزرت حليفتها فى أثناء الحرب بكل ما فى طاقتها وطاقة مؤسساتها ومواردها وشعبها ، ويكفى أن تكون موقعة « العلمين » التى كانت نقطة التحول بين الهزيمة والنصر قد دارت رحاها فى داخل حدودنا ، وأن أسباب النصر ووسائله وجحافله فى تلك المعركة قد سارت وأعدت عدتها فوق أديم هذه البلاد وبين ظهرانى أهلها ليكون لمصر مكان مرموق ومقام معلوم بين الدول المجتمعة فى المؤتمر .

وليس من شك فى أن المؤتمر سيتناول بالبحث مسائل مهمة تمت بصلة وثيقة إلى مستقبل مصر ومصالحها ، وقد نصت المادة الثانية من وثيقة الاطلنطى كما ذكرنا على « ألا تتم تغييرات إقليمية إلا وفق رغبات الشعوب المختصة ، بشرط أن تعطى الحرية الكاملة للتعبير عن رغباتها » . فهناك مسألة الحدود الغربية بيننا وبين برقة وطرابلس ، وهناك مستعمرات إيطاليا التى اقتطعتها من السودان وحق مصر فى مياه النيل وروافده ، ومسائل البحر الأبيض المتوسط ، وقناة السويس ، وفلسطين ، والطيران وكلها مسائل من أمهات المسائل التى سيسمع صوت مصر فيها .

وقد جاء خطاب العرش فى ١٨ يناير سنة ١٩٤٥ مؤيداً حق مصر فى مؤتمر الصلح العتيد إذ قال :

« إن مصر قد حرصت على أن توفى بجميع التزاماتها الدولية ، فهى تواصل بإخلاص تنفيذ ما تتطلبه معاهدة الصداقة والتحالف التى تربطها ببريطانيا العظمى ، كما لا تألو جهداً فى إنجاح قضية الدول المتحدة التى هى قضية العدل والسلام . وإن مصر بحكم ما أدت إلى حليفتها وإلى الدول التى تحارب معها ، وبحكم ما تحملت من تضحيات لواثقة فى أن سيكون لها صوت مسموع عند ما يحين الوقت لإعادة تنظيم العالم على أسس الحرية والإنصاف التى تحفظ له سلاماً دائماً وتبعد عنه أهوال الحرب » .

وقد سجلت مصر حقها فعلا فى الوصول إلى مؤتمرات السلام وإسماع صوتها العالم بإعلانها الحرب على دولتى المحور فى ٢٦ فبراير سنة ١٩٤٥

ملحق — ١

أهداف مصر

السياسية والدولية بعد الحرب(١)

يعيش العالم منذ أكثر من خمس سنوات وسط أهوال من ألوان الحرب وتطوراتها ، وقد حوّلت المخترعات الأخيرة الحرب الحديثة من ظاهرة محلية أو قارية إلى ظاهرة دولية عالمية لا يقتصر أثرها على المحاربين والأهداف العسكرية بل تعم الأنحاء وتكتسح الأرجاء ويستهدف لها المحايدون وتخضع لجبروتها مرافق البشر إذ سخرت جميعها لخدمة أغراض الحرب .

وما دامت الحرب قائمة فكل تنبؤاتنا واستنتاجاتنا عن المستقبل رجم بالغيب لأن القواعد التى تستند إليها أحكامنا مرهونة بنتيجة الحرب النهائية وبموقف الدول المتحاربة عند أعلان الهدنة وبدء مفاوضات الصلح . ومن مأثور القول عند الإنجليز أن أول ضحايا الحرب هو الصدق ، وما دامت مهمة المؤرخ هى محاولة الوصول إلى الحق والصدق فإلى أن تنتهى الحرب ويفك أسر الصدق يتعين علينا السكوت ولكنه سكوت عما يخص الحاضر ولنا الغناء فيما ورثناه وخبرناه من حقائق الماضى وفيما نرسمه فى ضوء هذه الحقائق من خطوط ومعالم ومسالك المستقبل مؤمنين بأن مفاجآت القدر وتقلبات السياسة وحركات الشعوب وقادتها هى التى ستعطينا الصورة النهائية لآرائنا وأحكامنا .

---

(١) من محاضرة ألقاها المؤلف بقاعة يورت بالجامعة الأمريكية فى فبراير سنة ١٩٤٤

تقفون والفــلك المحرك دائر وتقدرون فتضحك الأقدار

وأول ما يسترعى انتباهنا فى موضوع شئوننا بعد الحرب الخطر الذى يتهددنا من جراء الخلط بين السياسة الداخلية والمسائل الخارجية . لقد جر علينا هذا الخلط فى الماضى متاعب وعثرات ونكوصاً على الأعقاب وقد أدى ذلك إلى أرجاء دستورنا وتأخير استقلالنا زمنا طويلاً . لقد كانت مسألة استقلالنا بعد الحرب العالمية الأولى مسألة دولية بيننا و بين بريطانيا أولاً ثم بيننا و بين دول الامتيازات ثانياً فلم تمض سنة أو سنتان على ثورتنا فى عام ١٩١٩ حتى تحول الموضوع إلى مسألة داخلية .

وتفصيل ذلك أن الإنجليز كانوا يعتقدون أن الاستقلال السياسى يستلزم نضجاً سياسياً خاصاً وأن الطريق الوحيد المعقول للوصول إليه إنما يجىء بالسير على مقتضى النظم البرلمانية كما يحدث فى الأمم العريقة فى الديمقراطية ، وعلى ذلك أرادوا أن نبرهن أننا خليقون بحكم أنفسنا فوضع الدستور وجاء البرلمـان واقتضى منطق الحوادث إجراء الانتخابات وتكوين الأحزاب وتولى الحكم . وبذلك انقسمنا شيعاً وأحزاباً وسرت فى البلاد روح العداء والقطيعة بين الأفراد والأسرات ورجال الحكم ونتج عن ذلك كله أثناء شغلنا عن هدفنا الأول وهو الوصول إلى الاستقلال الحقيقى وظللنا سبعة عشر عاماً نتجاذب أطراف الحكم ونتراشق بالتهم حتى انبلجت أمامنا الحقيقه سافرة فى النهاية حينما تحرجت الحالة الدولية بين بريطانيا وغريمتها فى البحر المتوسط إيطاليا وكوناً جبهتنا الداخلية وظفرنا باستقلالنا الحقيقى سنة ١٩٣٦ .

وأخشى ما أخشاه بعد الحرب الحالية أن تتحول مسائلنا الخارجية إلى مسائل داخلية يكون محورها هذه المرة « هل نحن قادرون على الدفاع عن أنفسنا » بدلا من « هل نحن قادرون على حكم أنفسنا » .

وقد ينبنى على هذا الاختبار ظهور خلافات جديدة تنشب بيننا فنشغل بها وتبقى مسائلنا الحيوية معلقة ردحاً من الزمن . فالى قادة الرأى فى هذه البلاد نزجى الرجاء بأن يكونوا مؤمنين بحق الوطن حتى لا يلدغوا من جحر مرتين وأن يعملوا متفقين تماماً على برنامج واحد فى السياسة الخارجية يرتبط به الجميع ويعملون يداً واحدة على تحقيقه سواء أكانوا داخل الحكم أم خارجه . وكذلك يجب فى سياسة الدفاع أن يتفاهم الجميع على خطط وبرامج واحدة ولهم بعد ذلك أن يختلفوا ويتساجلوا ويتنافسوا ما شاءوا فى مسائل السياسة الداخلية وشئون الاقتصاد والاجتماع بشرط أن يفهم الجميع أن يكون الحكم للقانون لا للأفراد مهما سمت مراكزهم .

بذلك وحده نستطيع أن يكون لنا مقام مرموق بين الدول وأن نحقق ما عقدنا العزم على بلوغه من آمال وأمانى عظام تسمو بنا إلى مصاف الدول العظمى .

ويحق لنا ما دمنا نرشح أنفسنا أو يرشحنا غيرنا لتبوء هذه المرتبة السامية أن نقف على كنه الدول العظمى وتأليفها .

الدول العظمى :

ليست هناك قوانين تصدر أو قرارات تتخذ بشأن الدول التى يصح أن نطلق عليها الدول العظمى . فجميع الدول المستقلة متساوية القيمة من الوجهة القانونية. إنما يكون التمييز بينها من حيث النفوذ السياسى فقط . فالدولة العظمى هى التى تستطيع أن تغلِّب إرادتها وتجعل لكلامها وزناً أكثر من الدول الأخرى . ولا يستدعى ذلك أن تكون الدولة أكثر ثقافة أو أوفر ثروة أو أرقى معيشة من غيرها ، وإنما تنحصر المسألة كلها فى القوة فقط ولكنها القوة التى ارتقت

بتطبيق العلم والنظام فأصبحت تمتاز على القوة العددية أو القوة الهمجية .

وهناك عامل آخر ظهرت أهميته فى السنين الأخيرة هو الرأى العام ومدى الشعور بالمسئولية الأدبية التى تستند إليها الدولة فى تطبيق قوتها . فكل قوة حربية مهما بلغت درجتها من المتانة والكفاية لا تستند إلى قوة أدبية موازنة من جانب الرأى العام لا يكون لها الأثر الفعال فى تغليب إرادة الدولة .

فطنت الدول إلى ذلك فى الحرب العظمى الأولى فتألفت وزارات الدعاية — وكانت وزارة الدعاية فى انجلترا برياسة « لورد نورثكليف Northcliffe » من أهم العوامل التى ساعدت على كسب الحرب الأولى — وفطن إلى ذلك مسولينى فى أثناء الأزمة الأثيوبية سنة ١٩٣٥ — ١٩٣٦ فلم يحفل بقوات بريطانيا التى كانت تناوئه لأنه كان يعلم تمام العلم أن من وراء القوات البريطانية فى البحر وفى البر إرادة الشعب الإنجليزى الكامنة التى كانت تتوق إلى السلام العام وتمقت الحرب فتحدّت إيطاليا بريطانيا وتحدت عصبة الأمم وكسب مسولينى المعركة .

وقد كانت الدول العظمى بعد مؤتمر ڤينا الذى عقدته الدول فى سنة ١٨١٥ على أثر هزيمة نابليون بونابرت خمساً : انجلترا والنمسا و پروسيا وروسيا وفرنسا . وانضمت إليها إيطاليا عقب دخولها حرب القرم إلى جانب الحلفاء سنة ١٨٥٦ ، وفى سنة ١٨٧١ انتصرت پروسيا على فرنسا وتكونت الأمبراطورية الألمانية . أما اليابان فأصبحت دولة كبرى عقب محالفتها مع انجلترا فى سنة ١٩٠٢ وانتصارها على روسيا سنة ١٩٠٥ ، وأصبحت الولايات المتحدة دولة عظمى بعد انتهاء الحرب الأهلية بها سنة ١٨٦٥ وانتصارها على أسبانيا فى الحرب الأسبانية الأمريكية سنة ١٨٩٨

ويلاحظ فى ارتقاء الدول الأخيرة إلى مصاف الدول العظمى تفوق قواتها حربياً وبحرياً . فهل أعدت مصر من القوة ما يجعل لإرادتها وزناً تشعر به الدول فى أثناء مفاوضاتها متى اشتركت فى هيئاتها واجتماعاتها ؟

القوة البحرية :

قد يكون لنا نفوذ ثقافى واقتصادى يذكر ، ولكن عهد الاستقلال لم يطل بنا زمناً يكفى لتجهيز أنفسنا فى الجو والبحر والبر ، ولا مناص لنا إذا كنا حقيقة نتطلع من ثنايا تاريخنا القديم إلى المكانة السامية التى تنتظرنا من أن نعد أنفسنا لذلك ، ولنبدأ بالقوتين البحرية والجوية فهما الدعامتان القويتان اللتان تستند إليهما الأمة فى الحرب وفى السلم ، فى شئون التجارة والمواصلات . ألا إن البحر والجو هما مهد البطولة والتفوق ، ولا سبيل إلى عظمة الأمم فى المستقبل القريب أو البعيد إلا عن طريقهما . لقد فطن محمد على الكبير إلى أهمية القوة البحرية فى نهضة البلاد ، فأولاها اهتماماً يساوى إن لم يفق اهتمامه بالجيش حتى أصبحت مصر فى عهده الدولة الثالثة فى البحر الأبيض المتوسط بعد بريطانيا وفرنسا .

وإذا كانت إيطاليا تدعى إلى وقت قريب أن البحر المتوسط بحرها ، حتى كان الطليان يسمونه فى كتبهم ومقالاتهم وأحاديثهم « بحرنا » مستندين فى دعواهم هذه إلى أن سواحل إيطاليا يغمرها البحر من كل جهاتها تقريباً ، وأن الرومان القدماء قد سيطروا على البحر المتوسط وأقاموا على سواحله دولة رومانية استمرت عدت قرون — إذا كانت إيطاليا تزعم ذلك ، لهذا السبب وحده فإن لمصر فى البحر الأبيض والبحر الأحمر تاريخاً مجيداً فى القديم والحديث ، ففى القديم كانت مصر ترسل أساطيلها فى عهد الأسرة الخامسة والملكة «حتشبسوت» تمخر عباب البحر شمالا وجنوبا إلى بلاد «پنت» ، وهى بلاد الصومال الحديثة ، وفى الحديث حين كانت مصر فى عهد محمد على الكبير تسيطر بأسطولها على سواحل لبنان وجنوبى آسيا الصغرى وفلسطين وكريت وبلاد العرب

والسودان، وحين احتلت جنودها فى عهد الخديو إسماعيل «مصوع» و «زيلع» و «بربرة» ، وحين كادت جنودها تدخل عدن وتستولى عليها لولا تدخل شركة الهند الشرقية والحكومة الإنجليزية ، وحين وصلت منارات مصر على ساحل البحر الأحمر والمحيط الهندى إلى جنوبى « رأس جاردفوى » .

فإذا ما لجّت إيطاليا فى دعواها فزعمت أنها واقعة وسط الطريق فى البحر المتوسط ، وأنها تسيطر من الوجهة الحربية على قسميه الشرقى والغربى ، فإن لنا أن نعتبر أن البحر الأحمر امتداد للبحر المتوسط، وعلى ذلك تكون مصر لا إيطاليا هى القابضة على أوسط مكان فى البحر وموقعُها فى أدق وأهم النقط الحربية الاستراتيجية منه ، وليس أدل على أهمية موقعها من وجودها فى مفترق الطرق بين القارات الثلاث، وأهم من كل ذلك أنه يكفى أن تكون مصر هى المالكة لقناة السويس التى هى الشريان الحيوى للبحرين ومصدر النشاط السياسى والتجارى فيهما — لتقول بملء فيها إن البحر الأبيض المتوسط لها قبل أن يكون لغيرها .

ولقد أظهرت الحرب الحالية بدرجة لا تدع مجالا للشك مدى الخطر الذى استهدفت له مصر من ناحية البحر عند ما وقف الألمان عند « العلمين » فى يونيه سنة ١٩٤٢ فلم يكن مصدر الخطر حينذاك الهجوم البرى ، ولكن الخطر كلّ الخطر أن الألمان كانوا يعتزمون السيطرة على ساحل مصر الشمالى وقطع مواصلاتها بالخارج ، ثم عزلة مصر ومن بها من جيوش الحلفاء عزلاً تاماً ، إلى أن ينطبق فكا الكماشة الألمانية من الشمال الشرقى والجنوب الغربى !

من ذلك يظهر جلياً أن تاريخنا فى القديم والحديث وأن موقعنا الجغرافى والحربى يحتم على مصر أن تولى وجهها فى سياستها الدولية بعد الحرب نحو البحر الأبيض المتوسط ، وأن تستعيد فيه مكانتها إن لم تكن الأولى فلتكن فى الصف الأول بين دوله .

وتقتضى هذه المكانة منا معالجة المسائل الآتية وتحديد مركز مصر منها :

١ — قناة السويس .

٢ — أفريقيـــــة .

٣ — الوحدة العربية .

١ — مصر وقناة السويس :

كانت القواعد الدولية التى تحكم قناة السويس مستمـدة من معاهدة «القسطنطينية» التى أبرمتها فى سنة ١٨٨٨ الدول التى يهمها أمر القناة ، وهى بريطانيا وفرنسا وألمانيا وهولنده وإيطاليا وأسبانيا وروسيا وتركيا والنمسا ، ولم تكن مصر وهى صاحبة الشأن فى القناة من بين هذه الدول ، لأنها من الوجهة السياسية كانت تحت سيادة تركيا ، وكانت بريطانيا تحتل البلاد عسكرياً منذ سنة ١٨٨٢

ومقتضى تلك المعاهدة أن تبقى القناة مفتوحة فى السلم والحرب لجميع السفن التجارية والحربية . وأن يحظر حصرها بحرياً كما يحظر تحصين سواحل القناة ، أو القيام بأعمال حربية فيها أو على مسافة ثلاثة أميال من سواحلها ، وألا تبقى السفن الحربية التى تمر بها أكثر من أربع وعشرين ساعة .

وقد نفذت هذه الشروط بدقة فى أثناء السلم وفى أثناء الحرب ، وخاصة فى الحروب التى نشبت بين دول صغيرة أو بين دولة صغيرة وإحدى الدول الكبرى. أما حين تنشب الحرب بين الدول الكبرى كما حدث فى الحرب العالمية الأولى ، وفى الحرب الحالية فإن انجلترا بحكم مركزها فى مصر وتفوقها فى البحر كانت تسيطر على القناة وتتحكم فى حركة الملاحة بها . ففى الحرب الأمريكية الأسبانية

سنة ١٨٩٨ مرت السفن الأسبانية للدفاع عن جزر «الفلبين» ، وفى سنة ١٩٠٥ مر الأسطول الروسى لمحاربة اليابان ، وفى سنة ١٩١١ حين قامت الحرب الإيطالية التركية كانت القناة مفتوحة للمتحاربين .

ولم تخرق حيدة القناة إلا فى حادثين كانت فيهما مصالح بريطانيا مهددة بالخطر . أما الحادث الأول فكان فى أغسطس سنة ١٨٨٢ حين أرادت انجلترا أن تفاجىء العرابيين بإرسال قواتها إلى القاهرة عن طريق قناة السويس بدلا من طريق كفر الدوار وغرب الدلتا كما توقع العرابيون ، وفعلا سارت السفن الحربية حاملة قوات الغزو إلى بور سعيد ، ومنها إلى الاسماعيلية . وجال بخاطر العرابيين إذ ذاك أن يردموا القناة منعاً لدخول الإنجليز بسفنهم ولكن «دلسبس» تمكن بدهائه أن يوهم عرابى بأن الاتفاقات الدولية تمنع انجلترا من اختراق القناة فغير عرابى رأيه ولم يفطن إلى خطئه إلا بعد فوات الفرصة .

وأما الحادث الثانى فكان فى ٣ فبراير سنة ١٩١٥ حين هاجم مصر من ناحية صحراء العرب جيش تركى قادم من دمشق يريد عبر القناة ودخول مصر ، فقابلته القوات البريطانية ودمرته بعد قتال دام ساعات قليلة .

ولما قامت الحرب الإيطالية الأثيوبية سنة ١٩٣٥ مرت السفن الإيطالية الحربية والتجارية دون أى اعتراض ، غير أن جو السياسة الدولية إذ ذاك كان بحيث يسمح بإمكان إغلاقه فى وجه إيطاليا ولوأعلنت مصر أو العصبة وقتئذ إغلاق القناة فى وجه السفن الإيطالية التى كانت تحمل الجند والمؤن والطيارات إلى ميدان القتال لفسدت خطط إيطاليا وباءت بالإخفاق الذريع .

لذلك اشتد قلق إيطاليا بعد استيلائها على الحبشة وزاد خوفها وسخطها عند ما تمت معاهدة المحالفة والصداقة بين مصر وبريطانيا فى ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦

فقد نص فى هذه المعاهدة على أن لانجلترا أن تساعد مصر فى حماية القناة وصرح لهـا مؤقتاً بوجود حامية عددها ١٠٠٠٠ جندى و ٤٠٠ طيار بمنطقة القناة لهذا الغرض .

وبمـا أن معاهدة سنة ١٨٨٨ تقضى بألا يكون لإحدى الدول امتياز خاص بها دون غيرها ، فقد عدت إيطاليا معاهدة سنة ١٩٣٦ فيما يخص القناة خرقاً للاتفاق الدولى الذى وافقت عليه بريطانيا .

هذا كان سبب تبرم إيطاليا التى أخذت تطالب قبيل الحرب الحاضرة بضرورة إعادة النظر فى شأن القناة حتى يصبح أمر الدفاع عنها حقاً دولياً تشترك فيه إيطاليا كما يحق لمندوبيها أن يشتركوا فى مجلس إدارتها . ولـكن فات إيطاليا ومن على رأيها من الدول أن القناة ممر صناعى ، لا طبيعى كجبل طارق أو الدردنيل ، وهو محفور فى أرض مصر بأمر من حكومة مصر ، وهو ملك « لمصر » بغض النظر عن الشركة التى تديره ، وهذه الشركة نفسها سينتهى عقد امتيازها فى ١٧ نوفمبر سنة ١٩٦٨ وحينئذ تصبح الشركة مصرية ، وما على مصر إلا أن تتفق مع الشركة على ثمن ما يتخلف من الآلات والمؤسسات .

وفى العالم قنوات صناعية غير قناة السويس وهى مملوكة لأصحابها ، ولم يقل أحد بضرورة جعلها دولية ، فهناك قناة «بناما» بين المحيط الأطلسى والهادى فى يد الولايات المتحدة باتفاق بينها وبين بناما ، وقناة « كيل » بين بحر البطليق وبحر الشمال تابعة لألمـانيا وقناة « ميدى » فى فرنسا بين البحر الأبيض المتوسط وخليج بسكاى وقناة «كورنث» فى اليونان. يضاف إلى ذلك أن مصر دولة مستقلة لهـا مطلق الحرية فى اختيار حلفائها والتعاقد معهم على ما ترى فيه مصلحتها .

وعلى ذلك يجب أن تقوم سياستنا نحو القناة على الأسس الآتية :

١ — التمسك بحرية الملاحة فى القناة وبالحيدة التامة فى الحرب والسلم .

٢ — أن تكون مصر وحدها هى المسئولة عن الدفاع عن القناة .

٣ — أن نهيىء أنفسنا من الآن للاضطلاع بشئون القناة فنعمل على تكوين أسطولنا التجارى والحربى ، ونشترط على الشركة أن يحل المصريون بدل الأجانب الذين تخلو أماكنهم بالوفاة أو بالتقاعد ، وأن يعين المصريون فى الوظائف الإدارية والفنية الكبرى التى تخلو بالشركة حتى يستطيع المصريون أن يضطلعوا بالأعمال تدريجاً إلى أن ينفردوا بالعمل ، وبذلك تتكون النواة التى تنشأ حولها مصلحة خاصة بالقناة على نظام مصلحة السكة الحديدية ، وهذا نظام يشبه ما اتفقت عليه مصر مع الدول بشأن إلغاء المحاكم المختلطة بمقتضى معاهدة « منترو » سنة ١٩٣٧ .

٤ — يجب أن نحذر الوقوع فى فخ «الدولية» فلا نستمع إلى ما يقوله البعض من أن منافذ البحار يجب أن تكون منفعة دولية عامة تحرسها هيئة دولية ، فإنه إذا كان هذا المبدأ مفهوماً فيما يخص المنافذ الطبيعية مثل « جبل طارق » « وباب المندب » « والدردنيل » فمن غير المعقول أن يطلب إلى دولة أن تنزل عن شبر من أرضها ومائها دون رضائها ، وحتى فى المنافذ الطبيعية نشاهد الآن أن تركيا لم تستطع صبراً قبيل الحرب الحالية على التمسك بحيدة بوغازاتها ، فأخذت تحصنها وتسلحها وتتحكم فيها .

وكما حذرنا من صبغ القناة بالصبغة الدولية يجب أن نحذر من أن تكون مصر دولة محايدة فالحيدة انتقاص من استقلال البلاد وحدٌّ من حريتها فى التوسع والتحالف ولا تلجأ إليه دولة إلا إذا أنست ضعفاً وتهديداً لكيانها من جانب الدول .

٢ — مصر فى أفريقية :

من الحقائق الجغرافية الظالمة أن تحسب أفريقية بين قارات العالم القديم وفيها بقاع مجهولة شاسعة وفياف مظلمة لم يكشف عنها ولم يعرفها الإنسان المتمدين إلا فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر أى بعد كشف أمريكا بثلاثة قرون ونصف قرن وبعد كشف استراليا بقرنين.

ويحق لمصر الحديثة أن تفاخر بما ساهمت به من نصيب فى سبيل كشف مجاهل أفريقية وتمدينها فى القرن التاسع عشر. فقد أدى فتح السودان فى عهد محمد على الكبير سنة ١٨٢٢ إلى إرسال بعثات علمية للبحث عن المعادن وأخرى كشفية جغرافية للبحث عن منابع النيل فقد وصل «البكباشى سليم» أحد ضباط محمد على البحريين فى ثلاث رحلات قام بها بين سنة ١٨٣٨ وسنة ١٨٤٢ إلى خط عرض ٥ شمالى خط الاستواء قرب « غندكرو » وذلك فى وقت كانت فيه منابع النيل وروافده لا تزال من الأحاجى والطلاسم التى تحاك حولها الأساطير والخرافات. وتعتبر التقارير والأرصاد الجوية التى أعدها البكباشى المصرى سليم افندى من أول المستندات العلمية التى كتبت بشأن كشف مجاهل أفريقية.

أما فى عهد الخديو إسماعيل فقد جدت عوامل جعلت شئون السودان ووسط أفريقية من أهم وأعظم ما اضطلع به الخديو، فقد فتحت قناة السويس فى سنة ١٨٦٩ وعادت أهمية مصر التجارية من حيث كونها أهم طريق بين الشرق والغرب أعظم مما كانت فى أى عصر مضى. وظاهر أن سيادة الطريق إلى الشرق ومرور خطوط الملاحة فى المياه والموانى المصرية وكشف منابع النيل كانت كلها عوامل قوية دفعت الخديو إسماعيل إلى أن يأخذ على عاتقه مهمة بسط سلطان مصر على سواحل البحر الأحمر وإدخال مبادىء المدنية الحديثة فى البلاد

الواقعة على نهر النيل وروافده . وإذا كانت مصر لم تستطع الاحتفاظ ببلاد سوريا والعرب وعدن فى عهد محمد على بسبب تدخل الدول فقد كان أمامها فى السهول والهضاب التى تكتنف وادى النيل مجال بكر للفتح والتمدين والاصلاح . ومما يذكر فى هذا الصدد ما كتبه « لورد بوفيل Beauvale » سفير بريطانيا فى ڤينا إلى المعتمد الانجليزى فى مصر أثناء أزمة سنة ١٨٣٩ — ١٨٤٠

«إذا كان حقاً أن غاية ما يرمى إليه محمد على من سياسة إنما هو تثبيت عرش أسرته فى ملكه فليس ثمة مجال أوفق له من قارة أفريقية فهناك تنقلب أوربا صديقة له ويمكنها أن تعاهده على عدم مس سلامة ممتلكاته »[1]

وقد استطاع الخديو إسماعيل فى أقل من عشر سنوات مد سلطان مصر جنوبى خط الاستواء فى أوغندا وغرباً فى إقليم بحر الغزال ودارفور وشرقاً إلى بربرة وهرر على خليج عدن . أما زيلع فكان سلطان تركيا قد نزل عنها للخديو سنة ١٨٧٥ مقابل أتاوة سنوية . وأما مصوع وسواكن فكانتا تحت حكم الخديو بمقتضى فرمان بتاريخ ١٨٦٥ مقابل أتاوة قدرها ٣٧٥٠٠ جنيه سنوياً .

وقد كانت الحكومة التى كونها إسماعيل لإدارة السودان من القوة والمهابة بدرجة جعلت النظام والأمن سائدين فى جميع الأرجاء حتى كان السياح يجوبون البلاد وهم آمنون كأنهم فى نزهة . قال أحد المستكشفين الدكتور « شوينفورث Schweinfurth » :

« إن القوة والنفوذ اللذين كانا لمصر من سنة ١٨٧٠ إلى سنة ١٨٨٠ على أراضى النيل الأعلى الشاسعة لم يتمتع بمثلهما أعظم الأمم استعماراً فى التاريخ أعنى الإنجليز والبرتغاليين ، وقد كان الأمن فى تلك الربوع السحيقة مستتباً بدرجة ليس لها شبيه من قبل ولا من بعد » .

---

(١) سجلات وزارة الخارجية من بوڤيل إلى هدجس نوفمبر ١٨٣٩

ولكنها وا أسفا كانت طفرة فى الظلام أو طفرة فى القارة المظلمة ! فلم يمض إلا القليل حتى أحست أنها مسوقة إلى الهاوية واضطرت إلى ترك بلاد أفنت فيها زهرة جهودها وكثيراً من مالها ورجالها فقد عزل الخديو إسماعيل مؤسس ذلك السلطان الواسع سنة١٨٧٩ ثم وقعت حوادث الثورة العرابية فى مصر ١٨٨١ — ١٨٨٢ واضطرت الحكومة إلى استدعاء معظم قوات الجيش من السودان ثم إلى تسريح الجيش المصرى بعد الاحتلال ، وبذلك مهد الطريق إلى الثورة المهدية وإخلاء السودان وانتشار نفوذ المهدى فى ربوعه مدى ثلاثة عشر عاماً حتى أعيد فتحه فى أواخر القرن التاسع عشر سنة ١٨٩٨ بالاشتراك مع القوات الإنجليزية . وأخيراًنظمت شئون السودان شركة بيننا وبين إنجلترا أولا على أساس معاهدة ١٨٩٩ وأخيراً بمعاهدة لندن ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ .

وأهم المسائل الدولية التى تواجهنا فى أفريقية ما يأتى :

١ — إن حقنا فى ماء النيل مسألة طبيعية حيوية تتوقف عليها حياتنا وثروة بلادنا . وإذا كنا قد اتفقنا مع حليفتنا إنجلترا على سياسة مائية معينة تتبع فى السودان ونضمن بها نصيبنا من الماء بعد إنشاء خزان « جبل الأولياء » فلا يزال أمامنا الاتفاق مع أثيوبيا بشأن بحيرة « تسانا » ويتعين علينا أن ننتهز أول فرصة دولية لتسجيل حقنا كاملا فى مياه النيل وروافده وبحيراته .

٢ — لما انقطعت الصلة بين مصر وممتلكاتها فى أفريقية عقب ترك السودان سنة ١٨٨٥ نشأت نظرية خاطئة كانت تقول بأن السودان وقد تخلت عنه مصر صار نهباً لمن سبق وفات أنصار هذه النظرية أن مصر بتركها ممتلكاتها مؤقتاً لم تتخل عن أى حق فيها وأن هذه الحقوق قد كسبتها إما بحق الفتح وإما عن طريق الوراثه من تركيا وقد نص فرمان سنة ١٨٧٣ على أن يحكم الخديو جميع

ملحقات مصر فى أفريقية بحق الوراثة فى ذريته للأكبر فالأكبر من أبنائه . فإذا كانت بعض الدول غير الحليفة قد انتهزت هذه الفرصة وأشبعت أطماعها بضم أجزاء من أملاك مصر إلى مستعمراتها فإن من الحتم علينا أن نعمل من الآن على استرداد حقوقنا من أول هيئة دولية تنعقد بعد الحرب .

ومن عجب أن نذكر أن بريطانيا قد ساعدت فى الماضى بعض أعدائها أخيراً على التهام جزء من أراضينا مثل « مصوع » فى سنة ١٨٨٥ . ولا ننسى أن الروابط الطبيعية التى تربطنا بالشعوب الإفريقية تجعلنا فى نظرهم الشركاء المفضلين على سائر الشعوب . وهناك عامل آخر له خطره ذلك أن اطراد زيادة السكان فى مصر والسودان وانتشار التعليم بين الأهالى سيضطرنا بعد الحرب إلى البحث عن مجال حيوى لنا وأظن أن بالسودان والواحات متسعاً للنفوس الطموحة النشيطة سواء من المصريين أو السودانيين الذين يؤثرون أن يسعوا فى الأرض ويعشوا فى مناكبها على حياة الاستكانة والقناعة بالقليل .

٣ — كانت الصحراء الكبرى الغربية تعتبر من الحدود التى لا تقهر والتى لا يستطيع العدو اختراقها، ولكن اختراع السيارات والطائرات فى أواخر القرن التاسع عشر قد أخضع الصحراء لجبروت العلم والآلات ولم تعد لها حصانتها الحربية الماضية وحين كانت العلاقات بين بريطانيا وايطاليا ودية لم تكن مصر ولا بريطانيا لتهتم إحداها بحدودنا الغربية ، لذلك اتفقت مصر وإيطاليا فى سنة ١٩٢٥ بواسطة بريطانيا على تعديل هذه الحدود بيننا وبين « ليبيا » وجعل خط طول ٢٥ شرقى جرينتش حداً فاصلا وبذلك دخلت واحة جغبوب فى حدود «ليبيا». وقد أظهرت الحرب الحالية كيف استطاع العدو أن يتخذ من هذه الواحة قاعدة حربية يحشد فيها قواته ويثب منها على حدودنا . فعلينا أن نعيد النظر فى حدودنا الصحراوية فى ضوء التطورات الحديثة لحرب الصحراء .

٣ — مصر والوحدة العربية :

لقد كان الطريق إلى تأليف هذه الوحدة ممهداً ذلولا منذ الحرب العالمية الأولى ولكن السياسة الأوربية التى تلت الحرب قد خيبت الآمال التى عقدها العرب على بريطانيا فبدل أن تتحقق الوحدة نبتت دويلات متجزئة متفرقة ومشاكل معقدة أنتجت عدة ثورات كادت تودى بمركز بريطانيا فى شرق البحر الأبيض المتوسط .

ومسألة الوحدة العربية مسألة عاطفية قومية قبل أن تكون مسألة سياسية . والمعروف عن الخلق البريطانى أنه خلق عملى يتخبط ويتعثر إذا ما واجهته حركة عاطفية وطنية . فلا عجب إذا رأينا الانجليز يخطئون فى سياستهم نحو العرب فقديماً أخطأوا فى أمريكا وفى الهند وفى إيرلنده وفى مصر، وكما انتهى الأمر فى تلك البلاد بأن فهمت انجلترا حقيقة الموقف وأذعنت له كذلك يظهر أن الأمر سينتهى ببريطانيا أخيراً فتعترف بحق الشعوب التى تتكلم اللغة العربية سواء فى شرق البحر الأبيض المتوسط أو فى جنوبه .

ويرجع تاريخ هذه المسألة من الوجهة الدولية إلى سنة ١٩١٥ أى فى أثناء الحرب العظمى إذ استغل الحلفاء شعور العرب بضرورة الجامعة العربية ضد الأتراك حلفاء الألمان واستمالوهم إلى جانبهم واتفق سير « هنرى ما كماهون MacMahon » معتمد انجلترا فى مصر مع «الشريف حسين» الذى أصبح ملكا على الحجاز اتفاقاً سرياً وعد فيه العرب بالاستقلال بعد الحرب . وفى سنة ١٩١٦ عقدت معاهدة سرية أيضاً بين انجلترا وفرنسا عرفت باسم منشئيها «سيكس پيكو Sykes Picot» وبمقتضاها احتفظت انجلترا لنفسها من أملاك تركيا فى الشرق بالعراق واحتفظت

فرنسا بسوريا . وفى سنة ١٩١٧ أعلن « وعد بلفور Balfour » الذى يقضى بانشاء وطن قومى لليهود فى فلسطين .

ويلاحظ أن هذه الاتفقات السرية منها والعلنية كانت تناقض بعضها بعضاً وكانت وعوداً مبهمة وغير محدودة المعنى ، ففى الاتفاق مع العرب لم تعين حدود الدولة العربية المستقلة بالضبط ولو أن المفهوم من خطاب الشريف حسين أنها كانت ستشمل بلاد العرب وفلسطين وسوريا والعراق ، كما أن الاتفاق السرى مع فرنسا كان يتعارض تماماً مع الفكرة القائلة بإنشاء دولة عربية مستقلة إذ كيف تتكون الدولة العربية وقد اقتطعت منها انجلترا العراق وفرنسا سوريا ؟

أما « وعد بلفور » فلم يعين فيه المساحة التى سيشغلها الوطن القومى ولا عدد اليهود الذين يسمح بهجرتهم إلى هذا الوطن .

وقد كان من رأى اليهود فى ذلك الوقت أن يأخذوا تصريحاً بأن تكون فلسطين وطناً قومياً لهم فلم يفوزوا إلا بإنشاء وطن قومى لهم فى فلسطين والفرق بين المعنيين ظاهر .

ولو أن الحلفاء بروا بوعدهم للعرب فأقاموا دولة عربية واحدة أو متحدة من بلاد العرب وسوريا والعراق وفلسطين لما قامت مشكلة الصهيونية الحالية ، لأن اليهود الذين عاشوا مع العرب كأصدقاء قروناً طويلة كانوا يستطيعون أن يوزعوا أنفسهم فى جهات عدة من الدولة الجديدة بدلا من حصرهم فى هذا الاقليم الضيق من الأرض .

بذلك قضى على أمانى العرب وجاءت فرنسا بعد الحرب تطالب بتنفيذ الاتفاق السرى بينها وبين بريطانيا فدخلت سوريا واضطر العرب وعلى رأسهم الملك فيصل إلى الجلاء عنها سنة ١٩٢٠ . ولما دخل الفرنسيون سوريا راعوا أن يكونوا جمهورية أكثريتها مسيحية فى لبنان يمكن أن توازن بها دولة سوريا وأضافوا

إلى لبنان بيروت وطرابلس وبذلك أقصوا سوريا عن البحر وأنشئوا دويلات محلية مستقلة عن سوريا «لجبل الدروز» و «إقليم العلويين» و «سنجق اسكندرونة» وإنما لجأت فرنسا الى تمزيق سوريا هذا التمزيق لأن الشعور بالوحدة العربية كان قويا وكانت فرنسا تخشاه بدرجة جعلتها تقسو فى مناهضة الحركة ففقدت فيها بذلك المكانة الممتازة التى كانت لها قبل الحرب .

ومما زاد السخط على فرنسا فى سوريا وحتى فى لبنان صديقتها تلك السياسة الاقتصادية العقيمة التى سارت عليها. فقد كان فى البلاد كثير من رءوس الأموال جاء بها السوريون واللبنانيون بعد الحرب من بلاد المهجر فى أمريكا وكان يمكن استغلالها فى إقامة المشروعات العامة والمصانع الكبرى ، ولكن فرنسا عرقلت هذه المساعى وقضت على حركة الإنتاج المحلى واختصت رجالها وشركاتها وجمعياتها التعاونية بكل موارد الرزق ومصادر الكسب .

وأهم ما أفادته انجلترا وفرنسا من المسألة العربية حصولهما على البترول من العراق وتوصيل الأنابيب من « الموصل » ، إلى «حيفا» فى فلسطين لتغذية السفن البريطانية ، وإلى طرابلس لتغذية السفن الفرنسية قبل الحرب الحالية ، وكانت فرنسا تستورد من هذا البترول ٤٠ ٪ من مجموع ما تحتاجه منه .

وقد استقل الملك عبد العزيز بن سعود فى بلاد العرب واستقر له الأمر فى المملكة السعودية بانتصاره على قوات الملك حسين وإعلان نفسه ملكا على الحجاز سنة ١٩٢٩ ، وقد انتهت وصاية انجلترا على العراق بعقد معاهدة بينهما سنة ١٩٣٢ .

وعقدت مصر المستقلة مع بريطانيا معاهدتها سنة ١٩٣٦ ، واضطرت فرنسا إلى قبول استقلال سوريا ولبنان أخيراً ، ولم يبق إلا فلسطين وفيها تواجه انجلترا مشكلة من أعقد المشكلات فإنه كما يهم انجلترا إرضاء العالم الإسلامى بإنصاف

العرب فى فلسطين يهمها كذلك ألا تغضب ملوك المال من اليهود فى أوربا وفى أمريكا .

ولما اشتدت الأزمة الدولية التى سبقت الحرب فى سنة ١٩٣٩ حاولت انجلترا حلاً لهذه المشكلة على الأسس الآتية :

أعلنت الحكومة الإنجليزية صراحة أنه ليس من خطتها السياسية تكوين دوله يهودية فى فلسطين وأن الغرض الذى ستعمل له بريطانيا هوتكوين حكومة مستقلة من أهل فلسطين من الجنسين العربى واليهودى ، وذلك فى مدى عشر سنين ، فإذا اضطرت إلى التأجيل أكثر من ذلك تشاورت بريطانيا مع أهل فلسطين ومع العصبة ومع الدول العربية قبل أن تصدر قرارها بالتأجيل .

أما عن هجرة اليهود إلى فلسطين فقررت ألا يزيد مجموع عددهم على ثلث سكان فلسطين أعنى نحو نصف مليون من نحو مليون ونصف وهو عدد السكان الحاليين ، واشترطت أن يمتنع اليهود عن شراء أراضى العرب إلا بتصريح خاص وفى جهات معينة .

ولما قامت الحرب الحالية انضم الجانبان المتنازعان اليهود والعرب إلى جانب بريطانيا ، ولكن ما كادت كفة الحلفاء ترجح فى الحرب حتى تجددت المؤامرات والمشاكل وبدأت جمعيات الإرهاب ترفع رأسها من جديد فتزداد الحالة تعقداً ، ولا شك أن مشكلة فلسطين ستكون بعد الحرب من أدق المسائل التى تواجه بريطانيا والدول العربية .

تبقى الأسس التى تقوم عليها الروابط بيننا وبين الشعوب العربية ، فهناك روابط من أنواع مختلفة :

الأولى : رابطة الوحدة ، أو الاتحاد التام ، ومعناه ارتباط الشعوب تحت تاج واحد وتكوين شخصية دولية واحدة مثل انجلترا واسكتلندا ، والحجاز ونجد فى

الوقت الحاضر والنمسا والمجر ، والسويد والنرويج فى الماضى . وهناك رابطة الاتحاد التمثيلى أى الاتحاد الذى يجمع إمارات أو ممالك عدة ترسل مندوبيها أو ممثليها فى « دياط » أو مجمع واحد يمثل الجميع ويضع قراراته لينفذها جميع الأعضاء ، ويلاحظ أنه فى مثل هذا الاتحاد لايسرى سلطان المجمع على الشعوب أو الأهالى ، وإنما تكون قراراته ملزمة للأمراء أو الملوك .

وقد كانت إمارات ألمانيا ينظمها اتحاد تمثيلى قبل توحيدها بزعامة بروسيا سنة ١٨٧١ ، وكذلك كانت إمارات الرين فى عهد نابليون ، وكانت كذلك الولايات المتحدة قبل دستورها الحالى ، وقد فشلت هذه الاتحادات فشلا تاماً ويعرف هذا النظام « بالنظام الكنفدرائى Confederation . »

وهناك رابطة الولايات المتحدة أو « النظام الفدرائى Federal » ، وبه تربط الولايات أو الأقسام المتحدة معاً فتشترك فى حكومة مركزية أو سلطة تنفيذية واحدة لها قوة دفاع واحدة وسياسة خارجية وتجارية واحدة ، ويترك لكل ولاية قسط وفير من الاستقلال تتمتع به فى شئونها المحلية . ومن رأيى أن جميع هذه الروابط لا تصلح للوحدة العربية ، فإن العرب لايرضون فى الوقت الحاضر أن يجتمعوا تحت تاج واحد أو أن تكون لهم حكومة تنفيذية واحدة تتكلم باسمهم لدى الدول .

ونظام الاتحاد التمثيلى قد دل التاريخ على سخفه وقلة صلاحه ما دامت الهيئة التى تمثل الاتحاد لا تملك قوة تنفيذية يخضع لها أعضاء الاتحاد .

أما النظام «الفدرائى» أو نظام الولايات المتحدة فهو وإن كان أصلح هذه النظم وأوفقها من الوجهة العملية لايوافق الروح الوطنية الفتية التى تسيطر على الشعوب الحديثة العهد باستقلالها لاسيما إذا كانت هذه الشعوب تختلف فى مستواها المدنى والاقتصادى كما تختلف الدول العربية .

إذن كيف السبيل إلى الوحدة ؟ إنى أرى الوحدة قائمة لا ريب فيها فى الشئون الثقافية وأعتقد أن فى الإمكان تعزيز الوحدة الاقتصادية وتحقيقها على مدى الأيام أكثر من ذلك .

أما فى السياسة فالسبيل إلى الوحدة يأتى عن طريق الميثاق العربى الذى يجمع بين الشعوب العربية والقريبة منها مثل أثيوبيا ، وذلك على نسق الميثاق البلقانى الذى ألفته تركيا مع رومانيا واليونان ويوغوسلافيا ١٩٣٤ ، ومثل الميثاق الشرقى أو ميثاق سعد اباد سنة ١٩٣٧ بين تركيا و إيران والعراق والأفغان .

ولضمان تنفيذ شروط الميثاق واستمرار العمل به تؤلف لجنة دائمة تتولى مراقبته و إدارته وتتعهد أعضاءه بالإرشاد والتوجيه كما كانت تركيا تفعل فى الميثاق البلقانى .

و إنى لهذه المناسبة لأعلن شديد إعجابى بنهضة تركيا فى معظم نواحيها وبالسياسة التى اتبعتها بعد الحرب العالمية الأولى إلى الآن وأرى فى المثل التى ضربتها والأهداف التى وصلت إليها فى سياستها نبراساً وهاجاً ينير لنا الطريق ويعصمنا من الزلل فى سياستنا الدولية . لقد «تركت» تركيا سياستها و إصلاحاتها، بل وتجردت من كل ما هو دولى ، فلنأخذ حذرنا ونحن لا نزال فى دور التجربة وليكن مبدؤنا بعد الحرب كما كان مبدؤنا منذ بعيد ، قبل الاستقلال و بعده : « أحراراً فى بلادنا كرماء لحلفائنا » .

ملحق — ب

القومية والعالمية

فى

تدريس التاريخ[1]

أحسنت رابطة التربية إذ بدأت بحوث المؤتمر بالتكلم فى موضوع تدريس التاريخ . فليس مثل التاريخ مادة أفادت من الحرب وكسبت منه بقدر ما خسرت فيه أخدانها الاقتصاد والجغرافيا والتربية الوطنية . وكل قارىء وكل دارس يهمه فى هذا الوقت الذى يعيش فيه الناس مترقبين أنباء الحرب أو مستمعين إلى نذره أو مكتوين بناره وشرره — يهمه أن يتتبع مجريات الحوادث وأن يتفهم أصولها وتطوراتها ويهمه أحياناً أن ينصب من نفسه فى جلساته الخاصة أو مجتمعاته العامة أستاذاً منقباً واقفاً على بواطن التاريخ مطلعاً على أسرار السياسة العامة — بل من الناس فى هذا الزمن من يتخصص فى التو والساعة فى التاريخ الحربى والاستراتيجى فينقد الخطط الحربية ويقتنى الخرائط الكبرى أو يصطنعها ويرسم عليها حركات الجيوش المتحاربة ويبين اتجاهاتها وأهدافها ويحرك أعلام دولها خطوة خطوة ويوماً بعد يوماً كأنه البطل الأسبانى « دون كيشوت » الذى خرج يحارب طواحين الهواء .

(١) من محاضرة ألقاها المؤلف فى مؤتمر تدريس المواد الاجتماعية بالجمعية الجغرافية الملكية فى يونيه سنه ١٩٤٤

وكل يدعى وصـــلاً بليلى وليلى لا تقـــر لهم بذاكا !

والحقيقة أيها السادة أنه إذا جاز لنا نحن المشتغلين بدرس التاريخ أن نزهى على إخواننا الجغرافيين الذين أفقدتهم الحرب بعض أقسام العالم السياسية وغيرت من حدودها وشوهت معالمها وأفسدت عليهم أطالسهم وخرائطهم أو على إخواننا الاقتصاديين والسياسيين الذين حرمتهم الحرب حرية المواصلات والتعامل وأفسدت عليهم نقودهم ونظرياتهم وحدت من حرياتهم فألجمت من ألسنتهم وحطمت أقلامهم فإن الحقيقة التى يجب أن نقررها الآن هى أن المواد الاجتماعية جميعها وهى المواد التى تبحث فى تصرفات الإنسان وعلاقاته المختلفة مع أخيه الإنسان قد قصرت جميعاً عن أداء وظيفتها فى خدمة المجتمع الإنسانى وتعثرت فى سيرها بل وارتدت على أعقابها فتأخرت أشواطاً طويلة فى ميدان التنافس والتسابق بينها و بين المواد العلمية العملية .

فبينما نرى العالم المادى فى تقدم مطرد بفضل الكشوف العلمية الحديثة والتغييرات الهائلة التى أصابت وجـه البسيطة فى السنين الأخيرة فى ميدان المواصلات والصناعة والطب والحرب إذا بنا نرى أن الروابط الاجتماعية التى تربط الناس بعضهم ببعض سواء فى معاملاتهم السياسية أو الاقتصادية أو الدينية أو القانونية تقف بهم فى بعض النواحى عند ما كانت عليه فى العصور الهمجية الأولى وفى بعضها تسوء وتتدهور بل وتتفكك وتتضاءل وتنحل حتى يدركها العدم وتقوم بين شعوب العالم مثل هذه الحرب الطاحنة المدمرة التى إذا لم يكبح جماحها سريعاً كطريقة لتسوية الخلافات بين الدول فإنها سوف لا تبقى على هذه المدنية ولا تذر .

ليس هذا الإفلاس فى العلاقات الإنسانية بين الناس و بعضهم بعض و بين

الأمم بعضها و بعض سوى نتيجة حتمية لعدم التوازن الذى نشأ بين التقدم المادى المنقطع النظير من جهة و بين التأخر أو قل العقم أو الركود الذى أصاب الناحية الإنسانية من جهة أخرى . وهم يقولون وقد يكون قولهم حقاً إن تدريس التاريخ مسئول عن هذا التدهور الذريع الذى لحق بالناحية الاجتماعية فإن التاريخ فى كل بلد يدرس للنشء وفق الخطة الوطنية البحتة التى تقدس مصلحة الوطن أولا وتزدرى الأجنبى وتصمه بالعدوان والجشع والقسوة وبذلك ينشأ ناشىء الفتيان فينا سقيم الفكر ضيق الأمل مشبعاً بروح الكراهية للغير مدفوعاً بعامل الحماسة للوطن فوق الجميع .

وهم يقولون أيضاً وقد يكون قولهم حقاً إنه ما دام التاريخ يقدس أبطال الحروب ويعنى بالغزو والنصر فى ميادين الحرب فإن أطفالنا سينشئون متخذين أبطالهم ومثلهم العليا من بين أولئك الذين قادوا الجيوش ودوخوا الممالك وأراقوا دماء الناس فى سبيل المجد والسيطرة وبذلك تبقى الحروب هدفاً تعمل لبلوغه الأمم التى تطمح إلى الغلبة والتفوق و بذلك تنتعش آلهة الحرب وتسود وتبوء قضية السلام بين الشعوب بالخيبة والخسران .

ما معنى ذلك ؟ معناه أيها السادة أن مبدأ القومية أو الوطنية الذى ولد مع الأسرة والقبيلة ثم ساد وملك على الناس مشاعرهم منذ الثورة الفرنسية وجعلهم يضحون بكل عزيز لديهم فى سبيل تحقيق أمانيهم الوطنية والذى لا يزال يوحى إلى الشعوب بأنبل المشاعر ويحدو بهم إلى النهضة والتسامى على سائر البلدان قد مسخ أخيراً وأصابه العقم فى القرن العشرين فتحول إلى مبدإ ضار فاسد يدعو معتنقيه والمؤمنين به إلى كثير من الشر والعنف و إلى إثارة البغضاء والحروب بين الأمم وعلى ذلك يجب تخليص العالم من شروره وآثامه .

من السهل أيها السادة أن تقوم الأمم الكبيرة الناضجة العريقة فى استقلالها

وتكوين وحدتها القومية فتردد مثل تلك الدعاوى لأن لها فى ماضيها وتقاليدها ومناعتها وتأصل الحريات فى كيانها وعقائد أهلها ما يجعلها تنسى أو تتناسى أثر القومية أو الوطنية فى نهضتها أو نهضة غيرها .

أما الشعوب الصغيرة الناشئة التى كبتت حيويتها، بل أُغفِل وجودها ردحاً من الزمن — والتى حرمها الاستعمار والجشع الدولى أن تنعم باستقلالها و بتوحيد قوميتها - هذه الشعوب أيها السادة لا تستطيع أن تقبل إنكار قوميتها و إهدار وطنيتها فى سبيل إعزاز فكرة العالمية لأنها تحس أن وطنيتها هى كيانها ومصدر الحياة لها وأن الوطن والعلم والتاريخ القومى هى التراث المقدس وهى الذى تهفو له قلوب البشر و إليه تنفر الشعوب الناشئة والمغلوبة على أمرها تستلهمه القوة وتستمد منه العون على الحاضر والثقة بالمستقبل .

هل كانت عبثاً ولهواً تلك الدروس الوطنية الخالدة التى بشر بها رسل الوطنية فى العالم وقدموها آيات بينات لمواطنيهم فرفعتهم من أجل ذلك وأمّنتهم من خوف وآزرتهم من ضعف ، ثم ما هى إلا سنوات حتى كانت الصيحة بعد الموت وكان النشور بعد سكنى القبور .

من منا أيها السادة نحن الذين عشنا فى الجيل الماضى يستطيع أن ينسى الهزة الوطنية التى كانت تسرى فى نفوسنا ، وتكهرب أعصابنا عند ما كنا نعيش فى ظل الاحتلال أو الحماية الأجنبيـة ، « ومصطفى كامل » يقول تحت سمع الاحتلال وبصره :

« بلادى! بلادى! لك حبى وفؤادى ، لك حياتى ووجودى ، لك دمى ونفسى ، لك عقلى ولسانى ، لك لبى وجنانى فأنت أنت الحياة ولا حياة إلا بك يامصر . »

ومن منا يستطيع أن ينسى الصفحة الوطنية الرائعة التى خطها « سعد » العظيم

بيده فى سجل مصر الخالدة وهو يخاطب المعتمد الانجليزى والحاكم العسكرى
و إنه ليعلم حق العلم أن من وراء كلمته التعذيب أو التشريد أو النفى الى بلد بعيد:
« بما أنى موكل من قبل الأمة للسعى فى استقلالها فليس لغيرها سلطة تخلينى
من القيام بهذا الواجب المقدس لهذا سأبقى فى مركزى مخلصاً لواجبى وللقوة أن
تفعل بنا مايشاء أفراداً وجماعات فإنا جميعاً مستعدون للقاء ما تأتى به بجنان ثابت
وضمير هادىء علماً بأن كل عنف تستعمله ضد مساعينا المشروعة إنما يساعد البلاد
على تحقيق أمانينا فى الاستقلال التام . »

أكانت هذه الدروس الوطنية وأمثالها آياتٍ أنزلت للشعوب هنا وهناك
لتدمير الإنسانية والقضاء على التعاون بين دول العالم أم كانت لتصفية نفوس
الوطنيين والصعود بها إلى أسمى مراقى الفضيلة وهى التضحية بالذات فى سبيل
إعزاز المجموع ورفعة شأن الوطن ؟ أليست العالمية تتكون من وحدات وطنية ؟
وهل يصلح المجموع إلا إذا صلح الفرد ؟

هل يعقل أن نربى أبناءنا بلغة البلاد و بأدب غير أدبنا القومى ؟ هل يمكن
أن يحل أدب دولى أو عالمى محل الأدب الشعبى ؟ سلوا عميد الأدب فينا يقل
لكم أن هذا لا يمكن تصوره إلا فى بلاد مغلوبة على أمرها مسلوبة إرادتها .

إن الأدب القومى فى كل بلد يفيض بتمجيد الوطن والحض على الجهاد فى
سبيله ولم يقل أحد بضرورة تنقية الأدب القومى من الروح الوطنية حتى لا تقف
الأدبيات القومية فى طريق التعاون العالمى .

فلماذا إذن نطالب بتضحية تاريخنا القومى .

لا أيها السادة ! ليس هناك تعارض بين القومية الصحيحة وبين مبدإ العالمية .
بل إنى أقرر أكثر من ذلك وأقول إنه لا سبيل إلى العالمية إلا عن طريق
القومية . وكما أن الأسر والقبائل والقوميات الوطنية لم تتكون وتتحقق إلا بعد

أن نهضت وحداتها وتآلفت واتحدت كذلك ستكون الاتحاد العالمى عند ما تنهض وحداته وتتآلف قومياته . وهل تستطيع «الأوركستر الموسيقية» أن تلائم نغماتها وتصدح بحسن ألحانها إلا إذا اتقن كل فرد تخريج نغمه على وتره الخاص ؟ وهل تنجح « التمثيلية » إلا إذا تعاون الممثلون وأتقن كل منهم دوره .

إن الشعوب الصغيرة لن تبقى أبد الدهر تكافح من أجل استقلالها والوصول إلى حقها الطبيعى فى الحياة والوجود . وهاهو ذا العالم يشهد للمرة الثانية جحافل الحرية والمدنية تسير قدما فى سبيل تحرير العالم من الظلم والاستعباد ومتى انتصرت مبادىء الديمقراطية وأخلص الحلفاء فى تحقيق وعودهم استطاعت الشعوب أن تنظم بيوتها وأن تجتاز مرحلة الوحدة القومية وهى آمنة مطمئنة وعند ذلك فقط نستطيع أن ندعو الشعوب سواء الصغيرة منها أو الكبيرة إلى تعاون عالمى تخفق فيه راية الوطن إلى جانب علم الاتحاد العالمى .

وهذا هو الهدف الجديد الذى ستتضافر لبلوغه القوى الإنسانية جمعاء إن آجلا أو عاجلا . لقد كانت الحدود والمسافات فى الماضى هى الحصن الأمين الذى احتمت وراءه الدول والشعوب ، كما كانت سهولة المواصلات هى الفاعل الفعال فى توثيق الروابط بين الأقوام والشعوب بعضهاو بعض ، أما الآن وقد انمحت الحدود أو كادت وألغيت المسافات أو كادت ، أما الآن وقد تضافرت القوى الطبيعية والعلمية على القضاء على خرافة العزلة المنيعة بعد انتشار الكهرباء واللاسلكى والطيران بدرجة جعلت المسافات بين ممالك العالم تقطع فى زمن أقصر مما كان يستلزمه الانتقال فى الماضى بين المدن فى المملكة الواحدة وجعلت الناس من أقصى المعمورة إلى أقصاها يحدث بعضهم بعضاً ويرى بعضهم بعضاً ويحارب بعضهم بعضاً كل ذلك فى لمح البصر . أما الآن فإن هذه السرعة فى المواصلات مع استخدام المخترعات الحديثة قد حولت الحرب من ظاهرة محلية أو قارية إلى

ظاهرة دولية عالمية وصارت قوة التدمير والتخريب فى الحروب لا يقتصر أثرها على الحصون والمحاربين والأهداف العسكرية ولكنها تعم الأنحاء وتكتسح الأرجاء ويستهدف لها النساء والأطفال والعجزة والمحايدون كغيرهم من المحاربين لذلك كله ستتجه الدول حتما الى نبذ سياسة الحيدة أو العزلة السياسية وتتحول بكامل قوتها الى تنظيم تعاون عالمى يعصمها من الوقوع فى مثل كارثتى عام ١٩١٤ وعام ١٩٣٩ .

وهنا تجىء مهمة المعلم ومهمة معلم التاريخ أولا فرب درس فى التاريخ أنشأ تاريخ أمة وحوّل تاريخ البشر وما تاريخ محمد صلى الله عليه وسلم ببعيد عنا ؛ بل هو قريب إلى قلوبنا ، فقد أنشأ مدنية العرب وأشاع بين العالم الإسلامى قديماً وحديثاً روحاً من الإخاء والمساواة وجعل للشعوب العربية فى نظر الناس مقاماً محسوداً سيبوّئها قريباً مكانها الممتاز بين أمم العالم .

لا شك أن هذا الهدف الجديد فى السياسة العالمية يستوجب تعديلا وتحويلا فى سياسة التعليم — تعليم المواد الاجتماعية ، وتعليم التاريخ بالذات .

أما كيف ندرس التاريخ فأمر سهل ، فما التاريخ إلا عمل الإنسان فى الحياة إن خيراً وإن شراً ، وواجبنا أن ندرسه بقصد أن يزداد الخير على يد النشء فيقفون على جهود أسلافهم ويوطنون العزم على تجنب الشر واستكمال الخير الذى ينقص بيئتهم ووطنهم والإنسانية جمعاء .

وعليهم أن يلموا بتاريخ المدنيات الإنسانية جميعاً وما قدمته كل منها من خير وشر كما عليهم أن يدرسوا التاريخ كوسيلة لفهم الحاضر وفهم الحياة التى تحيط بهم .

أما أنتم أيها المدرسون فلا تعلقوا أهمية كبرى على الأسانيد والوثائق ، فهذه كالإحصاءات يمكن الاستدلال بها على الشىء ونقيضه فى آن واحد .

أخبرنى ثقة فى وزارة الداخلية أنه زار مأموراً وسأله عن حالة الأمن فى مركزه فأوضح له بالإحصاءات أن نسبة الجرائم فى هبوط ، ولذلك فإن الأمن فى المركز على خير ما يرام ، وزاره فى السنة التالية وسأله عن الحالة ، فلاحظ من الإحصاءات أن نسبة الجرائم فى صعود ، ولكن المأمور أكد له أن الحالة حسنة والأمن عام . قال وكيف يكون ذلك ؟ قال لأننا نشدد فى ضبط الوقائع ونثبتها أياً كانت دون أى تهاون . !

وهكذا الحال فى الوثائق والأسانيد . إذن فسيروا فى تدريس التاريخ بالطريقة العلمية فى نقد الحقائق وتعليلها والاستنتاج منها ، وسيروا فيه بالطريقة الأدبية فأجيدوا الوصف والإلقاء واستعينوا بالشعر والنثر والاقتباسات بقدر ما تسمح به المادة والزمن . وسيروا فيه بالطريقة الفنية فعالجوا تاريخ الفنون وحببوا النشء فى روائع الجمال الذى عبر عنه التاريخ بالشعر والنثر والرسم والنقش والنحت والبناء والغناء والموسيقى . وسيروا فيه بالطريقة الشخصية فحللوا أعمال الأبطال وانقدوهم و بينوا أثر البيئة فى آرائهم وأعمالهم .

ولا تترددوا فى ذكر آرائكم إذا سألكم طالب ، ولكن حذار أن تفرضوا آراءكم عليهم فالطفل لا يقال له هذا حلو وذاك مر ، بل إنه يفضل أن يتذوق من هذا ومن ذاك ثم يحكم بنفسه ، ولا تحجموا عن ذكر أبطال الحرب كما قد يقال لكم ، فإن للحرب آثاراً ونتائج خطيرة لا سبيل إلى إنكارها أو إهمال أمرها ، ولكن إلى جانب أبطال الحرب أشيدوا بأبطال السلم أولئك الذين رفعوا الجنس البشرى برسالاتهم ، وبما ألفوا وما أنشئوا وبما اخترعوا وما أقاموا .

علموهم تاريخ الديانة البشرية وتاريخ الكتابة والصناعة والطباعة وكشف

الحديد والبخار والوقود والنظم الديمقراطية والطب والفن ، وجنبوهم فى التاريخ حب الاستعمار والانتقام والمنافسات العنصرية والدينية والكفاح بين الشرق والغرب ، وليكن هدفنا فى دراسة التاريخ تطور الإنسانية والمدنية ، وما يحيط بنا من نظم وقوانين ومشاكل واختراعات ومشروعات وبحث ما قدمته الشعوب للأجيال فى هذا السبيل .

وكلمتى إليكم فى النهاية أن تجعلوا من التاريخ علماً حياً يتصل بجميع أسباب الحياة وعلى حسن فهمه يتوقف تعاون البشر وسعادتهم ، وأن تكونوا معلمين للتاريخ الماضى والحاضر ومبشرين بالتاريخ المستقبل ، فتدرسوا الماضى كأن العالم سائر إلى النهاية غداً وتدرسوا الحاضر وتبشروا بالمستقبل كأنكم عائشون أبداً .

ملحق — ح

ميثاق الإطلنطى

(١٤ أغسطس سنة ١٩٤١)

انتهز رئيس الولايات المتحدة ومستر تشرشل نائباً عن حكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى فرصة اجتماعهما معاً وأعلنا للملأ بعض المبادىء المشتركة فى السياسة الوطنية التى تتبعها حكومتا البلدين وتتخذانها أساساً يقام عليه صرح الأمل فى مستقبل أسعد للعالم :

١ — لا تطمع الحكومتان فى توسيع رقعة بلادهما بضم أراض جديدة إليها أو بغير ذلك .

٢ — لا ترغب الحكومتان فى إحداث تغييرات إقليمية لا توافق ورغبات الشعوب المختصة بشرط أن تعطى الحرية الكاملة للتعبير عن هذه الرغبات .

٣ — تحترم الحكومتان فى حق جميع الشعوب فى اختيار نوع الحكومة أو نظام الحكم الذى ترضاه لنفسها . وترغبان فى أن تسترد الشعوب التى اعتدى عليها بالقوة استقلالها وسيادتها .

٤ — ترغب الحكومتان — مع احترامهما لالتزاماتهما الحالية — فى أن تتمتع جميع الدول كبيرها وصغيرها ، المنتصر منها والمنهزم ، بحق التساوى فى فرص التجارة والحصول على الخامات لتقدمها الاقتصادى .

٥ — ترغب الحكومتان فى إيجاد تعاون وثيق شامل بين جميع الدول فى الميدان الاقتصادى للعمل على رفع مستوى العمل والأخذ بأسباب الرقى الاقتصادى والتأمين الاجتماعى .

٦ — تأمل الحكومتان بعد قمع الطغيان النازى ، إقامة دعائم سلام يتيح للناس جميعاً أن يعيشوا فى أمن وسلام داخل حدودهم متحررين من الخوف والعوز

٧ — إن الصلح الذى يحقق المبادىء المذكورة لكفيل بأن يمكن للناس جميعاً أن يجتازوا البحار والمحيطات بدون عائق .

٨ — تعتقد الحكومتان لاعتبارات مادية وروحية أن الشعوب سينتهى بها الأمر إلى نبذ استعمال القوة ، ونظراً إلى أنه يستحيل أن يقوم سلام فى المستقبل إذا بقيت القوات البرية والبحرية والجوية ميسرة لبعض الدول التى تهدد أو يمكن أن تهدد بالعدوان غيرها خارج حدودها ، لذلك تعتقد الحكومتان — إلى أن يتم إنشاء نظام شامل دائم لتأمين السلام العام — وجوب تجريد مثل تلك الأمم من سلاحها . وستعمل الحكومتان فى نفس الوقت على معاونة وتشجيع الشعوب المحبة للسلام فى سبيل تخفيف عبء التسليح فيها بكل الوسائل الممكنة .

ملحق — ء

مقترحات مؤتمر « دمبارتون أوكس »

(أكتوبر ١٩٤٤)

لإنشاء هيئة دولية عامة

تنشأ هيئة دولية باسم « الأمم المتحدة The United Nations » يتضمن ميثاقها النصوص اللازمة لتنفيذ المقترحات الآتية :

أولاً — الأغراض

تحدد أغراض الهيئة على الوجه الآتى :

١ — المحافظة على السلم والأمن الدوليين . وتحقيقاً لهذه الغاية تتخذ الهيئة التدابير المشتركة الفعالة لمنع الأسباب التى تهدد السلم وإزالتها ، ولقمع أعمال العدوان أو سواها مما يخل بالسلم ، والتذرع بالوسائل السلمية لإيجاد تسوية أو حلول للخلافات الدولية التى يمكن أن تؤدى إلى الانتقاض على السلام .

٢ — إنماء العلاقات الودية بين الأمم واتخاذ التدابير الأخرى الملائمة لتعزيز السلام العام .

٣ — تحقيق التعاون الدولى فى حل المسائل الدولية الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية .

٤ — إيجاد أداة مركزية لتنسيق أعمال الأمم فى تحقيق هذه الغايات المشتركة

ثانياً — المبـادىء

وتحقيقاً للأغراض الواردة فى الباب الأول تعمل الهيئة وأعضاؤها وفق المبادىء الآتية :

١ — تقوم الهيئة على مبدإ المساواة فى السيادة بين جميع الدول المحبة للسلام

٢ — رغبة فى ضمان الحقوق والمزايا المستمدة من عضوية الهيئة لجميع أعضائها يتعهد أعضاء الهيئة بالوفاء بما التزموا به من تعهدات وفق الميثاق .

٣ — يسوى جميع أعضاء الهيئة خلافاتهم بالوسائل السلمية بكيفية لا تعرض السلم والأمن الدوليين لأى خطر .

٤ — يمتنع جميع أعضاء الهيئة ، فى علاقاتهم الدولية ، عن استعمال القوة أو التهديد بها بأية كيفية تنافى أغراض الهيئة .

٥ — يقدم جميع الأعضاء كل مساعدة للهيئة فى أى عمل تباشره وفق أحكام الميثاق .

٦ — يمتنع جميع أعضاء الهيئة عن تقديم المساعدة لأية دولة تتخذ الهيئة ضدها تدابير واقية أو قاهرة .

وعلى الهيئة أن تعمل على أن تقف الدول غير الأعضاء فيها موقفاً يتفق مع هذه المبادىء بالقدر الذى قد يقتضيه صون السلم والأمن الدوليين .

ثالثاً — العضوية

يفتح باب العضوية فى الهيئة لجميع الدول المحبة للسلام .

رابعاً — تكوين الهيئة

١ — الأقسام الرئيسية للهيئة هى :

(ا) الجمعية العمومية .

(ب) مجلس الأمن .

(حـ) محكمة العدل الدولية .

(ء) السكرتيرية .

خامساً — الجمعية العمومية

يشترك جميع أعضاء الهيئة فى عضوية الجمعية العمومية وينوب عنهم عدد من الممثلين يحدّد فى الميثاق .

حقوق الجمعية العمومية :

١ — يكون للجمعية العمومية الحق فى بحث المبادىء العامة للتعاون فى المحافظة على السلم والأمن الدوليين بما فى ذلك المبادىء المتعلقة بنزع السلاح وتنظيم التسليح وكذلك فى بحث جميع المسائل المرتبطة بالمحافظة على السلم والأمن الدوليين التى يعرضها عليها عضو أو أكثر من أعضاء الهيئة أو مجلس الأمن . وليس للجمعية العمومية أن تقدم من تلقاء نفسها توصيات بشأن أية مسألة مرتبطة بالمحافظة على السلم والأمن الدوليين ويكون مجلس الأمن قائماً ببحثها .

٢ — تخول الجمعية العمومية — بناء على توصية مجلس الأمن — سلطة قبول أعضاء جدد فى الهيئة .

٣ — تخوّل الجمعية العمومية — بناء على توصية مجلس الأمن — السلطة فى وقف مباشرة العضو أية حقوق أو مزايا مترتبة على العضوية إذا كان مجلس الأمن قد اتخذ ضده إجراء واقياً أوقاهراً . ويجوز إعادة مباشرة الحقوق والمزايا الموقوفة على هذا النحو بقرار من مجلس الأمن . وتخول الجمعية العمومية — بناء

على توصية مجلس الأمن — حق إسقاط عضوية الهيئة عن أى عضو يصر على الإخلال بالمبادىء التى يتضمنها الميثاق .

٤ — الجمعية العمومية هى التى تتولى انتخاب أعضاء مجلس الأمن غير الدائمين وكذلك أعضاء المجلس الاقتصادى والاجتماعى المنصوص عليه فى الباب التاسع . وتخول — بناء على توصية مجلس الأمن — سلطة انتخاب سكرتير عام الهيئة . وتقوم بالوظائف التى قد تخول إليها بصدد انتخاب قضاة محكمة العدل الدولية بمقتضى النظام الأساسى لهذه المحكمة .

٥ — تقسم الجمعية العمومية المصروفات بين أعضاء الهيئة وتخول سلطة اعتماد ميزانيات الهيئة .

٦ — تقوم الجمعية العمومية بتوجيه الدراسات وإبداء التوصيات التى ترمى إلى تعزيز التعاون الدولى فى الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

٧ — تقدم الجمعية العمومية التوصيات لتنسيق سياسات المؤسسات الدولية المتخصصة فى الشئون الاقتصادية والاجتماعية وغيرها والتى تتصل بالهيئة وفق اتفاقات تعقد بينها وبين الهيئة .

٨ — تتلقى الجمعية العمومية وتبحث تقارير سنوية وتقارير خاصة من مجلس الأمن وكذلك تقارير من أقسام الهيئة الأخرى .

التصويت :

١ — يكون لكل عضو فى الهيئة صوت واحد فى الجمعية العمومية .

٢ — تصدر القرارات الهامة من الجمعية العمومية بأغلبية ثلثى الأعضاء الحاضرين والمشتركين فى التصويت . وهذه القرارات تشمل التوصيات الخاصة بالمحافظة على السلم والأمن الدوليين ، وانتخاب أعضاء مجلس الأمن ، وانتخاب

أعضاء المجلس الاقتصادى والاجتماعى ؛ وقبول الأعضاء ، ووقف مباشرة الأعضاء لحقوقهم ومزاياهم ، وإسقاط عضوية الأعضاء ، وكذلك مسائل الميزانية . وتصدر قرارات الجمعية العمومية بأغلبية الأصوات العادية فى المسائل الأخرى بما فى ذلك تحديد أنواع المسائل الإضافية التى يرى أن تصدر القرارات فيها بأغلبية ثلثى الأصوات .

سادساً — مجلس الأمن

تكوينه :

يشكل مجلس الأمن من ممثل لكل من أحد عشر عضواً من أعضاء الهيئة . ويكون لممثلى الولايات المتحدة الأمريكية — والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندة الشمالية — واتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية — وجمهورية الصين — وفرنسا فى الوقت المناسب — مقاعد دائمة . وتنتخب الجمعية العمومية ست دول لشغل المقاعد غير الدائمة . وتنتخب هذه الدول الست لمدة سنتين ، ويخرج منها ثلاث كل سنة ، ولا يجوز إعادة انتخابها عقب خروجها مباشرة . وفى أول انتخاب للأعضاء غير الدائمين تختار الجمعية العمومية ثلاثة منهم لمدة سنة واحدة وثلاثة آخرين لمدة سنتين .

حقوق المجلس :

١ — رغبة فى ضمان قيام الهيئة بعمل سريع يكون له أثر فعال يعهد الأعضاء بمقتضى الميثاق لمجلس الأمن بالمسؤلية الأولى للمحافظة على السلم والأمن الدوليين . ويتفقون على أن المجلس فى اضطلاعه بهذه الواجبات بناء على هذه المسؤلية — إنما يعمل نيابة عنهم .

٢ — فى القيام بهذه الواجبات يعمل مجلس الأمن وفق أغراض الهيئة ومبادئها .

٣ — السلطات الخاصة المخولة لمجلس الأمن للقيام بهذه الواجبات محددة فى الباب الثامن .

٤ — يلتزم جميع أعضاء الهيئة بقبول قرارات مجلس الأمن وتنفيذها وفق أحكام الميثاق .

٥ — رغبة فى المساعدة على تحقيق السلم والأمن الدوليين والمحافظة عليهما بأقل تحويل لموارد العالم الإنسانية والاقتصادية إلى ناحية التسلح ، يكون مجلس الأمن مسئولا عن وضع الخطط اللازمة لتنظيم التسليح لعرضها على أعضاء الهيئة . ويستعين فى ذلك بمعونة لجنة أركان الحرب المشار إليها فيما يلى :

التصويت :

ملاحظة — (لايزال موضوع إجراءات التصويت فى مجلس الأمن محل البحث)

الإجراءات :

١ — ينظم مجلس الأمن بحيث يكون قادراً على العمل باستمرار ، ويجب أن تمثل كل دولة من أعضاء مجلس الأمن تمثيلا دئماً فى مقر الهيئة ، وله أن يعقد اجتماعات فى أماكن أخرى على النحو الذى يراه حقيقاً بتسهيل عمله على أحسن وجه ، وله أن يعقد اجتماعات دورية يمكن لكل دولة من أعضاء مجلس الأمن أن تمثل فيها إذا رغبت فى ذلك بواسطة عضو من أعضاء حكومتها أو مندوب آخر خاص .

٢ — يخول مجلس الأمن سلطة إنشاء الأقسام والمؤسسات التى يرى لزومها للقيام بوظائفه بما فى ذلك اللجان الفرعية الإقليمية للجنة أركان الحرب .

٣ — يضع مجلس الأمن لائحة إجراءاته بما فى ذلك طريقة اختيار رئيسه .

٤ — لكل عضو من أعضاء الهيئة أن يشترك فى مناقشة أية مسألة مطروحة على مجلس الأمن إذا رأى المجلس أن تلك المسألة تمس مصالح هذا العضو بصفة خاصة .

٥ — يجب أن يدعى للاشتراك فى المناقشة الخاصة بنزاع يبحثه مجلس الأمن أيُّ عضو من أعضاء الهيئة ليس له مقعد فى المجلس ، أو أية دولة ليست عضواً فى الهيئة ، إذا كان العضو أو الدولة طرفاً فى النزاع .

ثامناً — تدابير المحافظة على السلم والأمن الدوليين بما فى ذلك منع العدوان وقمعه .

التسوية السلمية للمنازعات :

١ — يخول مجلس الأمن سلطة فحص أى نزاع أو أى موقف يمكن أن يؤدى إلى احتكاك دولى أو يثير نزاعاً، وذلك لتقرير ما إذا كان استمراره يحتمل أن يهدد المحافظة على السلم والأمن الدوليين .

٢ — يجوز لكل دولة عضو فى الهيئة أو غير عضو فيها ، أن ترفع أى نزاع أو أية حالة مما تقدم ذكره إلى الجمعية العمومية أو إلى مجلس الأمن .

٣ — يلتزم أطراف النزاع ، الذى يحتمل أن يهدد استمراره المحافظة على السلم والأمن الدوليين ، بالعمل على فضه بطريق المفاوضة أو الوساطة أو التوفيق أو التحكيم أو التسوية القضائية أو غير ذلك من الوسائل السلمية التى يختارونها . وعلى مجلس الأمن أن يطلب إليهم فض نزاعهم بمثل هذه الوسائل .

٤ — إذا أخفق رغم ذلك المتنازعون فى نزاع من النوع المشار إليه فى

الفقرة السابقة فى تسويته بالوسائل المبينة فى تلك الفقرة ، وجب عليهم الالتزام بإحالته إلى مجلس الأمن . ويقرر مجلس الأمن فى كل حالة ما إذا كان استمرار النزاع الخاص من شأنه أن يهدد فى الواقع المحافظة على السلم والأمن الدوليين أو لا يهددها . وطبقاً لذلك يقرر المجلس ما إذا كان يتولى معالجة النزاع . وفى هذه الحالة يقرر ما إذا كان هناك محل لاتخاذ عمل طبقاً للفقرة الخامسة .

٥ — يخول مجلس الأمن السلطة ، فى أية مرحلة من مراحل نزاع من النوع المشار إليه فى الفقرة السابقة ، فى أن يوصى بالاجراءات أو بطرق التسوية الملائمة .

٦ — المنازعات القابلة للعرض على القضاء تحال عادة إلى محكمة العدل الدولية ويخول مجلس الأمن أن يحيل إلى المحكمة — لإبداء الرأى المسائل القانونية المتصلة بمنازعات أخرى .

٧ — لا تسرى الأحكام السابقة على الحالات أو المنازعات التى تنشأ بسبب أمور لا تدخل بحكم القانون الدولى إلا فى السلطان الداخلى للدولة ذات الشأن .

تحديد الاعمال التى تهدد السلم أو أعمال العدوان والتدابير التى تتخذ حيالها :

١ — إذا قدر مجلس الأمن أن الإخفاق فى تسوية نزاع — وفق الإجراءات المبينة — يهدد المحافظة على السلم والأمن الدوليين ، وجب عليه أن يتخذ التدابير اللازمة للمحافظة على السلم والأمن الدوليين وفق أغراض الهيئة ومبادئها .

٢ — يقرر مجلس الأمن على العموم وجود ما يهدد السلم أو يخل به أو وقوع أعمال العدوان . ويتقدم بالتوصيات أو يقرر التدابير التى تتخذ للمحافظة على السلم والأمن أو لإعادتهما .

٣ — يخول مجلس الأمن السلطة لتقرير الإجراءات الدبلوماسية أو الاقتصادية أو غيرها التى لا تنطوى على استعمال القوة المسلحة ، والتى يجب اتخاذها لتنفيذ قراراته، وكذلك دعوة أعضاء الهيئة إلى تطبيق مثل هذه التدابير . ويجوز أن تتناول هذه التدابير الوقف الكلى أو الجزئى للمواصلات الحديدية والبحرية والجوية والبريدية والبرقية واللاسلكية وغير ذلك من وسائل المواصلات ، وقطع العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية .

٤ — إذا قدر مجلس الأمن أن مثل هذه التدابير غير كافية كانت له السلطة فى أن يتخذ من التدابير — عن طريق القوات الجوية أو البحرية أو البرية — ما يراه لازماً للمحافظة على السلم والأمن الدوليين أو لإعادتهما . ويجوز أن تتناول مثل هذه التدابير المظاهرات والحصر وغير ذلك من العمليات بواسطة القوات البرية أو البحرية أو الجوية التابعة لأعضاء الهيئة .

٥ — رغبة فى مساهمة جميع أعضاء الهيئة فى المحافظة على السلم والأمن الدوليين ، يتعهد هؤلاء الأعضاء بأن يضعوا تحت تصرف مجلس الأمن بناء على طلبه وطبقاً لاتفاق خاص أو اتفاقات معقودة فيما بينهم — القوات المسلحة والتسهيلات والمساعدة اللازمة للمحافظة على السلم والأمن الدوليين . ويحدد مثل هذا الاتفاق أو الاتفاقات عدد وأنواع القوات وطبيعة التسهيلات والمساعدات التى تقدم ، ويبرم الاتفاق الخاص أو الاتفاقات بأسرع ما يمكن ، وتخضع فى كل حالة لاعتماد مجلس الأمن ولتصديق الدول الموقعة وفق مقتضيات نظمها الدستورية .

٦ — رغبة فى تمكين الهيئة من اتخاذ التدابير الحربية العاجلة يضع أعضاء الهيئة على قدم الاستعداد فوراً ، وحدات جوية أهلية للاشتراك فى الأعمال الدولية القاهرة المشتركة . ويحدد مجلس الأمن قوة هذه الوحدات ومدى استعدادها وبرامج لأعمالها المشتركة . وذلك بمساعدة لجنة أركان الحرب وفى الحدود الواردة فى الاتفاق الخاص أو فى الاتفاقات المشار إليها فى الفقرة السابقة .

٧ — يقوم جميع أعضاء الهيئة بالأعمال اللازمة لتنفيذ قرارات مجلس الأمن للمحافظة على السلم والأمن الدوليين ، إما سوياً و إما بواسطة البعض منهم ، بالكيفية التى يقرّرها مجلس الأمن . و ينفذ أعضاء الهيئة هذا الالتزام بقيامهم بأنفسهم بالأعمال اللازمة ، وعن طريق الهيئات والمؤسسات المتخصصة ذاتها التى يكونون أعضاء فيها .

٨ — خطط استخدام القوة المسلحة ، يضعها مجلس الأمن بمساعدة لجنة أركان الحرب المشار إليها فى الفقرة الآتية .

٩ — تشكل لجنة أركان حرب ، تكون وظيفتها إسداء المشورة والمعونة لمجلس الأمن فى جميع الأمور المرتبطة بما يلزمه من حاجات حربية للمحافظة على السلم والأمن الدوليين ، والمرتبطة كذلك باستخدام وقيادة القوات الموضوعة تحت تصرفه، و بتنظيم التسليح و بنزع السلاح بالقدر المستطاع . وتكون هذه اللجنة مسئولة بإشراف مجلس الأمن عن التوجيه الاستراتيجى لأية قوات مسلحة موضوعة تحت تصرف المجلس . وتشكل اللجنة من رؤساء هيئات أركان حرب الأعضاء الدائمين بالمجلس أو ممثليهم ، وعلى اللجنة أن تدعو كل عضو من أعضاء الهيئة غير ممثل بصفة مستديمة فى اللجنة للاشتراك معها ، إذا اقتضى حسن قيام اللجنة بمسئولياتها مساهمة مثل هذه الدولة فى أعمالها ، وترتب مسائل قيادة القوات بعد ذلك .

١٠ — يساهم أعضاء الهيئة فى توفير المساعدة المتبادلة لتنفيذ التدابير التى يقررها مجلس الأمن .

١١ — كل دولة — عضو أوغير عضو فى الهيئة — تواجه مسائل اقتصادية خاصة ناجمة عن تنفيذ التدابير التى قرّرها مجلس الأمن يكون لها الحق فى استشارة مجلس الأمن بصدد حل هذه المشكلات .

الأنظمة الإقليمية :

١ — ليس فى الميثاق ما يمنع من قيام أنظمة أو مؤسسات إقليمية لمعالجة الأمور الخاصة بالمحافظة على السلم والأمن الدوليين مما يتسنى معالجته إقليمياً . إنما يشترط أن تتمشى هذه الأنظمة أو المؤسسات ونشاطها ، مع أغراض الهيئة ومبادئها . وعلى مجلس الأمن أن يشجع تسوية المنازعات المحلية بواسطة مثل هذه الأنظمة أو المؤسسات الإقليمية ، إما بمبادأة الدول التى يعنيها الأمر وإما بالإحالة من مجلس الأمن .

٢ — يستخدم مجلس الأمن بسلطته مثل هذه الأنظمة أو المؤسسات فى أعمال القهر ، إذا رأى ملاءمة ذلك . غير أنه لا يمكن القيام بأى عمل من أعمال القهر عن طريق الأنظمة أو المؤسسات الإقليمية ، بغير إذن مجلس الأمن .

٣ — يجب أن يحاط مجلس الأمن فى كل وقت إحاطة تامة بما يجرى من نواحى النشاط ، أو يزمع اتخاذه منها بمقتضى أنظمة أو مؤسسات إقليمية للمحافظة على السلم والأمن الدوليين .

تاسعاً — تدابير خاصة بالتعاون الدولى الاقتصادى والاجتماعى

عاشراً — السكرتيرية

التعديلات

تسرى التعديلات على جميع أعضاء الهيئة متى صدرت بموافقة ثلثى أعضاء الجمعية العمومية وأقرها أعضاء الهيئة الذين لهم مقاعد دائمة فى مجلس الأمن وكذلك أغلبية الأعضاء الآخرين .

ملحق — هـ

ميثاق جامعة الدول العربية

مادة ١ : تتألف جامعة الدول العربية من الدول العربية المستقلة الموقعة على هذا الميثاق ولكل دولة عربية مستقلة الحق فى أن تنضم إلى الجامعة ، فإذا رغبت فى الانضمام قدمت طلباً بذلك يودع لدى الأمانة العامة الدائمة ويعرض على المجلس فى أول اجتماع يعقد بعد تقديم الطلب .

مادة ٢ : الغرض من الجامعة توثيق الصلات بين الدول المشتركة فيها وتنسيق خططها السياسية تحقيقاً للتعاون بينها وصيانة لاستقلالها وسيادتها والنظر بصفة عامة فى شئون البلاد العربية ومصالحها .

كذلك من أغراضها تعاون الدول المشتركة فيها تعاوناً وثيقاً بحسب نظم كل دولة منها وأحوالها فى الشئون الآتية : —

(ا) الشئون الاقتصادية والمالية ويدخل فى ذلك التبادل التجارى والجمارك والعملة وأمور الزراعة والصناعة .

(ب) شئون المواصلات ويدخل فى ذلك السكك الحديدية والطرق والطيران والملاحة والبرق والبريد .

(حـ) شئون الثقافة .

(ى) شئون الجنسية والجوازات والتأشيرات وتنفيذ الأحكام وتسليم المجرمين .

(هـ) الشئون الاجتماعية .

(و) الشئون الصحية .

مادة ٣ : يكون للجامعة مجلس يتألف من ممثلى الدول المشتركة فى الجامعة ويكون لكل منها صوت واحد مهما يكن عدد ممثليها .

وتكون مهمته القيام على تحقيق أغراض الجامعة ومراعاة تنفيذ ما تبرمه الدول المشتركة فيها من اتفاقات فى الشئون المشار إليها فى المادة السابقة وفى غيرها .

ويدخل فى مهمة المجلس كذلك تقرير وسائل التعاون مع الهيئات الدوليـة التى تنشأ فى المستقبل لكفالة الأمن والسلام ولتنظيم العلاقات الاقتصادية والاجتماعية .

مادة ٤ : تؤلف لكل من الشئون المبينة فى المادة الثانية لجنة خاصة تمثل فيها الدول المشتركة فى الجامعة وتتولى هذه اللجان وضع قواعد التعاون ومداه وصياغتها فى شكل مشروعات اتفاقات تعرض على المجلس للنظر فيها تمهيداً لعرضها على الدول المذكورة .

ويجوز أن يشترك فى اللجان المتقدم ذكرها أعضاء يمثلون البلاد العربية الأخرى . ويحدد المجلس الأحوال التى يجوز فيها اشتراك أولئك الممثلين وقواعد التمثيل .

مادة ٥ : لا يجوز الالتجاء إلى القوة لفض المنازعات بين دولتين أو أكثر من دول الجامعة ، فإذا نشب بينها خلاف لا يتعلق باستقلال الدولة أو سيادتها أو سلامة أراضيها ولجأ المتنازعون إلى المجلس لفض هذا الخلاف كان قراره عندئذ نافذاً وملزماً .

وفى هذه الحالة لا يكون للدول التى وقع بينها الخلاف الاشتراك فى مداولات المجلس وقراراته .

ويتوسط المجلس فى الخلاف الذى يخشى منه وقوع حرب بين دولة

من دول الجامعة و بين أية دولة أخرى من دول الجامعة أو غيرها للتوفيق بينهما .

وتصدر قرارات التحكيم والقرارات الخاصة بالتوسط بأغلبية الآراء .

مادة ٦ : إذا وقع اعتداء من دولة على دولة من أعضاء الجامعة أو خشى وقوعه فللدولة المعتدى عليها أو المهددة بالاعتداء أن تطلب دعوة المجلس للانعقاد فوراً .

و يقرر المجلس التدابير اللازمة لدفع هذا الاعتداء و يصدر القرار بالإجماع ، فإذا كان الاعتداء من إحدى دول الجامعة لا يدخل فى حساب الإجماع رأى الدولة المعتدية .

و إذا وقع الاعتداء بحيث يجعل حكومة الدولة المعتدى عليها عاجزة عن الاتصال بالمجلس فلممثل تلك الدولة فيه أن يطلب انعقاده للغاية المبينة فى الفقرة السابقة ، و إذا تعذر على الممثل الاتصال بمجلس الجامعة حق لأية دولة من أعضائها أن تطلب انعقاده .

مادة ٧ : ما يقرره المجلس بالإجماع يكون ملزماً لجميع الدول المشتركة فى الجامعة ، وما يقرره المجلس بالأكثرية يكون ملزماً لمن يقبله .

وفى الحالتين تنفذ قرارات المجلس فى كل دولة وفقاً لنظمها الأساسية .

مادة ٨ : تحترم كل دولة من الدول المشتركة فى الجامعة نظام الحكم القائم فى دول الجامعة الأخرى وتعتبره حقاً من حقوق تلك الدول وتتعهد بأن لا تقوم بعمل يرمى إلى تغيير ذلك النظام فيها .

مادة ٩ : لدول الجامعة العربية الراغبة فيما بينها فى تعاون أوثق وروابط أقوى مما نص عليه الميثاق أن تعقد بينها من الاتفاقات ما تشاء لتحقيق هذه الأغراض .

والمعاهدات والاتفاقات التى سبق أن عقدتها أو التى تعقدها فيما بعد دولة من دول الجامعة مع أية دولة أخرى لا تلزم ولا تقيد الأعضاء الآخرين .

مادة ١٠ : تكون القاهرة المقر الدائم لجامعة الدول العربية ولمجلس الجامعة أن يجتمع فى أى مكان آخر يعينه .

مادة ١١ : ينعقد مجلس الجامعة انعقاداً عادياً مرتين فى العام فى كل من شهرى مارس وأكتوبر، وينعقد بصفة غير عادية كلما دعت الحاجة إلى ذلك بناء على طلب دولتين من دول الجامعة .

مادة ١٢ : يكون للجامعة أمانة عامة دائمة تتألف من أمين عام وأمناء مساعدين وعدد كاف من الموظفين ويعين مجلس الجامعة بأكثرية ثلثى دول الجامعة الأمين العام . ويعين الأمين العام بموافقة المجلس الأمناء المساعدين والموظفين الرئيسيين فى الجامعة .

ويضع مجلس الجامعة نظاماً داخلياً لأعمال الأمانة العامة وشئون الموظفين .

ويكون الأمين العام فى درجة سفير والأمناء المساعدون فى درجة وزراء مفوضين .

ويعين فى ملحق لهذا الميثاق أول أمين عام للجامعة .

مادة ١٣ : يعد الأمين العام مشروع ميزانية الجامعة ويعرضه على المجلس للموافقة عليه قبل بدء كل سنة مالية .

ويحدد المجلس نصيب كل دولة من دول الجامعة فى النفقات ويجوز أن يعيد النظر فيه عند الاقتضاء .

مادة ١٤ : يتمتع أعضاء مجلس الجامعة وأعضاء لجانها وموظفوها الذين ينص

عليهم فى النظام الداخلى بالامتيازات و بالحصانة الدبلوماسية أثناء قيامهم بعملهم .

وتكون مصونة حرمة المبانى التى تشغلها هيئات الجامعة .

مادة ١٥ : ينعقد المجلس للمرة الأولى بدعوة من رئيس الحكومة المصرية و بعد ذلك بدعوة من الأمين العام .

ويتناوب ممثلو دول الجامعة رياسة المجلس فى كل انعقاد عادى .

مادة ١٦ : فيما عدا الأحوال المنصوص عليها فى هذا الميثاق يكتفى بأغلبية الآراء لاتخاذ المجلس قرارات نافذة فى الشئون الآتية :

(ا) شئون الموظفين .

(ب) إقرار ميزانية الجامعة .

(ج) وضع نظام داخلى لكل من المجلس واللجان والأمانة العامة

مادة ١٧ : تودع الدول المشتركة فى الأمانة العامة للجامعة نسخاً من جميع المعاهدات والاتفاقات التى عقدتها أو تعقدها مع أية دولة أخرى من دول الجامعة أو غيرها .

مادة ١٨ : إذا رأت إحدى دول الجامعة أن تنسحب منها أبلغت المجلس عزمها على الانسحاب قبل تنفيذه بسنة .

ولمجلس الجامعة أن يعتبر أية دولة لا تقوم بواجبات هذا الميثاق منفصلة عن الجامعة وذلك بقرار يصدره بإجماع الدول عدا الدولة المشار إليها .

مادة ١٩ : يجوز بموافقة ثلثى دول الجامعة تعديل هذا الميثاق وعلى الخصوص لجعل الروابط بينها أمتن وأوثق ولإنشاء محكمة عدل عربية ولتنظيم

صلات الجامعة بالهيئات الدولية التى قد تنشأ فى المستقبل لكفالة الأمن والسلام .

ولا يبت فى التعديل إلا فى دور الانعقاد التالى للدور الذى يقدم فيه الطلب .

وللدولة التى لا تقبل التعديل أن تنسحب عند تنفيذه دون التقيد بأحكام المادة السابقة .

مادة ٢٠ : يصدق على هذا الميثاق وملاحقه وفقاً للنظم الأساسية المرعية فى كل من الدول المتعاقدة وتودع وثائق التصديق لدى الأمانة العامة ويصبح الميثاق نافذاً قِبل مَن صدق عليه بعد انقضاء خمسة عشر يوما من تاريخ استلام الأمين العام وثائق التصديق من أربع دول .

حرر هذا الميثاق باللغة العربية فى القاهرة بتاريخ ٨ ربيع الثانى سنة ١٣٦٤ (٢٢ مارس سنة ١٩٤٥) من نسخة واحدة تحفظ فى الأمانة العامة .

وتسلم صورة منها مطابقة للأصل لكل دولة من دول الجامعة .

التوقيعات :

سوريا	شرق الأردن	العراق	المملكة العربية السعودية	لبنان
فارس الخورى	سمير الرفاعى	أرشد العمرى	يوسف ياسين	عبد الحميد كرامى
جميل مردم	سعيد المفتى	على جودت الأيوبى	خير الدين الزركلى	يوسف سالم
	سليمان النابلسى	تحسين العسكرى		

مصر : محمود فهمى النقراشى — محمد حسين هيكل — عبد الحميد بدوى — مكرم عبيد — محمد حافظ رمضان — عبد الرزاق أحمد السنهورى — عبد الرحمن عزام .

ملحق خاص بفلسطين

منذ نهاية الحرب العظمى الماضية ، سقطت عن البلاد العربية المنسلخة من الدولة العثمانية ، ومنها فلسطين ، ولاية تلك الدولة ، وأصبحت مستقلة بنفسها غير تابعة لأية دولة أخرى ، وأعلنت معاهدة لوزان أن أمرها لأصحاب الشأن فيها . وإذا لم تكن قد مكنت من تولى أمورها فإن ميثاق العصبة فى سنة ١٩١٩ لم يقرر النظام الذى وضعه لها إلا على أساس الاعتراف باستقلالها . فوجودها واستقلالها الدولى من الناحية الشرعية أمر لا شك فيه ، كما أنه لا شك فى استقلال البلاد العربية الأخرى ، وإذا كانت المظاهر الخارجية لذلك الاستقلال ظلت محجوبة لأسباب قاهرة ، فلا يسوغ أن يكون ذلك حائلا دون اشتراكها فى أعمال مجلس الجامعة .

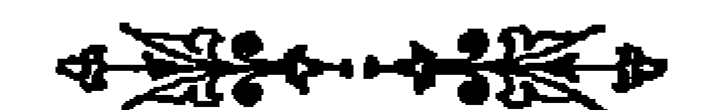
ولذلك ترى الدول الموقعة على ميثاق الجامعة العربية أنه نظراً لظروف فلسطين الخاصة وإلى أن يتمتع هذا القطر بممارسة استقلاله فعلا يتولى مجلس الجامعة أمر اختيار مندوب عربى عن فلسطين للاشتراك فى أعماله .

ملحق خاص

بالتعاون مع البلاد العربية غير المشتركة فى مجلس الجامعة

نظراً لأن الدول المشتركة فى الجامعة ستباشر فى مجلسها وفى لجانها شئوناً يعود خيرها وأثرها على العالم العربى كله ، ولأن أمانى البلاد العربية غير المشتركة فى المجلس ينبغى له أن يرعاها وأن يعمل على تحقيقها .

فإن الدول الموقعة على ميثاق الجامعة العربية يعنيها بوجه خاص أن توصى مجلس الجامعة عند النظر فى اشتراك تلك البلاد فى اللجان المشار إليها فى الميثاق ، بأن يذهب فى التعاون معها إلى أبعد مدى مستطاع ، وفيما عدا ذلك ، بألا يدخر جهداً لتعرف حاجاتها وتفهم أمانيها وآمالها ، و بأن يعمل بعد ذلك على صلاح أحوالها وتأمين مستقبلها بكل ما تهيؤه الوسائل السياسية من أسباب .؟



فهرس الكتاب

بعض مراجع الكتاب

Carr : "International Relations Since The Peace Treaties." (*Macmillan*)

Curry : "The Case for Federal Union" (*Penguin*)

de Sales : "The Making of Tomorrow" (*George Allen & Unwin*)

Dickinson : "War" (*George Allen & Unwin*)

Charles Dupuis : "Le Concert Européan"

Ellis : "The Origin of the League of Nations"

Forster : "Charters of the Peace"

Fisher : "A History of Europe"

Joad : "Why War" (*Penguin*)

Jones & Sherman : "League of Nations"

Reynolds : "The League Experiment"

Walker : "Colonies"

Ward : "Securities of Peace"

H.G. Wells : "War & Peace"

" " : "Outline of History"

Winfield : "Foundations and the Future of "International Law"

Alfred Zimmern : "The League of Nations & the Rule of Law"

" " : "The Prospects of Civilisation"

" " : "Nationality and Government"

Walter Lippmann : "War Aims"

"A.B.C. of International Affairs"

"Aims and Organisation of the Leage of Nations"

"Speeches & Documents on International Affairs"

تم طبع هذا الكتاب فى مطابع
دار المعارف بمصر يوم السبت
٧ من أبريل ١٩٤٥

شفيق نجيب مترى

١/١٤٥٨/٤/١٩٤٥

